جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم التاريخ

عنوان المذكرة:

قضايا من تاريخ الثورة الجزائرية

- قضية سي صالح زعموم 1960 أنموذجا –

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ

تخصص وطن عربي معاصر

الاسم واللقب	الصفة	الجامعة الأصلية
د. بيرم كمال	رئيسا	المسيلة
أ. نويقة عبد الرحمان	مشرفا	المسيلة
أ. خير عامر	عضوا مناقشا	المسيلة

من إعداد الطالبة:

دشوشة زينب

إشراف الأستاذ:

أ. نويقة عبد الرحمان

السنة الجامعية: 2018 - 2019

شكر و عرفان وتقدير

أتقدم بخالص الشكر الجزيل والامتنان إلى أستاذي الفاصل المشرف

نويقة عبد الرحمن ،الذي لم يبخل علي لا بوقته الثمين، ولا

برأيه السديد، ولم يقصر معي في تقديم التوجيهات المفيدة والنصائح

المثمرة التي كانت لي بمثابة مصباح أنار لي الطريق، والأخذ بيدي

وتتبع خطواتي من أولها إلى آخرها في إنجاز هذه الرسالة، جزاه الله عني

كل خير.

الإهداء

إلى الذي كان ينتظر هذه اللحظة بفارغ الصبر

... إلى والدي.

ثم إلى والدتي حفظها الله.

ثم إلى كل أفراد عائلتي ، و إلى اخلص أحبائي...

ثم إلى جميع أصدقائي.

ثم إلى كل من بقي متمسكا بالمبادئ متحليا بمكارم الأخلاق

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

ارتبط تاريخ الثورة الجزائرية بالولاية الرابعة بأزمات صعبة وقضايا شائكة مـــــــازالت إلى يومنا هذا مثيرة للجـــدل و التأويل من طرف الكثير من المـــؤرخين والباحثين، نظرا لما أحاط تلك القضايا من سرية كاملة وغموض تام لامتناع الكثير من صانعي الحدث الحديث عنها لما فيها من حساسية، ونتيجة لقلة الدراسات التاريخية الجادة بسبب احتكار مصادر المعلومات المتمثلة في الوثائق الأرشيفية خاصة أنها تظم وثائق غاية في الأهمية عن تاريخ الثورة التحريرية الجزائرية .

ورغم أن هناك العديد من الكتابات التاريخية الفرنسية التي ساهمت في كتابة تاريخ ثورة التحرير الجزائرية إلا أنها لم تساعد في الكشف عن الحقيقة ،والتي ظلت رهينة لمنطلقات وتصورات الكتابات الفرنسية التي صورت الثورة الجزائرية بشكل ينتمي إلى الإدانة والتقزيم، واعتمدت على منطق التبرير المطلق للفعل الاستعماري عن طريق التركيز على الجوانب السلبية في الأداء السياسي والعسكري للثورة الجزائرية ،وتعتبر قضية سي صالح زعموم من المواضيع النموذجية في السياق الذي أشرنا إليه . فالقضية تمثل محاولة من محاولات اختراق صفوف الثورة الجزائرية في إطار المناورات التي عرفتها السياسة الديغولية لإحداث انشقاقات داخل قيادة الثورة لإضعاف موقفها، وهذا ما يدفعنا إلى طرح جملة من التساؤلات التي ترفع اللبس عن بعض الإشكاليات و منها :

- ✓ هل كانت قضية سي صالح زعموم نتيجة وضع صعب فرضته الثورة أم كانت نتيجة مبادرة فردية ؟

- **التساؤلات الفرعية:**

تتفرع هذه الإشكالية إلى عدة تساؤلات و هي على النحو التالي:

- ❖ ما هي الظروف العامة للنشاط الثوري في الولاية الرابعة أثناء سنوات (1956-1958) ؟

- ما هي الخلفيات الحقيقية للمشاريع التي طبقها الجنرال ديغول بالولاية الرابعة ؟ وإلى أي مدى نجحت في خلق أزمة يصعب تجاوزها ؟
- ما هي حيثيات و ظروف قضية سي صالح ؟ و من هو صحاب هذه المبادرة ؟ إلى أية درجة حدث الاختراق من طرف المصالح الفرنسية لهياكل الولاية الرابعة ؟ و هل كانت مبادرة سي صالح انشقاقا أو تعاملا مع الأمر الواقع ؟ وكيف عالجت قيادة الثورة ما عرف بـ " قضية الإليزيه " ؟

- **دوافع اختيار الموضوع :**

– الرغبة الشخصية في دراسة تاريخ الثورة .

– الشعور بالمسؤولية نحو كشف الحقيقة التاريخية كاملة ونقلها بصدق وأمانة للأجيال القادمة.

– التطرق لواقعة مهمة من تاريخ الولاية الرابعة والخوض فيها لإنصاف مجاهدينا وشهدائنا الأبرار .

_ دحض وتفنيد الأطروحات والمزاعم التي نظمتها بعض الكتابات الفرنسية والتي ألفت الكتابة بنظره يملأها التقزيم و الإدانة.

- **و يمكننا حصر أهداف هذه الدراسة في النقاط التالية :**

– معرفة الظروف التي عاشتها الولاية الرابعة في الفترة الأخيرة من عمر الثورة .

– محاولة إبراز الواقع الصعب الذي فرضته السياسة العسكرية الفرنسية الشرسة .

– إزالة الغموض عن بعض ملابسات ووقائع "حادثة الإليزيه" .

– إنصاف بطل (سي صالح زعموم) لو كتب له ليبقى للاستقلال ما وجدت الجزائر رجلا يستحق أن يقودها غيره .

- **المنهج المتبع :** و للإجابة على جملة التساؤلات التي طرحناها و الوصول إلى مقارنة الحقائق التاريخية من مصادرها المتعددة اعتمدت على المنهج التاريخي الوصفي و المنهج التحليلي .

المنهج التاريخي الوصفي : وهو منهج البحث الأساسي للموضوع لأنه يعتمد على التسلسل التاريخي وسرد الوقائع حسب المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها .

المنهج التحليلي : هو منهج اعتمدنا عليه في تحليل الوقائع التاريخية بإعطاء نظرة موضوعية علمية دون التحيز بالاعتماد عـــلى مصادر فرنسية وعربية المتوفرة لـــــدى الباحث .

- **أهم المصادر و المراجع المعتمدة :**

وقد اعتمدت في بحثي هذا على مجموعة من المصادر والمراجع وكان من بين المصادر الأساسية التي اعتمدت عليها لهذا الموضوع، مذكرات الرائد لخضر بورقعة " **شاهد على اغتيال الثورة** " والذي تناول فيه تفاصيل قضية سي صالح زعموم ومحمد تقية " **الحرب التحريرية في الولاية الرابعة** " و له كتاب آخر بعنوان " **الثورة الجزائرية المصدر الرمز و المآل** " والذي أفادني في كتابة ظروف وأوضاع العمل الثوري بالولاية الرابعة وقد أعاننا كثيرا في فهم المشاكل التي كانت تتخبط فيها الولاية أثناء الثورة وفي نفس السياق اعتمدنا على مذكرات الرائد محمد صايكي"" **شهادة ثائر من قلب الجزائر**" ومذكرات النقيب سي مراد "**مذكرات، ومنهم من ينتظر** "حيث جاء فيهما شهادة على وقائع وأحداث لقاء الاليزيه.

كما اعتمدنا على مجموعة من الكتب باللغتين الفرنسية و العربية :

" **Salah zamoum , mystère et vérités**" لرابح زعموم نجل سي صالح زعموم وكتاب للمجاهد محمد يوسفي بالنسخة العربية " **رهائن الحرية** " وكما اعتمدنا على مجموعة من المجلات أهمها : مجلة الحوار المتوسطي ومجلة كان العدد 23.

- **خطة البحث** : ولدراسة الموضوع قسمت بحثي هذا إلى مقدمة وثلاث فصول على أمل أن نحيط بجوانب البحث.

الفصل الأول:

تناولنا في هذا المبحث ظروف وأوضاع العمل الثوري الصعب الذي عاشته الولاية الرابعة مابين سنتي 1956-1958 و المشاكل التي واجهتها قيادة الثورة التحريرية منذ انطلاقتها وقد كان على رأسها حركة الباشاغا بوعلام، وقضية شريف بن سعيدي، ثم قضية الزرق الإستخباراتية بين 1957-1958، وقد أدت هذه المشاكل إلى تصدع الصفوف و أحدثت انشقاق وضعف في كيان الثورة المتجانس. كما عرفت الولاية الرابعة من العزلة وصل إلى حد القطيعة بين الداخل والخارج مما خلق مشكلة التسليح .

الفصل الثاني :

تناولنا في هذا الفصل الإستراتيجية الفرنسية التي طبقها الجنرال ديغول مند مجيئه في 13 ماي 1958 لمواجهة الثورة في الولاية الرابعة حيث راهن هذا الأخير على الحل العسكري المتمثل في مخطط شال بقيادة الجنرال شال الذي استقدمه وقام بعمليات كبرى أهمها عملية الحزام والعصا سنة 1960 بهدف خنق الثورة وعزلها . كما تنا ولنا مشاريعه السياسية والمتمثلة في مشروع " سلم الشجعان" ثم تقرير المصير في 16 سبتمبر 1960 .

الفصل الثالث :

تناولنا في الفصل الأخير خلفيات وتطور قضية زوار الاليزيه في العنصر الأول تطرقت لأصل تسمية قضية سي صالح زعموم التي تعددت مسمياتها، ثم تناولنا لمحة تاريخية لأطراف اللقاء ، ومن هناك نعرج على مختلف محطات ومجريات هذا اللقاء ، بداية باللقاءات التمهيدية وصولا إلى اللقاء الرسمي والمفاوضات ،وبذلك نصل إلى نهاية القضية .

- **صعوبات البحث** : واجهتنا عدة صعوبات كان من أهمها :

- صعوبة استنباط النوايا الحقيقية التي دفعت قادة الولاية الرابعة لقبول هذه المبادرة ، والدخول في مفاوضات سرية مع الجنرال ديغول دون علم الحكومة المؤقتة .
- صعوبة الحصول على المصادر والمراجع الفرنسية مثل كتاب " دروب السلم " لبرنارد تريكو.

1-الحركات المناوئة للثورة بالولاية الرابعة (1956-1962)

1-1- حركة الباشاغا بوعلام:

أ – تعريف الباشاغا بوعلام:

هو بوعلام سعيد ولد في1906/10/12 بسوق أهراس[1]. ينتمي إلى قبيلة السواحلية المتمركزة في سيدي عيسى قرب سيدي عكاشة التابعة لدائرة تنس ولاية الشلف، كان جده ووالده في الجيش الفرنسي ،درس المرحلة الابتدائية في المدارس الفرنسية ثم ألحقه والده بمدرسة أشبال الجيش الفرنسي في سن الثالثة عشر، وفي سن الثامنة عشر تطوع في الجيش الفرنسي سنة 1924، وغادره في نهاية الحرب العالمية الثانية ،وأثناء الحرب شارك كمقاتل في الطلائع العسكرية الأولى للجيش الأمامية ناحية الألزاس وحصل على رتبة ملازم أول .حاز على عدة أوسمة منها: وسام صليب الحرب، صليب المقاتل صليب الاستحقاق العسكري ،ليختم بوسام الشرف الشهير[2]. وهو نموذجا للقادة التقليديين الذين أعطيت لهم مهمة تهدئة الوضع في القطر الجزائري منذ 1830.كان من أوائل الحركى الذين دافعوا عن مناطقهم ومنعوا امتداد الثورة لها[3].

ب – نشأة حركة الباشاغا بوعلام:

تعد الحركة المناوئة التي تأسست على يد العميل الفرنسي بوعلام السعيد نموذجا عن الأفراد المنظمين لفرق الحركة والقومية والقياد[4]، حيث اتخذ الباشاغا بوعلام موقفا معاديا

---

[1]– محمد الشريف ولد الحسين، من المقاومة إلى الحرب من أجل الإستقلال 1830 – 1962، دار القصبة، الجزائر، 2010، ص 221.

[2]– جمعة بن زروال، الحركات الجزائرية المضادة للثورة التحريرية 1954 – 1962، مذكرة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011– 2012، ص 255.

[3]– محمد الشريف ولد الحسين، المصدر السابق، ص 221.

[4]– أسماء حمدان، الحركات المناوئة للثورة الجزائرية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012 – 2013، ص59.

للثورة ولجبهة التحرير الوطني منذ اندلاعها، إذ يقول في كتابه" Mon pays la France": " **ذهب ظني أول وهلة أن الأمر لا يعدو أن يكون تمردا بسيطا من السهل القضاء عليه إذا تم ذلك بسرعة ويتأسف كثيرا لأن رد الفعل من إدارة الاحتلال لم يكن بالسرعة المطلوبة**" [1].

قام الباشاغا بوعلام السعيد بتجنيد أفراد عرشه بني بودوان[2]بالونشريس لقمع الثورة وجنود جيش التحرير الوطني، حيث شكلوا حقيقة عقبة أمام الثورة المسلحة بالمنطقة بعد إحكام سيطرتهم على نهر الشلف مدعما من طرف السلطات الاستعمارية بالإمكانيات اللازمة للقمع، حيث عملت حركته دائما على التصدي للجبهة وجيش التحرير[3] بجيش قوامه 100 مقاتل أغلبهم من قدماء المحاربين في الجيش الفرنسي ليؤسس وحدة من الحركى تحت إشراف الجنرال" بونسيون دوبري" قائد المنطقة والذي عين النقيب "هنتيك "من وحدة الصاعقة مساعدا للباشاغا وكان تعداد الوحدة 300 عنصر مسلحين برشاشات وبنادق صيد ليصل بعد ذلك إلى حدود 1000 مقاتل[4].

الملفت للنظر أن الباشاغا بوعلام السعيد كان يحارب بالتعاون مع حركة عبد القادر بلحاج الجيلالي[5] المدعو "كوبيس" والذي تواطئ مع الإدارة الفرنسية ضد جبهة وجيش التحرير الوطني، حيث كان عبد القادر بلحاج يرابط بمنطقة الشلف كذلك المنطقة بين

---

[1]– نقلا عن :"Mon pays la France" ، **ينظر:** جمعة بن زروال، المرجع السابق، ص256.

[2] – دوار بني بودوان يضم 15 ألف نسمة يمتد على مساحة بطول 80 كلم وعرضه 50 كلم يتخلله واد الفضة وبوسعيد.

[3]– أسماء حمدان، المرجع السابق، ص 60.

[4]– جمعة بن زروال، المرجع السابق، ص 257.

[5] – اسمه الأصلي بلحاج الجيلالي عبد القادر من مواليد قرية "زدين" بعين الدفلى، ينتمي بلحاج إلى عائلة عريقة، التحق بمدرسة ضباط الصف بشرشال تخرج منها برتبة عريف. انتسب إلى حركة انتصار الحريات الديمقراطية وأصبح عضو في المنظمة الخاص، وبعد اكتشاف أمرها اعتقلت الشرطة الفرنسية مناظليها بما فيها عبد القادر بلحاج لكنه لم يلبث في السجن طويلا حتى أطلق سراحه بعد أن أباح لها بجميع الأسرار وأصبح مخبرا عميلا مندس في صفوف " FLN" لجهاز شرطة العدو وبعد اندلاع ثورة التحرير اتخذ لنفسه اسم "كوبيس وشكل تنظيما مضادا

عين الدفلى، لخميس، وادي الفضة وجبل ليرة، إذ تحالف كل من الباشاغا وعبد القادر الجيلالي جنبا إلى جنب ضد جيش التحرير الوطني[1].

لقد كان الباشاغا بوعلام ينادي بقمع الكفاح التحرري الجزائري ويدعو لعدم تحقيق انفصال الجزائر عن فرنسا وفي هذا الصدد يقول :"**أنا سأظل فرنسيا إذ دفعت مقابل ذلك ابني و17 من عائلتي المباشرة و15 فردا من عائلتي الواسعة فضلا عن أكثر من 3000 قتيل من عامة الدوار**".[2]

ونظرا لنشاط بوعلام السعيد المناهض للثورة الجزائرية، قررت جبهة التصدي لحركته العميلة بتوجيه عدة تهديدات تبين قراراها بضرورة تصفيته جسديا. وبعد عدة محاولات لم تتمكن فيها من ذلك نجحت في تصفية ابنه، واختراق حركته والضغط عليه وبعد قرار وقف اطلاق النار قامت فرنسا بالتكفل به وبعائلته للتنقل إلى الجنوب الفرنسي وظل بوعلام بذلك وفيا لمبادئه العميلة لصالح السلطات الفرنسية على حساب بلده الجزائر وشعبها وهناك واصل نشاطه ضمن جمعيات الأقدام السوداء.

1-2- حركة الشريف بن السعيدي:

أ – تعريف الشريف بن السعيدي وظروف نشأة حركته:

شريف بن سعيدي شخصية جزائرية ، من مواليد دشرة أولاد زنيم – عرش أولاد سلطان – بلدية السواقي – جنوب شرق المدية[3].

للثورة عام 1956. **للمزيد ينظر:** لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، ط.2، دار الأمم، الجزائر، 2000، ص 86 – 87.

[1]– نفسه، ص 87.

[2]– أسماء حمدان، المرجع السابق، ص ص 60 – 61.

[3]– محمد صايكي، شهادة ثائر من قلب الجزائر، تحرير : محفوظ اليزيدي، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص 233.

كان ضابطا في الجيش الفرنسي ، شارك في حرب الهند الصينية (1954-1955) وصفه لخضر بورقعة بأنه بدون ماضي تاريخي[1].يستشف من ذلك أن شريف سعيدي، لم يكن له أي نشاط سياسي يذكر قبل الثورة، ولم يكن ينتمي لأي تيار من التيارات السياسية التي برزت في مرحلة الثلاثينيات والأربعينات من القرن الماضي، لهذا كانت المعلومات الخاصة بهذه الشخصية جد شحيحة لم نستطع العثور على ما يمكن أن نستدل به لتحليل شخصيته من خلال الإحاطة ببيئته الاجتماعية وظروف عائلته والعوامل التي ساهمت في صقل شخصيته[2].

التحاقه بصفوف الثورة كان بمحض الصدفة، إذ أثناء تواجده بمسقط رأسه بدوار أولاد العقون[3]خلال عطلته في نهاية عام 1956 اتصل به قادة الولاية السادسة وعرضوا عليه الانضمام للثورة[4]، لاستغلال خبراته العسكرية لصالح الثورة خاصة وأنه تدرب واكتسب درايته في فنون القتال بالهند الصينية، فهو بذلك جرب القتال في صفوف الفرنسيين، وفي نفس الوقت مطلع على حرب العصابات من خلال مواجهته للثوار الفيتناميين، وبالتالي سوف يكون مكسبا للثورة. رقي إلى ضابط صف ثم ضابط أول عسكري، ثم كلف بقيادة كتيبة بالولاية السادسة. وتشير الكثير من الكتابات أن معظم عناصر هذه الكتيبة كانوا من أقاربه وأفراد منطقته[5].

نشأت حركة بن السعيدي في المنطقة الأولى من الولاية السادسة التي عانت الضعف مقارنة بالولايات الأخرى وذلك نتيجة تأخر نشأتها، حيث عملت قيادة الولاية

---

[1]– لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص 91.

[2]– أحمد بن جابو، حركة شريف بن سعيدي في الولاية الرابعة، أعمال الملتقى الوطني الثاني حول استراتيجية الثورة في مواجهة الحركات المناوئة، البليدة، 24– 25 أفريل 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 91

[3]–نظيرة شتوان، الثورة التحريرية : 1954 –1962 الولاية الرابعة نموذجا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة أبي بكر بلقا يد، تلمسان، 2008/2007، ص 512.

[4]– عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة ،ط2 ، دار البعث ،الجزائر، 1991، ص12.

[5]–نظيرة شتوان، المرجع السابق، ص ص512 – 513.

الثالثة والرابعة على تدعيمها فعينوا علي ملاح[1] المدعو سي الشريف قائدا عليها سنة 1957، ودعم بوحدات من الولايتين سالفتي الذكر[2]، وفي هذا الصدد فقد وصلت في شهر مارس 1957 قوة تعدادها 70 مجاهد بقيادة سي أحسن ونائبه بلعيد والزبير قادمة من الولاية الثالثة لدعم قوات الولاية السادسة[3].

ب – خلفية اغتيال العقيد علي ملاح:

أصبح موقف بن السعيدي سلبي اتجاه قادة الولاية السادسة بسبب سلوك ضباط الولاية الثالثة الذين لا يعرفون عادات وتقاليد المنطقة وكذا عدم تمكنهم من اللغة العربية مما دفعهم إلى ارتكاب بعض الأخطاء

السيكولوجية، وعدم التفاهم مع سكان المنطقة[4]، حيث اشتد الخلاف بين شريف بن سعيدي وقائده أحمد الشافعي المدعو "الروجي" ويعود سبب الخلاف إلى السلوكات المشينة التي كان يبديها الضابط الروجي خاصة في منطقة محافظة على تقاليدها وأخلاقها[5].

استغل شريف بن سعيدي سوء سلوك الروجي الذي عرف بأنه شديد الغلظة حيث كان شريف يتلقى اهانات وتجريح لفظي من قبل النقيب الروجي الذي كان صارما وعجزه

---

[1]– **علي ملاح** :هو علي ملاح و الاسم الثوري ســـي الشريف ولد في 14افريل 1924 ببلدية مكيرة دائرة تيزي غنيف ولاية تيزي وزو. ناضل في (ح. ش .ج) منذ 1945 ، انخرط في المنظمة الخاصة ،قام بتعليم الأطفال و الشباب اللغة العربية إلى غاية 1949، تولى قيادة عدة نواحي منها: سيدي نعمان ،عزازقة .أصبح عضو في المجلس الوطني للثورة 1965،تولى قيادة الولاية السادسة بقرار من مؤتمر الصومـــــام1956، تم اغتيالـــــه من طرف بن السعيدي 1957. **ينظر**: محمد علوي، قادة ولايات الثورة الجزائرية 1954–1962 ،منشورات اتحاد الكتاب الجزائريين، دار علي بن زيد للطباعة ،بسكرة ،2013، ص ص171–173.

[2]–أحمد بن جابو، المرجع السابق، ص 92.

[3]–نظيرة شتوان، المرجع السابق، ص 513.

[4]– الرائد عز الدين، الفلاقة، تق: مراد أوصديق، تر:جمال شعال، موفم للنشر، الجزائر، 2012، ص 124 – 125.

[5]–عبد العزيز بوكنة، المعالجة السياسية والعسكرية لبعض الحركات المناوئة للثورة التحريرية، أعمال الملتقى الوطني الثاني،البليدة،24 –25 أفريل2005 ، ص ص 187 – 188.

عن التواصل مع سكان المنطقة باعتباره قبائلي وقام بتحريض سكان منطقته عليه وهذا تمهيدا لتصفيته الجسدية[1].

في بداية شهر أفريل 1957 نصب بن سعيدي كمينا ضد النقيب (عمر الروجي) في المكان المعروف "كرمة شيحة" تم خلاله استشهاد عمر الروجي مع ثمانية من جنوده. ونجا بن سعيدي بعد أن طلب من أحد مرافقيه أن يطلق عليه النار ويصيبه في زنده حتى يوهم القيادة بأنهم سقطوا في كمين نصبه الجيش الفرنسي، وبعد الاجتماع الذي عقده قائد الولاية علي ملاح أقنع شريف بن سعيدي إطارات الولاية بمرافقته وتعريفهم بمنطقته، وقد كان قد نصب لهم كمينا راح ضحيته خيرة إطارات الولايات أمثال سي حسن وبلعيد والزبير، بعدها استقر" بعين بوسيف "والتف حوله المتعاطفين معه من بني عشيرته، وبدأ يخطط لقتل علي ملاح، فاتصل بهذا الأخير وطلب منه الحضور للإطلاع على أوضاع المنطقة عن كثب مدعيا بوجود بعض المشاكل التي يستوجب حلها حضور قائد الولاية نفسه، وفعلا اتفقا أن يجتمعا بقرية سيوف غرب دراق، وهناك تم اغتيال علي ملاح وكاتبه عبد الحميد يوم 31 ماي1957 .[2] ومن بين العوامل التي ساعدت الشريف بن السعيدي في أن ينفذ أهدافه نذكر:

1-جهل بعض المسؤولين لخصوصيات المنطقة، عاداتها وتقاليدها ما جعلهم يقعون في كثير من الأخطاء والهفوات، استغلها هو لصالحه بإثارة النعرات والفتن.

2-انتشار الشائعات القائمة على وجود فرق بين العرب والقبائل من خلال فتنة بن سعيدي في مختلف المجالات حيث كان يردد دائما: لماذا علينا دائما طاعة أوامر القبائل؟ إننا لا نريد التحرر من الاستعمار الفرنسي للوقوع في استعمار آخر[3].

---

[1]- الرائد عز الدين، المصدر السابق، ص 125.

[2]-لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص 92- 93.

[3]-محمد صايكي، المصدر السابق، ص 230.

3–ضعف المستوى العسكري للجنود الذين التحقوا من الولايات الأخرى خاصة من الولاية الثالثة.

4–اتساع المنطقة جغرافيا والتي كانت تمثل ميدان لتحركات المجاهدين.

5 – ابتعاد مركز القيادة عن الولاية السادسة[1].

ج– دور قادة الولاية الرابعة في القضاء على حركة شريف بن سعيدي:

وبسبب هذه الصراعات والتصفيات قرر سي أحمد بوقرة قائد الولاية الرابعة أن يحضر رفقة سي لخضر المقراني وعلي خوجة على رأس كمندوس قصد معاينة قضية شريف بن السعيدي، إذ حدد معه لقاء بأولاد العقون وسط عشيرته، فشرع في استجواب بن سعيدي حول الاغتيالات والتي بدأ يتملص منها إلى أن حان وقت العشاء، فهمس رجل من أتباعه أن سي أحمد يريد اغتياله بعد الانتهاء من تناول العشاء فطلب وقتا مستقطعا واستغل هذه الفرصة ولاذ بالفرار إلى الجيش الفرنسي حيث استسلم لهم[2].

وحسب شهادة الرائد عز الدين فإن سي بوقرة هو الذي رفع الجلسة وطلب وقتا مستقطعا لتناول العشاء مع علمه بإمكانية استغلال بن سعيدي لهذه الفرصة للفرار من المحاكمة. وكأنه فعل ذلك متعمدا وحسب عز الدين فإن سي محمد كان يريد اقناع أعيان منطقته بجرائم بن السعيدي الذين لم يكونوا حتى لحظة المحاكمة مقتنعين بأنه مجرم، وبفراره تأكدت عليه التهمة وطلب أعيان المنطقة تعيين قائدا عليهم[3]، وبعد هذا الحادث مباشرة انظمت المنطقة الأولى من الولاية السادسة إلى الولاية الرابعة وصارت تعرف بالمنطقة الرابعة وكان ذلك في حدود جويلية 1957 وكان على رأسها:

*السي عبد اللطيف بن يحي : مسؤول (شهيد من سيدي عيسى)

---

[1]–أحمد بن جابو، المرجع السابق، ص 92.

[2]– حمود شايد، دون حقد ولا تعصب – صفحات من تاريخ الجزائر المحاربة، تر: عبد الرحمان كابوية– سالم محمد، منشورات دحلب، الجزائر، 2010، ص 120. **ينظر أيضا** : محمد صايكي، المصدر السابق، ص 30.

[3] – الرائد عز الدين، المصدر السابق، ص 130.

*السي محمد القاضي : عضو (شهيد من العاصمة)

*السي الحاج بن عيسى : عضو (شهيد من شون بلان)

*السي مسعود : عسكري (شهيد من لخضرية)[1]

استغلت فرنسا بن السعيدي بعد لجوئه إليها وعينته كضابط في صفوف جيشها برتبة عقيد اعترافا بما قام به، وزرعته في إطار مخطط لها وهي القوة الثالثة إذ كون وحدات عسكرية استقرت في منطقة جواب وتمتد على عدة مناطق مثل سور الغزلان وسيدي عيسى ووصل جيش بن سعيدي حوالي 850 رجل[2].

د- استسلام بن سعيدي ونهاية حركته:

بعد وقف القتال بدأت قوة جيش بن السعيدي تضعف وتقلص نفوذه، وكذا تخلي الإدارة الفرنسية عنه، قرر أن يستسلم لكنه خاف من الحكم عليه بالإعدام لذا اتصل بعبد الرحمان فارس الذي طلب منه الاستسلام مع ما تبقى من رجاله في غضون أيام وأعلمه أنه لن يتعرض للانتقام، وفي اليوم المحدد قدم بن السعيدي إلى الهيئة التنفيذية المؤقتة، وأخبره بالمساعدات التي قدمها للولاية الخامسة قبل وقف النار والمتمثلة في الأسلحة والمؤونة، وأنه رفض أوامر السلطة الفرنسية التي طلبت منه تسليمها سلاح رجاله المقدر عددهم بـ 850 رجلا والمؤونة رغم تهديده بالدخول معه في مقاومة، وأكد امتثاله للأوامر الصادرة في حقه حيث تم توجيهه إلى المدية ليكون تحت إمرة السيد محيوز[3].

وبهذا نستنتج أن حركة بن سعيدي الشريف كانت من تنظيم وإشراف فرنسي بهدف تدمير الثورة داخليا من طرف جزائريين استغلتهم ضد جيش التحرير الوطني.

---

[1] - محمد صايكي ، المصدر السابق ، ص 230 .

[2]- جمعة بن زروال، المرجع السابق، ص 236.

[3]- رزيقة ملاح، الحركات المناوئة للثورة التحريرية في الولاية الرابعة التاريخية 1954 – 1962 ،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة مسيلة ،2017 -2018 ، ص 49.

- استغلت حركة بن سعيدي في تصفية عدة إطارات وقادة وضباط من الولاية السادسة مثل العقيد علي ملاح.
- ساهمت حركة بن سعيدي في زرع البلبلة والصراعات والفوضى والانقسامات داخل الولاية السادسة بالاعتماد على سياسة "فرّق تسد" .
- بعد إعلان وقف القتال انتهى دور بن السعيدي العسكري و تخلت عنه فرنسا وأرادت تجريده من السلاح وتسليم المؤونة والعتاد العسكري بعدما أن وظفته كحركة عسكرية مضادة للثورة.

وهذه هي نهاية مصير كل شخص تعاون مع الأعداء ضد أبناء وطنه إما القتل أو الاستسلام.

1-3- حركة الزرق الاستخباراتية:

أ – نشأتها:

تعد عملية الزرق أكبر اختراق في صفوف جبهة وجيش التحرير الوطني من طرف المخابرات الفرنسية، خلال ولاية لاكوست 1957 في الجزائر.

وتعود تسمية الزرق إلى لون الملابس التي كان يرتديها الجزائريين، والذين كانت لهم علاقة بالسلطات الفرنسية، تم استخدامهم لضرب الثورة وتفجيرها من الداخل.

تهدف العملية أو المؤامرة إلى ضرب التنظيم السياسي و العسكري لجبهة التحرير الوطني في الصميم، وقد أشرف عليها "**غودار**" قائد قطاع الجزائر العاصمة و" **آلآن ليجي**[1]" المختص في التضليل والجوسسة المضادة، ومسؤول مكتب الاستعلامات والاتصالات في منطقة القبائل[2].

وتتصل عملية الجنود الزرق بالعمل السيكولوجي النفسي الذي مارسته بعض المصالح العسكرية الخاصة في القوات الفرنسية خاصة المكتب الخامس ومعلوم أن الجيش الفرنسي أسس خمسة مكاتب أوكل لكل منها عملا معينا وهي:

المكتب الأول: خاص بالأشخاص والتعيينات(Bureau personnels effectifs)

المكتب الثاني: الاستعلام على العدو (Bureau renseignement sur l'ennemis)

المكتب الثالث: للعمليات والخطط (Bureau opérations – plans)

المكتب الرابع: للتسويق والتموين والتجهيز(Bureau logistique ravitaillement matériel)

المكتب الخامس: للعمل البسيكولوجي(Bureau action psychologique.)

---

[1]– أحد ضباط الاستعلامات الفرنسية تطوع أثناء الحرب العالمية الثانية ثم شارك في حرب الهند الصينية ،دخل الجزائر عام 1955، عين في مصلحة التوثيق والاستعلامات تم قاد فرقة الاستعلامات والاستغلال GIRE و العمل على ضرب الثورة من الداخل.

[2] – أسماء حمدان ، المرجع السابق ، ص 25 .

تعود تفاصيلها إلى نهاية سنة 1957 ومطلع 1958، حين حاول أحد قادة فرقة الاستعلامات والاستغلال الفرنسية والمعروف بالنقيب **ليجي** تكوين تنظيم يعمل لصالح فرنسا عن طريق تسخيربعض المتعاونين وعلى رأسهم، إلياس صافي قندريش ومحمد هاني المدعو عمار، وهما مجاهدان تم إلقاء القبض عليهما من طرف القوات الفرنسية التي أبقت هذا الأمر سريا ثم نجحت في إغرائهما بالعمل معها[1].

وأول من بدأ في تجريب وتطبيق الحرب النفسية[2]هذه الضابط "جان سيرقي" الخبير البسيكولوجي الذي صادفته الثورة عندما اندلعت في جبال الأوراس 1954 .

طرد من هناك، فانتقل إلى جبال زكار وحوض الشلف وقاد هناك الحرب النفسية البسيكولوجية برفقة الضابط هنتيك، ولعبا دورا بارزا مع الباشا بوعلام والجيلالي لحاج المدعو "كوبيس" في إنشاء فرقة الحركى والقومية وتسخيرها للعمل ضد الثورة، وفعل مثله الضابط كومبيت في منطقة البيبان والمنصورة والجلفة...والضابط ليجي في منطقة القبائل والولاية الرابعة[3].

وترتبط عملية الجنود الزرق بقضية المثقفين الذين التحقوا بالجبال أفواجا وجماعات بعد الاضراب العام الذي أعلنه الطلبة والتلاميذ يوم 19 ماي 1956 عن الدراسة في الجامعات والمعاهد والثانويات، وبالشكوك التي انتابت بعض المسؤولين تجاههم خاصة والممرضين والطلبة الذين اتهموا بالجوسسة لصالح المخابرات الفرنسية وهي قضية بولغ

---

[1]–محمد عباس، نصر بلا ثمن للثورة الجزائرية (1954 – 1962)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 372.

[2]– من الأسلحة الرئيسية التي يستعملها الاستعمار الفرنسي في قتاله ضد الشعب الجزائري ، و الغاية منها فصل المجاهدين عن الشعب حيث يستعمل كل الوسائل بما في ذلك الأكاذيب و البهتان والقمع الوحشي لتثبيط عزم المجاهدين ، وإخماد نشاطهم بإجراء إصلاحات طفيفة في مختلف الميادين الاجتماعية و الاقتصادية ... الخ . **ينظر:** يحي بوعزيز ، ثورات الجزائريين في القرنين التاسع عشر والعشرون ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع ، 2009 ، ص22.

[3]– يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة (1954 – 1962)، ط2، شركة دار الأمة، الجزائر، 2010، ص 318.

كثيرا حتى أصبحت مشكلة معقدة وخطيرة وراح ضحيتها عدد لا يستهان به من خيرة الجنود والمسؤولين[1].

كما تعتبر مؤامرة الجنود الزرق التي عرفت بعملية (Bleuite) التي دبرهـــــا (Godard) قودار ونفذها (Léger) ليجي مكيدة خطيرة كادت أن تزعزع الثورة[2]، وقد جربها في البداية في الولاية الثالثة على أمل توسيعها إلى باقي الولايات الرابعة والثانية والأولى والسادسة.

كانت الولاية الثالثة أرضا مناسبة ، لاهتمام مسؤوليها بالتجهيزات العسكرية على حساب تسييس الجماهير والمقاتلين وخنق نشاط الجمعيات الشعبية التي اهتمت بالتنظيم السياسي والإداري، إضافة إلى توسمها الولاية التاريخية، ما جعل المناضلون فريسة سهلة لاختصاص الحرب النفسية، حيث عندما يلقي العدو القبض على أحد المجاهدين ولا يستطيع الإيقاع به عن طريق التعذيب، يقوم الكابتن ليجي بإيهامه بأن الثورة مليئة بالخونة ويعدد له أسماء مسؤولين ويظهر له وثائق مزورة وأدلة كاذبة ثم يسمح له بالفرار ليخبر مسؤوليه وبعد تعرضه لعملية غسل الدماغ يتخلى عن أفكاره الوطنية ويصبح عميلا لهم[3].

ثم يرسل إلى الولاية تحت غطاء الفرار من الاعتقالات التي شهدتها العاصمة بعد تزويدهم بمعلومات ينقلونها إلى ضباط الولاية كدليل مصداقيتهم، كما يطلعهم ليجي على أسماء بعض الخونة الذين سبقوهم إلى الولاية ويوصيهم بعدم الاقتراب منهم إلا عند الضرورة، ويوصيهم بترك البريد يصل إلى عميروش الذي يعتقل الخونة استنادا إلى البريد

---

[1]– يحي بوعزيز ، المرجع نفسه، ص 319.

[2]– علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946 – 1962)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999، ص 123.

[3]– رمضان بورغدة ، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958 – 1962)سنوات الحسم والخلاص ، مؤسسة بونة للنشر ، عنابة – الجزائر ، 2012 ،ص ص 249 – 250 .

الموجه إليهم من العدو وبذلك يذكر هذا الأخير أسماء مجاهدين نزهاء أوهمهم ليجي بأنهم عملاء[1].

حيث تمكن الشك من نفسية العقيد عميروش[2]، فقام هذا الأخير بإقامة محاكمات صورية واستعجال الاعدامات فكانت النتيجة حسب ما يذكر علي كافي في مذكراته إعدام حوالي 1800 من الضحايا[3].

أما تقية يذكر أن تلك التصفيات أو عمليات التطهير في الولاية الثالثة زهاء 1000 شخص 500 في الولاية الرابعة [4]. أما النقيب محمد بن يحي المدعو علاوة الذي كان ضابطا في الولاية الثالثة فقدرها بـ 6000 ضحية و كان أن يكون هو نفسه أحد ضحايا البلويت لو لم ينقذه عبد الرحمن ميرة الذي خلف عميروش على رأس الولاية الثالثة بعد استشهاده في 29 مارس 1959 ، ويفسر بن يحي عملية البلويت بتأثير بعض القادة في

---

[1]– مصطفى بن عمر، الطريق الشاق إلى الحرية، دار هومة، الجزائر، 2003، ص 288.

[2]– **العقيد عميروش:** ولد ايت حمودة عميروش يوم31 أكتوبر1926 بقرية ياسيف بجرجرة من أسرة فقيرة، حفظ القران الكريم من صغره ،في أواخر الحرب العالمية الثانية استدعي إلى الخدمة العسكرية الإجبارية ،عندما أنهى خدمته رجع إلى مسقط رأسه ثم توجه إلى أحد أعمامه بمدينة بوقيراط شرق مدينة مستغانم ثم عمل عنده خياط. و بعدها توجه إلى غليزان و استأجر متجر هناك و اشتغل في صناعة الحلي الفضية و هناك تعرف على أحمد فرنسيس .و خلال هـذه الفترة انخرط في حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية أصبح عضو في المنظمة الخاصة وبعد اكتشاف أمرهـا اعتقلته القوات الفرنسية مدة ثم اطلقت سراحه بعدها غادر غليزان إلى العاصمة و منها إلى باريس. بعد اندلاع الثورة بأسبوعيين عاد إلى الجزائر، عينه كريم بلقاسم قائدا على حوض الصومام في شهر مارس ،حاول القضاء على الحركة المصالية في المنطقة الثالثة ،أشرف بنفسه على أمن مؤتمر الصومام، أرسلته جبهة التحرير الوطني في مهمة رسمـية إلى الولاية الأولى بعد استشهاد مصطفى بن بولعيد وكان ذلك في أكتوبر1956 ،في سنة1957انتقل إلى تونس لمهمة جلب الأسلحة ،استشهد في 29مارس 1959بجبل ثامر الولاية السادسة. **ينظر:** يحي بوعزيز، الثورة في الولايـــة الثالثة ، المرجع السابق، ص ص293–294–295.

[3]– علي كافي، المصدر السابق، ص 124.

[4]– محمد تقية، الثورة الجزائرية المصدر، الرمز والمآل، تر: عبد السلام عزيزي ،دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012، ص536.

الولاية الثالثة على عميروش بهدف القضاء على المثقفين والمتعلمين خوفا من أن ينافسوهم على القيادة مستقبلا . [1]

ويرى الرائد عز الدين أن العقيد عميروش قد تعرض لعملية تضليل وخداع من قبل مصالح الحرب النفسية حيث اعتقد أنه اكتشف مؤامرة كبيرة تنسج ضد الثورة ويذكر عز الدين في مذكراته أنه تلقى رسالة من عميروش يحذره فيها ويخبره أنه اكتشف مؤامرة كبرى[2]. فشرع في مراسلة قادة الولايات حول هذه المؤامرة، فانتقلت التحقيقات إلى الولايات الرابعة والسادسة، لكن بقيت الولايات الأخرى تتحرى الأمر.

ويقول فرحات عباس أنه عندما وصل الأمر إلى قائد القوات المسلحة كريم بلقاسم أذهله الأمر، وقال بأن من غير المعقول أن يكون هؤلاء الذين عرفهم عن قرب خونة للثورة، مما جعل فرحات عباس يفسر بأن تغيير القيادات وخروج القيادات الأولى هو الذي سبب في هذه المأساة.

ويجد الكثير الأعذار للشهيد عميروش في وقوعه في هذا الفخ بفعل الظروف الصعبة للثورة والخوف عليها من الخونة والحرص التام على سلامتها، خاصة وأن عميروش معروف بشكه وحذره الشديد، ولعل هذا ما استغله الكابتن ليجي فيه، ويرى آخرون بأن الحصار الاستعماري المضروب على الداخل والذي فصل الداخل عن الخارج هو الذي سهل الأمر على المخابرات الاستعمارية في هذه العملية، وإلا لما أمكن تفكيك خيوطها[3].

---

[1]–رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر، 2000، ص ص34 – 35[1].

[2]– الرائد عز الدين ،المصدر السابق ، ص 293 .

[3]– رابح لونيسي،" الحرب المخابراتية أثناء الثورة المسلحة"، مجلة العصور الجديدة، العدد 6، دار القدس العربي للنشر، وهران، 2012، ص 201.

ب– انتقال عدوى الزرق إلى الولاية الرابعة:

بدأت عدوى الزرق تنتقل إلى الولاية الرابعة في أواخر جانفي 1959، حيث يذكر الرائد صايكي على وجود شبكة تجسس تابعة للسلطات الفرنسية كانت هذه الفئة مندسة تجس نبض المجاهدين وبدأ الشك يراود قادة الولاية الرابعة[1]. ويذكر محمد تقية أن عميروش أرسل رسالة إلى القائد محمد بوقرة يخبره أن الاختراق قد بلغ صفوف جيشه ويلمح له بتورط كل من الرائد عز الدين وعمر أوصديق، ولما كانت هذه الأخيرة متزامنة مع قضية عز الدين أصبح بوقرة يشك في كليهما حيث عزلهما وقام بتوجيههما إلى الحكومة المؤقتة بتونس لتحقق معهما. وكان الحمل ثقيل نتيجة القرارات التي اتخذها مجلس الولاية الرابعة[2]، الذي حضره سي محمد بوقرة والرائدان سي صالح وعمر أوصديق، تم التطرق لموضوع التطهير حيث بلغت 400 إطار تمت تصفيتهم من قبل عميروش في الولاية الثالثة.

كما تلقى سي محمد رسالة من قائد الولاية الثالثة تحمل قائمة من الإجراءات الاستثنائية التي ينصح عميروش بتطبيقها في الولاية الرابعة:

- وقف التجنيد والتحقيق من كل مجند منذ ثلاثة أشهر.
- المراقبة الدقيقة لأغلبية الجنود الوافدين من العاصمة بعد إضراب 8 أيام[3] .
- توقيف كل الجنود والقومية الفارين من الجيش الفرنسي.
- تعليق الإجازات وعودة الجميع إلى وحداتهم فورا.
- إلغاء كل المراسلات الخاصة والشخصية و مراقبة البريد.
- وقف التحويلات بين النواحي والمناطق .

---

[1]– محمد صايكي، المصدر السابق، ص 75.

[2]– محمد تقية، حرب التحرير في الولاية الرابعة، تر : بشير بولفراق ،دار القصبة ، الجزائر، 2012، ص 135.

[3]– الرائد عز الدين، المصدر السابق، ص 294.

ينظر نص الرسالة كاملة في:علي كافي ، المصدر السابق، ص ص 126 – 127.

- وقف التنقلات إلا لمن يحملون إذنا بالمرور .
- إغلاق الحدود بين الولايات[1].

ويذكر قليل أن بوقرة أكد على وجود هذه المؤامرة في الولاية الرابعة والتي اكتشف أمرها عام 1959 بعد استشهاد بوقرة[2].

ج- اكتشاف مؤامرة الزرق القضاء عليها:

اتفقت أغلب المصادر والمراجع على اعتبار قضية الفتاة روزا أو الزهرة[3] هي السبب الرئيسي لذلك حتى وإن تعددت المواقف حولها، وتعود تفاصيل قضية روزا التي كانت تنشط ضمن خلية لجبهة التحرير الوطني ببلكور، واقتصر دورها في خياطة الأعلام الوطنية، وبعد وقوع أغلب رفاقها حاولت الفرار إلى الجبل عن طريق "برج منايل" غير أنها وقعت في الأسر وسلمت إلى النقيب "ليجي" الذي حاول استغلالها من أجل اشعال نار الفتنة في قلب الولاية الثالثة، بعد أن اختلق لها سيناريو مكنها من خلاله من الاطلاع على بعض المعلومات والأسماء لمجموعة من الخونة كانوا ما يزالون يعملون ضمن ثوار الولاية الثالثة، ثم أفرج عنها شريطة أن تعمل معه وتمده بالمعلومات التي تساهم في كشف الثوار، فما كان من هذه الأخيرة إلا الاتجاه إلى الولاية الثالثة بغرض فضح هذا المخطط وأصحابه، وعند وصولها ألقي القبض عليها واعتبرت جاسوسة لكون "ليجي" وأثناء نقلها من برج منايل إلى العاصمة عند اعتقالها للمرة الأولى، كان قد مر بها في سوق مزدحمة بالناس في مدينة برج منايل من أجل توريطها وإحكام خطته، وبذلك

---

[1]- الرائد عزالدين ، المصدر السابق ، ص 294.

[2]- عمار قليل، المصدر السابق، ص 16.

[3]- اسمها الحقيقي تاج الزهرة مواليد 1940 بالجزائر العاصمة، تلقب بروزا كانت تنشط ضمن خلية تابعة لجبهة التحرير الوطني في حي بلكور بالعاصمة ،ألقي عليها القبض في نهاية عام 1957، وأصبحت لعبة في يد النقيب ليجي . **ينظر** :شوقي عبد الكريم، دور العقيد عميروش في الثورة الجزائرية 1954، ط 4، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 1996، ص176.

تعرضت إلى عملية استنطاق وحشية من طرف "حسين محيوز" الذي كلفه عميروش شخصيا بهذه المهمة حيث جعلها تهذي وتعترف بكل شيء وتتهم كل من تعرفه[1].

نجحت مؤامرة الزرق (Bleuite) في زرع البلبلة و الفوضى والشك في صفوف جيش ومسؤولي الولاية الثالثة التي انتقلت إلى الولاية الرابعة ، هذه الأخيرة شهدت إعدام مجموعة كبيرة من المجاهدين خاصة في صفوف المثقفين . وتدخل هذه المؤامرة في إطار العمليات الإستخباراتية الفرنسية التي لجأت إليها المخابرات الفرنسية من أجل اختراق الثورة بعدما اشتد ساعدها وعجز الجيش الاستعماري على القضاء عليها .

وتجدر الإشارة أن مصالح العمل السيكولوجي كانت تسعى للترويج لمشروع " سلم الشجعان " الذي أطلقه ديغول ، وذلك بتجنيد الجزائريين ودسهم بين رجالات الثورة التحريرية حيث نجحت في تسميم جهاز جيش التحرير فاستسلم له العديد من مجاهدي جيش التحرير الوطني .

[1]– يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة ، المرجع السابق، ص 152.

2- مشكلة التسليح:

عرفت الولاية الرابعة من جراء آثار مخطط شال عدة مشاكل زادت الوضع تعقيدا كان من بينها مشكل التسليح والذخيرة التي افتقدتها الولاية الرابعة في ظروف عصيبة مرت بها الثورة في مرحلتها الثانية، فالأسلحة التي تلقاها جيش التحرير، كانت تجلبها له تلك الدوريات والكتائب التي تنقلت بنفسها إلى المغرب وخصوصا تونس. والملاحظ عدم وجود مصلحة أو هيئة تعمل على توزيع الأسلحة ، ومراقبة توصيله عن طريق الدوريات نحو الجهة المحتاجة إليه، رغم أن مؤتمر الصومام كان قد نص على قرارات تتعلق بضمان الدعم اللوجستي للعمل الثوري.

كان من الممكن للقيادة التي كانت على دراية باحتياجات قوى الكفاح المسلح أن تجد الحلول المناسبة لمشكلة التسليح قبل انتهاء الجيش الفرنسي من بناء خط موريس وشال، اللذين ساعدا العدو على مضاعفة قوته ولم يكن في مستطاع جيش التحرير الوطني أخذ زمام المبادرة إذ توقف تزويد وحداته بالأسلحة خصوصا مع مطلع خريف 1958. وأصبح الداخل يشعر بنوع من العزلة بل أن القيادة الوطنية في تونس قد تخلت عنه أما بالنسبة للوفد الخارجي قبل إيقافه أعتبر هو المكلف بالتموين بالأسلحة[1].

حيث عين الوفد الخارجي والمؤتمرين في واد الصومام رجالا لتحمل المسؤولية لتنظيم الإمداد الخاص بنقل الأسلحة فمن بن بلة العضو الرئيسي اختار هذا الأخير أحمد محساس نائبا مكلفا عنه. لكن يبدو أن تردد أعضاء الوفد الخارجي في القيام بهذه المهمة جعل الولايتين الثالثة والرابعة تلح على هذا الموضوع وتبعث بمندوبين عنها للضغط على الخارج[2].

---

[1]- الطاهر جبلي، الولاية الرابعة في مواجهة مخطط شال، مجلة المصادر، العدد 14، المركز الوطني للدراسات والبحث،الجزائر، 2006، ص118.

[2] -Rabah Zamoum , Si Salah-Mystère et Vérités, édition casbah, Alger, 2005, p 464.

انتقلت الاضطرابات على الحدود الشرقية إلى الولايتين الثالثة والرابعة، فرغم أن القاعدة الشرقية قامت سنة 1957 بإرسال خمسة كتائب محملة بشحنات من السلاح إلى الولاية الثانية، الثالثة، والرابعة فإن هذا غير كافي حسب ما يقول أحد المسؤولين العسكريين السيد طاهر بودربالة في الولاية الثانية:"**منذ نهاية سنة 1957 لم تصل قطعة سلاح واحدة من القاعدة الشرقية إلى الولاية الثانية فإذا كان هذا حال الولاية الثانية أقرب الولايات إلى القاعدة الشرقية فما حال الولايتين الثالثة والرابعة**".[1]

كانت الولاية الرابعة تعاني من نقص حاد في الأسلحة وقد عبرت القيادة في الداخل عن هذه الوضعية من خلال رسالة موجهة من قبل العربي بن مهيدي إلى القيادة في الخارج الممثلة في أحمد بن بلة وخيضر وبوضياف آيت حمد، يعاتبهم فيها على لسان المؤتمرين والمجاهدين عموما ومما جـــــاء فيها:"**... إن اليوم كل القادة في الجبال قد أقروا قرارات المؤتمر، ويعملون تحت سلطة لجنة التنسيق والتنفيذ ما عدا عمارة بوقلاز بسوق أهراس، وطالب العربي، فإن مجموعاتهما تؤدي مهام جندرمة لصالح بورقيبة في الحدود... لقد وعدتم قبل اندلاع الثورة وخاصة أحمد بن بلة بجلب كميات كبيرة من السلاح، مع العلم أن إلى غاية الثلاثي الأول من عام 1956 في ماعدا 450 قطعة التي أدخلت إلى الولاية الخامسة ومائة إلى النمامشة، لم ترسلوا إمدادات أخرى أما الولايات الأخرى الثانية والثالثة والرابعة والسادسة لم يصلها أي شيء، إن الدور الرئيسي للمناضلين في الخارج في خضم الثورة هو تموين البلاد بالسلاح، ولا نخفي عليكم الحقيقة سواء في المؤتمر أو الجبال، إخواننا المجاهدين في تذمر بهذا الشأن**"[2]

[1] – عمار قليل ، المصدر السابق ، ص 69.

[2] – **أنظر نص الرسالة كاملا في:** Mohamed Harbi, Gilbert Meynier, Le FLN document et Histoire 1954 – 1962, édition casbah, Alger, p93.

وحتى الكميات التي كانت تخصصها القيادة في الخارج للولاية الرابعة، كانت تتعرض هي الأخرى للمصادرة من طرف جنود الولايات الحدودية الشرقية والغربية، وكثيرا ما كان مندوب الولاية الرابعة بالولاية الأولى سعيد موسوني يتدخل لدى قيادة الولاية الأولى للضغط على قادة المناطق لاسترجاع الكمية المصادرة من قبل جنود الولاية الأولى. نستشف ذلك من المراسلة التي وجهها الضابط حسين عبد السلام من الولاية الأولى، ردا على الاحتجاج الذي تقدم به سعيد موسوني إثر المصادرة التي تعرضت لها دورية الولاية الرابعة أثناء عودتها من قبل بعض جنود الولاية الأولى.

استهل حسين عبد السلام مراسلته بتقديم التحية النضالية، وأوضح بأن أسلحة الولاية الرابعة التي أخذت من قبل بعض جنود المنطقة الثانية من الولاية الأولى، قد تبين بعد التحقيق الذي أجري أن أربع إلى خمس قطع سلاح تم إعادة تسليمها إلى جنود الولاية الرابعة، أما القطع المتبقية فهي تلك التي وقعت في أيدي ما يسمى المشوشين[1].

لقد كان مشكل التسليح والمشاكل التي كانت تواجهها الولاية الرابعة في هذا المجال من وراء إرسال سي صالح زعموم إلى تونس رفقة النقيب عبد اللطيف من أجل حث القيادة في الخارج على إرسال المزيد من السلاح والذخيرة وتقديم عرض حال عن وضع جيش التحرير في الجبال.

اتجه سي صالح غربا عبر الولاية الخامسة، وأثناء دخوله التراب المغربي باشر بالاتصال مع قيادة الثورة هناك، حيث منح له جواز سفر مغربي بتاريخ 17 أوت 1957

[1] – **المشوشين:** هم المنشقون الذين تنازعوا مع لجنة التنسيق و التنفيذ حول نصوص مؤتمر الصومام و كانت اللجنة تريد فرض ذلك بالقوة ،فخالفوها و رجعوا إلى الجبال ،ثم وقع خلاف أساسي حول مفهوم أولوية السياسي على العسكري (الجبهة على الجيش) ، فرفض قادة ناحية الأوراس ذلك و لم يتبعوه ، و من أهمهم الشهيد مسعود بن عيسى الـــذي دعته اللجنة إلى التفاهم في تونس ،و حكمت عليه بالإعدام ، ففر و خرج منها و اعتبر أن كل من يأتي من الولايـــة الثالثة و الرابعة هم مع لجنة التنسيق و التنفيذ، فارتكب جريمة قتل بشعة ضد بعض مجاهدي الولاية الثالثة وقيل أنهم طلبة و عددهم 110 مجاهد. **ينظر:** نظيرة شتوان، المرجع السابق، ص 159.

باسم عبد اللطيف[1]محمد لتسهيل مهمة التنقل، وبفضل ذلك تم انتقاله من تيطوان إلى عوينات بتونس عبر مدريد وروما ما بين 23 و 25 أكتوبر 1957، وهذا يدل على أن سي صالح بقي مدة شهرين في المغرب حيث وصل قبل 17 أوت (تاريخ حصوله على جواز السفر) وهو ما مكنه من إجراء عدة اتصالات بالمسؤولين الجزائريين في القواعد الخلفية، حيث شرح لهم الأوضاع في الداخل.

وكذلك تلقى سي صالح في القواعد الخلفية احتجاجات بعض جنود الولاية الرابعة الذين تدربوا، ولم تسهل لهم مهمة العودة لمواصلة القتال، مما دفع سي صالح إلى التدخل لصالحهم وتمكينهم من العودة إلى الولاية الرابعة حيث رافقهم من وجدة إلى فقيق.

وجد سي صالح صعوبة كبيرة في اقناع قيادة القاعدة الخلفية في المغرب بضرورة الإسراع إلى إدخال السلاح إلى الولاية الرابعة. وعلى إثر فشل مهمته هناك قرر الانتقال إلى تونس، من أجل الحصول على السلاح واللباس والأدوية. وبقي يتنقل في تونس لهذا الغرض، وهذا ما يشهد به حسين سليمان ممثل الولاية الرابعة في تونس.

ولم يهدأ بال سي صالح إلا بعد أن جمع كمية من السلاح والأدوية ونقلهم إلى الحدود من أجل التكفل بنقلهم وإدخالهم إلى الولاية الرابعة.رغم أنه كان المقرر أن يعود على رأس فيلق معبأ بالسلاح الثقيل كما يؤكد ذلك جعفر كلاش المدعو سي الرشيد.

وقد زادت هذه الصعوبات خاصة بعد قرار القيادة الولائية بإيقاف إيفاد الدوريات إلى الخارج سنة 1958 ويعود السبب في اتخاذ هذا القرار إلى الخطورة التي أصبحت تشكلها، خصوصا بعد أن فقدت الولاية الرابعة عدد مهم من الجنود الذين أرسلتهم لجلب السلاح من غير أن يسلح جنودها[2]. وللإشارة فإن المسافة بين ولايات الداخل بعيدة جدا، وخاصة الثالثة والرابعة، وقد ذكر في هذا السياق لخضر بورقعة أن مجاهدي الولاية الرابعة كانوا

---

[1]– عشية مغادرة سي صالح الولاية الرابعة، تم إستخلافه من قبل عمر أو صديق، ليتكفل بمهمة الاستعلام والاستخبار، **ينظر**: Rabah Zamoum, Op ,cit , p94 – 95.

[2]–Ibid, p96 – 97.

يقطعون مسافة 2000 كلم ذهابا وإيابا إلى مناطق الحدود الشرقية، وقد كلف هذا الولاية الكثير من جنودها حيث استشهد حوالي 3000 شهيد من الولاية الرابعة بالولاية الأولى بين الجبل الأبيض وبحيرة العصافير وخنشلة.[1]

في البداية أنشأ العدو خط موريس سنة 1956 – 1957، وهو يمتد من البحر شمالا إلى الماء الأبيض جنوب تبسة بطول 460 كلم، وتغطي مسافة تفوق 100 كلم مابين الماء الأبيض إلى نقرين بواسطة الرادارات في نهاية 1957 تفرعت عن هذا الخط عدة خطوط فرعية تركزت خاصة في الأماكن التي كان المجاهدون يتخذونها ممرات لعبورهم ويتكون من:

- شبكة أسلاك شائكة مكورة.
- شبكة أسلاك ممتدة أفقيا وعموديا.
- شبكة أسلاك مكهربة قوتها 12 ألف فولت.

زرعت أرضية هذا الخط بـ 900 ألف لغم مضاد للأفراد والجماعات[2]،ومن أجل منع المجاهدين من الحصول على مصادر الدعم العسكري عمد العدو إلى إنشاء خط ثاني خلف الخط الأول لتدعيمه وهو خط شال مابين شهري مارس وأكتوبر 1959، وهو يمتد على الشريط الحدودي من القالة حتى نقرين بوادي سوف، مارا من باب البحر وعين العسل والطارف والعيون وبوحجار وسوق أهراس وتاورة إلى وادي سوف. وبإقامة هذا الخط صارت المنطقة الواقعة بين الخطين محرمة وحرص العدو على جعلها معزولة ويتكون خط شال من:

- خط مكهرب يتكون من خمسة أسلاك مكهربة يبلغ ارتفاعها حوالي مترين.
- خط ملغم بالألغام المضيئة عرضه 50 متر.

[1]–لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص ص 22 – 23.

[2]–نظيرة شتوان، المرجع السابق، ص261.

– حزام من الأسلاك الشائكة لحماية حقل الألغام من الحيوانات.

– أحزمة إلكترونية للإنذار المبكر تعمل برادارات تستعمل الأشعة فوق بنفسجية بالإضافة، إلى تشكيل دوريات حراسة بالقرب من الأسلاك تجوب مواقع الخطوط بالدبابات والآليات المصفحة.

– إقامة أبراج مراقبة إنشاء خنادق دفاعية بالقرب من الأسلاك[1].

وعن حالة جيش التحرير بعد إنشاء الأسلاك الشائكة يقول الأخضر بن طوبال:" **إن خط شال جعل اجتياز الحدود مستحيلا تقريبا، وجمد قوات جيش التحرير بالخارج على الحدود فغدت أقل مقدرة على إمداد الداخل بالأسلحة، وزاد الخلاف بين القادة، وحملهم على نقل الثورة إلى فرنسا...**"[2].

ويمكن القول بشكل عام أن الأسلحة الثقيلة اختفت من الميدان، في الفترة الممتدة بين 1959 – 1962 بسبب تخزينها وعدم وجود الذخيرة. ولم تستفد الولاية الرابعة من أي سند من الخارج منذ 1958 إلى جانب انعدام الأجوبة من طرف الخارج حول مختلف الاقتراحات والطلبات[3].

وقد عبرت الولاية الرابعة عن هذه الوضعية الصعبة بإسهاب في اجتماع العقداء الذي انعقد في 06 إلى 12 ديسمبر 1958 بالولاية الثالثة وحضره كل من:

- العقيد عميروش، الولاية الثالثة.
- العقيد السي أمحمد بوقرة، الولاية الرابعة.
- العقيد السي الحاج لخضر، الولاية الأولى.
- العقيد السي الحواس، الولاية السادسة.

---

[1]– نظيرة شتوان، المرجع نفسه، ص262.

[2]–منى زعبوبي، الأسلاك الشائكة أثرها على تطويق الثورة الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر، بسكرة، 2012–2013، ص 16.

[3]–الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص 120.

وأما قادة الولاية الخامسة، فلم تشارك في هذا الاجتماع[1]،ولقد غاب قادة الولاية الثانية أيضا، واكتفوا بإرسال ممثل[2]،وفي هذا الاطار يرجع العقيد علي كافي قائد المنطقة الثانية السبب الذي دفعه إلى مقاطعة الاجتماع، النوايا الحقيقية لقائد المنطقة الثالثة العقيد عميروش من وراء دعوته لعقد هذا الاجتماع بهدف الاستئثار بالقيادة خاصة مع غياب السلطة الحقيقية للثورة المتواجدة خارج البلاد[3].

لكن دعوة عميروش لاجتماع قادة الداخل ما هي إلا محاولة منه للتنسيق بين قادة الولايات من أجل مواجهة مشكلة نقص الأسلحة. ويعترف عميروش نفسه بنواياه الحقيقية من وراء عقده لهذا الاجتماع في رسالة بعثها إلى العقيد علي كافي بتاريخ 15 ديسمبر 1958 أي بعد ثلاثة أيام فقط بعد الاجتماع، وهو دراسة الوضعية السيئة التي تمر بها الثورة وأعرب عن تأسفه لعدم مشاركة الولاية الثانية في هذا الاجتماع وقد نشر علي كافي في مذكراته نسخة من هذه الرسالة ومما جاء فيها: " **لقد انتظرناكم لحضور اجتماع الولايات ولكن دون جدوى... وأعلمكم بأن بعد دراسة معمقة للقضايا الداخلية والخارجية، لاحظنا أن الوضعية ليست أحسن كما تظن، وعن ولايتنا هي في وضعية خطيرة وحرجة جدا... عوض أن نتوحد لتعزيز ومساعدة حكومتنا التي ليست مستقرة بعد، فأنتم بالعكس من ذلك تريدون الابتعاد عنا، وحتى إذا كنا متحدين، فإنه من**

---

[1]–وحسب المؤرخ Alistair Horne فإن الدافع الحقيقي الذي أدى إلى غياب العقيد علي كافي عن حضور الاجتماع يعود أساسا إلى العلاقة الطيبة التي تربطه بقائده السابق لخضر بن طوبال الذي كان وزيرا بالحكومة المؤقتة. كما فسر غياب العقيد لطفي قائد الولاية الخامسة عن هذا الاجتماع بولائه إلى قائده السابق عبد الحفيظ بوصوف الذي كان يشغل منصب وزير الاستعلامات في الحكومة المؤقتة وبالتالي فضل عدم المشاركة، لأنه كان يرى في هذا الاجتماع تمردا على الحكومة المؤقتة مما يجعله في حرج مع بوصوف. **ينظر:**

Alistair Horne, Histoire de guerre d'Algérie ,traduit de l'Anglais par Yves Gverng , en collaboration avec Philippe Bourdell ,4éme édition Dahlab , 2007,p 338.

[2]–الطاهر الزبيري، مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين (1929–1962)، منشورات ANEP، الجزائر، 2008، ص211.

[3]–علي كافي، المصدر السابق، ص 134.

الصعب التغلب على العدو، وكيف يكون الحال عندما تعمنا الخلافات؟ لا تنسى أن علينا الكفاح على جبهتين الاستعمار والمشوشين الذين يبرزون في جبهات مختلفة من التراب الوطني، في أمل أن تحل الوحدة محل هذا الاختلاف..."[1].

وقد أثار هذا الاجتماع مشكل تقصير الحكومة المؤقتة في ايصال الأسلحة إلى الداخل وأسفر الاجتماع عن قرارات أهمها:

- تكليف الولاية الثالثة والرابعة بتقديم الدعم العسكري والمادي للولاية الأولى والسادسة.
- العمل على تنقية الوسط الثوري من كل العناصر العميلة (مشكل المتمردين بالولاية الأولى المشوشين)[2].
- توفير السلاح إلى الداخل عبر حفر ممرات تحت الأرض بين الحدود التونسية الجزائرية.
- كما طلب العقداء الأربعة الحكومة المؤقتة بدخول الجزائر خاصة وزير القوات المسلحة كريم بلقاسم الذي يجب أن يكون مكانه داخل البلاد وليس خارجها في نظرهم، هذا ما يدحض الطرح القائل بأن عميروش أراد بدعوته للاجتماع تقديم الدعم لكريم بلقاسم في إطار الصراع بين الباءات الثلاث.
- ربط الاتصال بالقيادة بالخارج لإعلامها بكل التطورات الداخلية التي تمر بها الثورة وقد أوفد بهذا الشأن أوصديق للحكومة المؤقتة لإبلاغها بالقرارات المتخذة وكلف المجتمعون كل من العقيدين عميروش وسي الحواس بالذهاب إلى تونس لإنجاز هذه

[1]– علي كافي ، المرجع نفسه، ص135.

[2]–الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص 211.

المهمة ولكن في طريقهما اشتبكا مع القوات الفرنسية في معركة جبل ثامر ببوسعادة في 29 مارس 1959 واستشهدا[1] وبقيت تلك القرارات حبرا على ورق.[2]

ويذكر محمد تقية، حسب إيف كوريار فإن هذا الاجتماع طرح مشكلة عدم احترام القواعد التي سطرها مؤتمر الصومام فيما يتعلق بأولوية الداخل على الخارج، ومن جهة أخرى العزلة المفروضة على الولايات، وندرة السلاح حيث وجه قادة الولايات انتقادات حادة لقادة جيش الحدود واتهموهم باحتكار الأسلحة لأنفسهم[3].

ونشير في هذا الصدد إلى أن العديد من المؤرخين الفرنسيين يؤكدون دور المصالح الفرنسية في تأزم العلاقات بين قيادة الولاية الرابعة والوفد الخارجي، حيث تمكن مكتب الدراسة والاتصال(BEL) من حجز رسائل موجهة من سي الصالح زعموم إلى القيادة العامة ينتقد فيها موقف الخارج الذي يبدو فيه متفرجا على الذين يواجهون الموت يوميا في الداخل.

كانت لهجة الرسالة شديدة للغاية، جاءت فيها تساؤلات سي صالح وكانت تحمل كل المسؤولية للمكلفين بالتموين في الخارج وهو ما تبرره تلك العبارات التي وردت في الرسالة: " **... ماذا تم عمله منذ 1958 لمساعدة المجاهدين في الداخل؟ وماذا عملتم في ميدا ن الاتصال؟ لقد فضلتم ترك الأمور تتدهور والولاية الأولى دون قائد...**"

---

[1]–إن ظروف استشهاد كل من العقيدين عميروش وسي الحواس دفعت البعض إلى التشكيك واتهام أطراف الحكومة المؤقتة بأنها وراء كشف وتحديد الجيش الاستعماري لمواقعهما وتصفيتهما ،ومن بين المشككين نجد الكابتن محنـــد أعراب مسعود الذي كان ضابطا في الولاية الثالثة ثم الرابعة ،ويقول بأنه حقق في قضية استشهاد البطلين واكتشف أن عميروش وسي الحواس استعملا في اتصالهم كودا أو رمزا معروفا لدى الجيش الاستعماري. **ينظر**: رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع ، المرجع السابق، ص–35.

[2]–الطاهر الزبيري ، المرجع السابق ، ص ص 34 –35 .

[3]–محمد تقية، حرب التحرير في الولاية الرابعة، المصدر السابق، ص 532.

كما تحصلت المصالح الفرنسية التابعة لمكتب الاتصال والدراسات (BEL) على رسائل وجهها سي صالح إلى العقيد هواري بومدين قائد هيئة الأركان بوجدة في شهر جانفي 1960 تتضمن معلومات الوضعية العسكرية للولاية الرابعة.[1]

لقد عبر سي صالح في رسائله عن ميوله لقبول عرض عادل لتسوية الأزمة ملمحا إلى مسألة سلم الشجعان التي أعلنها ديغول ويمكن القول في هذا السياق بأن الطرف الفرنسي كان يحاول دائما استثمار الأزمات التي تصادف النشاط الثوري لإحداث شقاق بين القيادة الداخلية ومسؤولي الوفد الخارجي.

[1]– الطاهر الجبلي ، المرجع السابق ، ص ص 120 ، 121 .

3-الأزمة بين الداخل والخارج:

كانت أوضاع الولاية الرابعة مع نهاية سنة 1959، في حالة تدهور كبير على الصعيد السياسي والعسكري، وتعود تلك الوضعية إلى المراحل العصيبة التي عاشتها الولاية، بفعل تعرضها لعمليات عسكرية واسعة النطاق في إطار مخطط شال الجهنمي،كما تفاقمت أزمة نقص الأسلحة بها كنتيجة مباشرة لانقطاع الدعم اللوجيستيكي من الخارج.[1]حيث فشلت جهود قيادة الثورة (الحكومة المؤقتة وهيئتي قيادة جيش التحرير الشرقية والغربية)، في إيجاد حلول لاختراق السدود المكهربة (شال – موريس).

وتعاظمت بذلك معضلة نقص الأسلحة في الولايات الداخلية (الثالثة و الرابعة)، إلى درجة أصبحت تهدد باختناقها في ظل تزامن تلك الوضعية مع تعرضهما إلى الحصار العسكري، طيلة سنة 1959 وحتى منتصف سنة 1960.

إلى جانب الانعكاسات الوخيمة للعمليات العسكرية الفرنسية، فقدت الولاية الرابعة قائدها العقيد سي محمد بوقرة[2] في شهر ماي 1959[3].

لقد أهملت قيادة الثورة في الخارج أوضاع الداخل في الفترة التي تلت اجتماع قادة الولايات في ديسمبر 1958، خاصة وأنه تميز بتوجيه انتقادات شديدة للحكومة المؤقتة

---

[1]–سعاد شبوط، "نتائج وانعكاسات السياسة الاستعمارية الديغولية على الثورة الجزائرية قضية سي صالح زعموم في الولاية الرابعة (1960 – 1961) نموذجا"، مجلة كان التاريخية، ع 23، دار ناشري، كويت، 2014، ص 29.

[2] – يلقب باسم سي محمد من مواليد1928بلديةخميس مليانة، من عائلة بسيطة الحال ،انخرط في الكشافة الإسلامية، ثم الحركة الوطنية و عمره 16سنة ،أعتقل في8ماي 1945 ،وبعد إطلاق سراحه انخرط في صفوف المنظمة الخاصة ، و اعتقل من جديد عام1950ثم أطلق سراحه غير انه استمر في نضاله حتى اندلاع الثورة التي انخرط في صفوفها و تدرج في المسؤوليات بها حتى أصبح قائد للولاية الرابعة عام 1958، و قادها بكل حكمة و ذكاء إلى أن استشهد في ماي1959في ناحية أولاد بوعشرة بمنطقة المدية ..**ينظر**: منشورات المنظمة الوطنية للمجاهدين " من شهداء الثورة التحريرية" الشهيد احمد بوقرة 1928-1959، حقوق التأليف و النشر محفوظة للمتحف الوطني للمجاهد، الجزائر،2009،ص ص10-20.

[3]–محمد صايكي، المصدر السابق، ص ص 270 – 272.

وحملها مسؤولية تفاقم أزمات الولايات بفعل انشغالها في صراعات الأجنحة داخلها وتراجع وتيرة الدعم اللوجيستي الموجه نحو الداخل[1].

ولعل أبرز ما يوضح هذا الطرح هو بقاء الولاية الرابعة دون قيادة معينة بصورة رسمية من قبل الحكومة المؤقتة لفترة تجاوزت ستة أشهر ولم يتم تجاوز ذلك الشغور في القيادة الذي نجم عن استشهاد العقيد سي محمد بوقرة في بداية ماي إلا في منتصف شهر جانفي 1960 حيث قام الرائدان سي صالح(رابح زعموم) وسي محمد (الجيلالي بونعامة) بالدعوة إلى عقد اجتماع القادة في 14 جانفي 1960 في ناحية الروابح شمال بوغار من أجل تشكيل حجار القيادة ومن أجل تحقيق ذلك الهدف تمت ترقية عدد من قادة المناطق لاستخلاف ولعضوية المجلس:

1/ أحمد بونعامة : مسؤول عسكري ونائب قائد الولاية.

2/ أحمد زعموم: قائد الولاية.

3/ عبد الحليم بن يحي: مسؤول سياسي اختير لما يتمتع به من ثقافة واسعة ومتخرج من الكلية الحربية المصرية.

4/ لخضر بوشمع: مسؤول الإعلام والاتصال[2].

وقد خصص جدول الأعمال الخاص باجتماع الأربعة فيما يلي:

* دراسة الوضعية العامة للولاية الرابعة التي لم ينظر فيها منذ استشهاد العقيد بوقرة وترك الأمر لاجتهادات الإطارات المحلية.

[1] Mohamed Habri, Le FLN mirage et réalité, édition ENAL, Alger, 1993, p p230 – 231.

[2]–لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص ص 46 – 47.

* وضع إستراتيجية لجبهة وجيش التحرير الوطني في ظل المتغيرات التي عرفتها الولاية منذ 1959 على الصعيد السياسي والعسكري[1]، و لتطبيق هذا البرنامج وضعت الخطة العملية التالية:
* تطبيق الاجراءات المتخذة في اجتماع قادة الداخل شهر ديسمبر 1958.
* مواصلة عملية التنسيق بين الولايات.
* ابلاغ الحكومة المؤقتة باقتراح المجلس الولائي بكل المستجدات التي تحدث بالولاية الرابعة وذلك بإرسال مبعوثين للقيام بتلك المهمة[2].

كما قسم المجلس المهام بينهم كما يلي:

* يبقى محمد زعموم في مقر الولاية لمتابعة النشاط السياسي والعسكري للولاية.
* يكلف الجيلالي بونعامة نائب قائد الولاية بالتوجه إلى المنطقتين الثالثة والرابعة وينسق العمل مع الولاية الخامسة، أما سي لخضر وسي حليم فقد كلفا بالاتصال بالولايات الأخرى بقصد التنسيق وتوحيد الجهود أيضا الاتصال بالحكومة المؤقتة[3].

لقد تمت تسوية وضعية شغور قيادة الولاية الرابعة مع بداية سنة 1960 من طرف قيادات الولاية ذاتها، بعدما تأخرت الحكومة المؤقتة في حسم تلك الوضعية لعدة[4] أشهر حيث يذكر الرائد محمد صايكي أن التقرير السياسي إلى الحكومة المؤقتة لم يستلم إلا في شهر جويلية[5].

---

[1]–محمد صايكي، المصدر السابق، ص 263.

[2]–محمد بوحوم، التنظيم السياسي والعسكري في الولاية الرابعة التاريخية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2005، ص 28.

[3]–سعاد يمينة شبوط، المرجع السابق، ص 28.

[4]–نفسه، ص 29.

[5]–محمد صايكي، المصدر السابق، ص 263.

وفي إطار محاولة القائد سي صالح لإبلاغ القيادة الخارجية بما تمر به القيادة في الداخل ونظرا لعدم تلقيه أي رد كتابي عن رسائله السابقة[1] التي أرسلها إلى الحكومة المؤقتة بعث سي صالح رسالة مشفرة مؤرخة بتاريخ 15 أفريل 1960 [2]جاء فيها:" **يبدو وأننا لم يعد بيننا أي اتصال سوى خطاب الطرشان، لا بأس أن نسمح لأنفسنا بإرسال هذه الرسالة الأخيرة... لنذكركم أنكم قطعتم جذريا إرسال الكتائب والمعدات الحربية 1958...الولاية الأولى بقيت بدون قائد والولاية الثالثة هي الأخيرة كذلك...لا يمكننا في كل الأحوال أن نبقى مكتوفي الأيدي وجيشنا يتآكل ببطئ..."[3].**

كما يشير أيضا بورقعة في مذكراته أن سي صالح وخلال محاولاته الاتصال بالقيادة الخارجية لإبلاغها بآخر تطورات الوضع العسكري والسياسي في الولاية الرابعة وخاصة بعد استشهاد سي محمد بوقرة ودعوتها إلى اختيار قائد للمنطقة الخامسة عن طريق لاسلكي، وصله رد من قبل العقيد هواري بومدين يحوي كلمات نابية ووقحة، فكان رد سي صالح بمنتهى الحكمة والعقل حيث كتب ما يلي:

"**أشعر بمسؤوليتي التاريخية تجاه ما تقومون به من أعمال ...وأنني لا أقترح عليكم أن تولوا مسئولا على الولاية الخامسة وليكن مسؤول المنطقة الرابعة أو أحد تختارونه، وإذا لم توفوا بذلك سأكون مضطرا لأن أخبر القاعدة الجماهيرية بما يجري بيننا وأعلمهم بتصرفكم الأرعن المنافي لأخلاق الثورة..."[4].**

لكن ينفي محمد تقية أن يكون هذا الرد من قبل القيادة الخارجية، حيث يعتبرها مكيدة من تدبير أجهزة المخابرات الفرنسية، قصد إحداث شرخ بين قيادة الولاية الرابعة والقيادة في الخارج وأيضا بهدف دفع سي صالح إلى قبول المشروع الفرنسي الذي كان قد باشره

[1]– ينظر الملحق رقم 04، ص 121.

[2] Rabah Zamoum, Op, cit, p 157.

[3] -Gilbert Meynier ,Histoire intérieur du FLN 1954 – 1962 , édition casbah, Alger, 2003 , p 427 .

[4]– لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص ص 48 – 49.

الرائد لخضر. ويستدل بذلك أن السلطات الفرنسية قامت في 16 أفريل 1960 أي بعد يوم واحد من هذا الاتصال اللاسلكي بمحاصرة قوات جيش التحرير مقر القيادة بأولاد بوعشرة[1]،وتمكنت في نهاية المطاف إلى مصادرة وسائل الاتصالات اللاسلكية التي كانت بحوزة قيادة الولاية الرابعة وإلقاء القبض على الجنود الذين كانوا مكلفين بهذه الأجهزة.[2] واتضح فيما بعد أن هذه العملية كانت مكملة لذلك الاتصال المغالط الذي تلقاه سي صالح، فهي حلقات مترابطة تصب كلها في العمل الذي باشره الرائد لخضر (الاتصال مع جنرالات الفرنسية)[3].

وفي اجتماع العقداء الربعة ما بين 06 و 12 ديسمبر سنة 1958 حاول قادة الولايات إيجاد حل لقضية العلاقة بين الداخل والخارج لكن ذلك لم يجسد على أرض الواقع، وبقيت الولايتان الثالثة والرابعة أكثر الولايات تضررا من العزلة وانقطاع التموين بالأسلحة والذخيرة من الخارج[4]. ولكن المشاكل الناجمة عن ذلك شملت كل الولايات وتسببت في استياء جميع القادة في الداخل لانعدام الأجوبة لمختلف الاحتياجات والاقتراحات التي تقدمت بها الولاية الرابعة للهيئات المسيرة في الخارج[5].

لقد وجه قادة الولاية الرابعة انتقادات حادة للحكومة المؤقتة وابلغوها بتجاهل نداءات النجدة التي وجهت لها وترك المجاهدين في الداخل يواجهون مصيرا مرعبا ففي تقرير كتبه الرائد لخضر يوم 22 مارس 1960 حول الولاية الرابعة ورد فيه قوله:" **لقد أصبحت**

---

[1]–محمد تقية، حرب التحرير في الولاية الرابعة، المصدر السابق، ص 146.

[2]–نفسه، ص 144.

[3]–نفسه، ص 146.

[4]–جمال روا فيس،" قضايا شائكة من الثورة الجزائرية. حادثة الإليزيه سنة 1960"، مجلة قضايا تاريخية، عدد01، مخبر الدراسات التاريخية المعاصرة، الجزائر، أفريل 2016، ص.

[5]–محمد تقية، حرب التحرير في الولاية الرابعة، المصدر السابق، ص 161.

الهيئة العليا للثورة جامعة للمغامرين والجهلة الطامعين الذين يستغلون معركتنا من أجل تحقيق رغباتهم في الهيمنة..."[1].

وقد بسط القائد علي كافي هذا الموضوع بهذه العبارات: " **القطيعة شبه تامة بين الداخل والخارج. لا جواب على برقيات النجدة من جميع الولايات. الجنود مجهدون على الحدود. الأسلحة المتطورة المشتراة والمهداة من الخارج مكدسة ... في حين أن جيش التحرير الوطني يعاني من قلة السلاح والذخيرة والتموين"[2].**

وفي نفس السياق فقد أكد محمد تقية ما ذهب إليه القائد علي كافي.

محمد تقية:

" ما كان يريده قادة الولايات المجتمعون لمدة أسبوع كامل، في الحقيقة هو عودة الإطارات، ودخول جيش الحدود إلى التراب الوطني، وتثبيت قيادة وطنية في الميدان وليس في المنفى. وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف، ارتأت أن المراسلات المكتوبة وحدها لا تكفي، إذ سبق لهم أن جربوها بلا فائدة تذكر. وهنا نجد اختلافات واضحة في تأويل قرار إرسال قوات كومندوس خاصة من الولايتين الثالثة والرابعة"[3].

كما يرجع الملازم لخضر بورقعة إلى أن الخلاف كان بين قيادة الداخل والخارج حول من يصدر القررات إلى الآخر، وذلك لأن قيادة الداخل يعيبون على الخارج ولجنة التنسيق والتنفيذ هجرتها إلى الخارج، وإهمال شؤون التنسيق عبر الولايات ، وخدمة مصالح الثورة ، وتدعيم الجيش بالجبال ، مما أوقع البلاد في دوامة الصراعات بين القادة في الداخل و الخارج مما ساعد الفرنسيين على الانتصار في بعض فترات الثورة وساعدهم على اختراق الجبال وتسميم الأفكار والأذهان للإشاعات المغرضة العاملة على إضعاف الثورة ومحاولة القضاء عليها ، والعمل بأسلوب استراتيجي في تفكيك الثورة وعزل

[1]–رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 264.

[2]–علي كافي، المصدر السابق، ص 137.

[3]–محمد تقية، الثورة الجزائرية، المصدر السابق، ص 532.

مناطقها عن بعضها البعض وعلى هذا الأساس بثت محاور الحرب النفسية عملها وكان ذلك دافعا لاستمرار عملية تسميم الأذهان وغسل العقول و استطاعت هذه الحرب أن تطول حتى أعضاء من مجلس الولاية الذين تعرضت لعمليات التصفية في اطار عملية التطهير .[1]

لقد شعر قادة الولاية الرابعة بأن القيادة في الخارج قد تخلت عنهم، لاسيما بعد مجيء ديغول إلى الحكم في ماي 1958 والعمليات العسكرية الكبرى التي كانت تهدد الثورة برمتها. هذا الشعور الذي عبر عنه النقيب سي مراد في مذكراته قائلا:" ...**رافق هذا العسر، وانقطاع كل إمداد من جماعة الخارج فلم يعد يصل منهم رصاصة أو دينار، وحتى لقمة عيش، بل أقول أنهم لم يتجشموا عناء إرسال خطابات مواساة وتشجيع، فصرت ترى المجاهد في حالة ينشق لها الحجر، رجلاه حافية، كسوة رثة بالية، بطنه في حالة ألم من الجوع، لقد وصل بالمجاهد في تلك الفترة العصيبة أن أكل مضطرا الجيفة ولحم الخنزير...**"[2].

كما أن نقص السلاح والرجال اعتبر خيانة من طرف المحاربين في الداخل حيث صرح العقيد أوعمران[3]بهذا الخصوص:

* خروج لجنة التنسيق والتنفيذ يعتبر خطأ كبير جدا.

---

[1]–لخضر بورقعة ، المصدر السابق ، ص 12 .

[2]–عبد الرحمان كريمي، مذكرات، ومنهم من ينتظر، دار الأمة، الجزائر، 2004، ص 127 – 128.

[3]– **العقيد أوعمران عمار** :ولد في 1919 بذراع الميزان بالقبائل الكبرى ،أنهى دراسته الابتدائية ،ثم تابع تكوينه العسكري بالأكاديمية العسكرية بشرشال تحصل على رتبة رقيب ،أصبح نائبا لكريم بلقاسم في حزب الشعب ،ثم في الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية ،القي عليه القبض في عام 1947 خلف رابح بيطاط في قيادة الولاية الرابعة، شارك بمؤتمر الصومام في20 اوت1956 ،ليصبح عقيدا بجيش التحرير الوطني و ينضم إلى المجلس الوطني للثورة، في سنة 1960 عين ممثلا لجبهة التحرير الوطني بلبنان تم تركيا توفي في 28جويلية1992. **ينظر** : محمد الشريف ولد الحسين ، المصدر السابق، ص 154.

* إنشاء جيش الحدود يعتبر خيانة من وجهة نظرنا، لأن الحرب هي على أرض الجزائر وليس خارجها
* كذلك تجاهل وغرور بعض مسؤولينا تجاه قادة الداخل ولا ننسى أن مهمة التسليح والتمويل هي مسؤولية القادة بالخارج وهذه المهمة لم تلقى نجاح[1].

وفي هذا السياق فإن العديد من الكتابات التي أرخت للولاية الرابعة كثيرا ما أشارت إلى المواقف المتحفظة والسلبية لقادة الداخل اتجاه أداء قيادات الخارج في فترات مختلفة، وقد كان سي صالح شأنه شأن العقيد عميروش من الذين وقفوا على انقسامات لجنة التنسيق والتنفيذ خلال سنة 1958 في مهمات كلفوا بها في تونس آنذاك[2].

وإذا ما وضعنا الوضع العام الذي أصبحت تعرفه الثورة في الداخل سنة 1960 مقارنة مع ما كان عليه في سنة 1958، يمكن القول بأنه ازداد سوءا وتدهورا بسبب تفاقم أزمة الدعم اللوجستيكي. وهذا الأمر شكل عاملا أساسيا في استمرار حالة الجفاء والعزلة التامة للولاية الرابعة عن الحكومة المؤقتة بالخارج مثلما أشار إلى ذلك الرائد لخضر بورقعة في مذكراته[3].

---

[1] Rabah Zamoum, Op, cit, p 131.

[2]–سعاد شبوط، المرجع السابق، ص 30.

[3]–لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص 50.

1- حركة تمرد 13 ماي و وصول ديغول إلى الحكم :

لم تعد الحكومات الفرنسية في عهد الجمهورية الرابعة قادرة على مواجهة تنامي الثورة الجزائرية و الغليـان الشعبي سواء في فرنسا أو في الـجزائر ،جراء الـوضع الاقتصادي ، فبعد انهيار حكومة غي مولي[1]يوم 21 ماي 1957 جاءت حكومة بورجيس مونوري التي سقطت يوم 30 سبتمبر 1957 بعد ثلاث أشهر من إعلانها فقط.

بعد هذا التاريخ دخلت فرنسا فترة فراغ سياسي إلى أن أعلن إنشاء آخر حكومة في الجمهورية الفرنسية الرابعة يوم 5 نوفمبر 1957 برئاسة فليكس لا غيار، لكن هذه الحكومة كسابقاتها لم تحضى بالدعم و المساندة اللازمتين سواء من الأوروبيين أو الجزائريين ،و حتى قادة الجيش تمردوا عليها و حاولوا الضغط على جيش التحرير الوطني من خلال شن هجوم جوي على ساقية سيدي يوسف يوم 8 فيفري 1958 دون إذن من الحكومة ،ومع تزايد التنديد الدولي بالاعتداء خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا وضغط الرأي العام الفرنسي ، أجبرت الحكومة على الاستقالة يوم 15 أفريل 1958 ،[2]وحلت محلها حكومة بير فليملان .

ازداد اضطراب الوضع بعد تشكيل حكومة بيار فليملان في 8 ماي 1958 الذي أيد حل المشكلة الجزائرية عن طريق التفاوض و هو ما أدى إلى سخط المتطرفين [3] .

---

[1] – (1905–1975) شارك في المقاومة ضد الاحتلال النازي في شمال فرنسا و هو أيضا من الشمال و بالضبط من مدينة (أراس) ، انتخب نائبا في البرلمان الفرنسي 1946 كما شغل منصبا وزاريا في عدة حكومات فرنسية متعاقبـة في الجمهورية الفرنسية الرابعة، عين رئيسا للحكومة 1956، و قد لعب دورا قذرا في الحرب ضد الجزائر. **ينظر** : الغـــالي غربي ، فرنسا و الثورة الجزائرية 1954 – 1958 دراسة في السياسات و الممارسات ، غرناطة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2009 ،ص 253.

[2]– عمار بوحوش ، التاريخ السياسي للجزائر منذ بداية إلى غاية 1962 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1997 ،ص ص 425–428.

[3]– رضا مالك ، الجزائر في ايفيان ، المفاوضات السرية 1956 ، تر: فارس عضوب ، ط1 ، دار الفارابي ، بيروت ، 2003 ، ص 358.

وفي هذه الأثناء تشكلت لجنة الأمن الوطني بقيادة الجنرال جاك ماسو [1] الذي أبرق إلى الرئيس الفرنسي روني كوتي يطلب منه تشكيل " حكومة إنقاذ " وانسحب لاكوست إلى فرنسا تاركا فراغا سياسيا في الجزائر. [2]

لم يكن إعدام ثلاثة جنود فرنسيين في حقيقة الأمر سوى ذريعة استغلها مناصرو ديغول للتحضير لعملية إسقاط الجمهورية الفرنسية الرابعة التي يتسلم على أنقاضها الجنرال ديغول مقاليد السلطة بالإليزي .

وفي 2 مارس 1958 ، أعلن جاك سوستيل من خلال ندائه للرأي العام عن تشكيل حكومة إنقاذ عمومية بقيادة الجنرال ديغول . وفي 26 أفريل من نفس السنة قامت مظاهرة صامتة بالجزائر العاصمة ضمت أكثر من 30 ألف شخص من الأوروبيين يطالبون بإقامة "حكومة إنقاذ عمومي " ،ويصرح روبير لاكوست[3] في 12 ماي 1958 عن احتمال وقوع "ديان بيان فو دبلوماسي " في الجزائر .

صنع يوم 13 ماي 1958 ما كان يتوقعه روبير لاكوست حيث قام المتظاهرون الأوروبيون بالعاصمة باقتحام مقر الحاكم العام بالجزائر،هذه الحركة كانت تنذر بزوال حكومة فليملان في فرنسا.[4]وأمام تسارع الأحداث وتفاقم خطورتها قدم بيار فليملان استقالته في 26 إلى 27 ماي ،وفي 30 ماي 1958 أعلن الرئيس روني كوتي تفاوضه مع ديغول

---

[1] – ولد الجنرال ماسو في 5 ماي 1908 من عائلة ذات تقاليد عسكرية ، فقد كان والده قائد سرية مدفعية والذي كان وراء دخوله للمدرسة العسكرية عين بعد تخرجه في الفيلق السادس عشر للقناصة السنغاليين ، حيث شارك في العديد من المعارك في 1954، التحق بفرقة المظليين استلم القطاع العسكري للعاصمة، وارتبط اسمه بمعركة الجزائر، لعب دورا كبيرا في انقلاب 13 ماي 1958 وفي نهاية السنة عين قائدا للقوات العسكرية الفرنسية في الجزائر ثم حاكما عسكريا وقائدا للجيوش الفرنسية في ألمانيا 1 مارس 1966 . **ينظر**: الغالي غربي ، المرجع السابق ،ص ص260–261.

[2]. – عمار بوحوش : المرجع السابق ، ص ص 428 – 429 .

[3]– ولد روبير لاكوست 1898/07/5 بمدينة "أزيرا" جنوب غرب فرنسا، نال شهادة البكالوريا بكلية الطب في جامعة باريس ، وبعد سنتين تحول لدراسة الحقوق ، التحق بجبهات القتال إبان الحرب العالمية الأولى ، وبعد نهاية الحرب أكمل دراسته ونال شهادة لسانس في الحقوق ، عينه ديغول كممثل في حركة تحرير فرنسا من الاحتلال الألماني ، شغل عدة مناصب خلال حكومة جمهورية الفرنسية الرابعة توفي في 09 مارس 1998. **ينظر** :غالي غربي ، المرجع السابق ،ص 263.

[4] –الطاهر جبلي ، المرجع السابق ، ص 112 .

بشأن نقل السلطة اليه بشرط ان يتقدم أمام البرلمان ويحصل على موافقة النواب. وفي الأول من جوان 1958 يعين ديغول رسميا من طرف الجمعية الوطنية رئيسا للحكومة الفرنسية. [1] ونصب منقذ فرنسا الجديد على رأس حكومة جديدة ،وبذلك بدأت سياسة الجنرال ديغول لإنقاذ فرنسا من الورطة التي أوقعتها فيها الثورة الجزائرية وشعبها بعد أربع سنوات من الكفاح المسلح من أجل الاستقلال عن فرنسا. [2]

فما هو جوهر سياسة ديغول الإصلاحية سياسيا ،و ما هي معالم استراتيجيته العسكرية للقضاء على "عصابة المتمردين" –حسب تعبيره– واسترجاع السلم بالجزائر ؟ وما هو موقف الشعب الجزائري و قادة الثورة من ذلك ؟

لقد ظل ديغول متمسكا بسياسة عدم الاعتراف بشرعية القضية الجزائرية واعتزم سحق الثورة الجزائرية بكل الوسائل الممكنة بهدف أن يحافظ على الجزائر الفرنسية . وانتهج سياسة "العصا والجزرة" لحل المعضلة الجزائرية .كما لجأ إلى سياسة الوسائل الكبرى "لتحقيق الانتصار على الثوار ". [3]

وأمام النجاح الذي حققته الثورة الجزائرية وفشل سياسته في معالجة الثورة ركن الجنرال ديغول إلى مناوراته فبدأ بطرحه لمشروع سلم الشجعان ثم الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره كما راهن على الحل العسكري من خلال مخطط شال الجهنمي لخنق الثورة والقضاء عليها .

---

[1] – عمار بوحوش , المرجع السابق ، ص ص 430–431.

[2] – يوسف قاسمي، الحضور الشعبي خلال الثورة الجزائرية ...السياق التاريخي والدلالات ،في تاريخ الثورة ،[د.م]،[د.ت]، ص 505.

[3] – عبد الله مقلاتي ، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1954–1962 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2012، ص 133 .

2- مشاريع ديغول السياسية :

2-1- سلم الشجعان : "la paix des braves"

إن فشل ديغول في الانتصارات على جبهة التحرير الوطني سياسيا وعسكريا دفعه إلى اللجوء إلى الحرب النفسية، فنادى بسلم الأبطال من مدينة برج بوعريريج في ندوة صحفية يوم 23 أكتوبر 1958.[1] حيث قال : " **لقد أعلنت بدون تحفظ بأن الكثير من رجال التمرد قاتلوا بكل شجاعة من أجل أن يتحقق سلم الشجعان ، وأنا متأكد بأنهم سيمضون قدما نحو ذلك [...] حيثما يتواجدون من أجل المقاومة.لم يبق سوى أن يقدم قادتهم على القيام بالاتصالات مع الإدارة العامة.إن الحكمة تقتضي بأن بمقدورنا أن نسكت الأسلحة لرفع العلم الأبيض وأقول ، بأنه في تلك الحالة ، سوف نستقبل ونتعاون مع المقاتلين بكل شرف** " [2]

ويتمثل مضمون مبادرة ديغول في دعوة عناصر جيش التحرير الوطني إلى إلقاء السلاح ومطالبته، الثوار الجزائريين بالاستسلام.[3]إذ تعتبر مبادرة سلم الشجعان محاولة من الجنرال ديغول لإيجاد حل أمني لمسألة سياسية ،بعد أن رفض المعالجة السياسية للأزمة الجزائرية ، بامتناعه عن الاعتراف بجبهة التحرير التي أعلنت تشكيل الحكومة الجزائرية يوم 19 سبتمبر 1958،وحاول تجاوزها بواسطة البحث عن "وقف إطلاق نار محلي" مع القادة العسكريين في الداخل واستسلام مقنع . وقال أيضا –ديغول– عن الحكومة المؤقتة والتي رفض أن يسميها باسمها قال [4] : "... **والمنظمة الخارجية للثورة ما عليها إلا أن تتوجه إلى سفارة فرنسية لكي يبحثوا شروط الاستسلام ...** "[5]

---

[1]– عبد القادر خليفي ، محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة (1962–1830) ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 150.

[2] – الطاهر جبلي ، المرجع السابق ،ص 114.

[3]–عمر بوضربة ، النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، سبتمبر ، 1958– جانفي 1960 ، دار الحكمة للنشر ، الجزائر ، 2002 ، ص 88 .

[4] – رمضان بورغدة ،المرجع السابق، ص 223.

[5] – عمار قليل ، المصدر السابق ، ص 154 .

لقد أحدث تصريح ديغول حول مشروع "سلم الشجعان" في 23 أكتوبر 1958 ردود أفعال كثيرة تجاه تحول السياسية الفرنسية في معالجة القضية الجزائرية ،وكرد فعل من طرف قيادة الثورة في الحكومة المؤقتة التي استمعت إلى الندوة الصحفية التي عقدها ديغول في قصر ماتنيون حول "سلم الشجعان " وطرحه لصيغة تفاوض حسب طريقته،رفض فرحات عباس في 25 أكتوبر 1958 اقتراح عملية توقيف إطلاق النار باعتبار أن القضية الجزائرية ليست قضية عسكرية فقط بل سياسية ومشكل الجزائر يجب أن يطرح بصفة شاملة.[1]كما اعتبرت الحكومة المؤقتة هذه المبادرة الديغولية من قبيل زعزعة الصفوف،ومحاولة منه لتجزئة قادة الثورة إلى عسكريين وسياسيين، وتكريس الصراع بينهما من خلال التنويه ببطولة العسكريين و شجاعتهم، بينما انحط من قيمة السياسيين. [2]

كما اعتبرت اقتراحات السلم والهدنة مناورة سياسية حاول ديغول من خلالها زرع روح الإحباط النفسي لدى عناصر جيش التحرير،[3]ومن جهة أخرى إحداث الشقاق لزعزعة الثقة بين صفوف جيش التحريـر وتوسيع الهـوة بينه وبين الحكـومة المؤقتة المتواجدة في الخارج ،وبالتالي إضعاف موقف الحكومة المؤقتة أثناء المفاوضات ويظهر ذلك من خلال تصريحه " **بأن غصن الزيتون ممدود على الذين يقاتلون ليس على الذين هم خارج المعركة** " [4]وهذا ما يؤدي فيما بعد إلى ظهور ما يسمى بقضية الاليزي (قضية سي صالح).

كما جاءت تصريحات ديغول : "**الخناجر في غرف تبديل الملابس**" ثم " **لن أفاوض الرجال الخارجين عن المعركة** " وكانت موجهة لفصل الداخل والخارج لإضعاف جبهة التحرير، إن الجنرال ديغول بتصرفه هذا أراد عزل الحكومـــة المؤقتة وإشعارها بأن هنـــــاك بديلا ، مع الرجال الذين يقاتلون في الداخل .[5]

---

[1] – الطاهر جبلي ،المرجع السابق ، ص ص 114–115.

[2] – عمر بوضربة ،المرجع السابق، ص 534.

[3] – محمد تقية ، الثورة الجزائرية ، المصدر السابق ، ص 534.

[4] – محمد يوسفي ، رهائن الحرية ، منشورات ميموني، الجزائر ، 2013 ، ص 39.

[5] – نفسه، ص 47.

ويشير محمد يوسفي في كتابه "رهائن الحرية " أن الفرنسيين استغلوا فرصة إلقاء القبض على الرائد عز الدين في إحدى المعارك ،وحاولوا إقناعه بهذا المشروع وقد أبدى هذا الأخير قبوله لعرض "سلم الأبطال " فأطلقوا سراحه للسعي لإقناع رفاقه،وقد توجس منه محمد بوقرة خيفة [1] من انتقال عدوى تلك الدعاية، فقام بعزله وإرساله إلى تونس للمثول أمام الحكومة المؤقتة .[2]

إن مثل هذه المناورات كانت تهدف إلى تعميم الفكرة " سلم الأبطال " للحصول على استسلام أوسع للمقاتلين،أو على الأقل زرع الشقاق والفتنة بين الصفوف لزعزعة الثقة، وقد لعبت أجهزة المصالح النفسية دورا كبيرا في اختراق فصائل جيش التحرير الوطني وتسميم الرأي العام عن طريق تزوير الرسائل والتعليمات والجرائد ،[3]وعن طريق الدعاية ونشر الأكاذيب والأخبار المزيفة عن جبهة التحرير الوطني وبأنها أهملت شؤون الداخل ، وأهملت الثورة و شؤون المجاهدين بالجبال،وذلك في إطـــار سلم الأبطال الذي دعا إليه الجنـــرال ديغول [4] .

كما روج مكتب الدراسات والإعلام (BEL) بعض الشائعات، أن لا ضرورة من الحرب بدليل العروض التي قدمها ديغول،إذ أنه أوقف مقاومته في جانفي 196، لأنه يكره الحرب ، كما أنه جندي يقدر شجاعة الغير من الجنود،وعلى هذا الأساس لا داعي من ضرورة مواصلة الحرب،ولماذا يرفض جنود جيش التحرير الوطني الاتصال معه،ليس من أجل الاستسلام وإنما من أجل ظروف وقف إطلاق النار .

---

[1]– ذهب تقية إلى أن بوقرة اقتنع بأن الرائد عمر أوصديق كان يقف على رأس مؤامرة داخلية تدعو إلى الانهزام (سلم الشجعان). **ينظر**: محمد تقية ، حرب التحرير، المصدر السابق ،ص ص 98–99 .

[2]– نفسه ،ص 42.

[3]– محمد تقية ، الثورة الجزائرية ، المصدر السابق ، ص ص 534–535.

[4]– مليكة عالم ، دور الجيلالي بونعامة المدعو (سي محمد) في الثورة التحريرية (1954–1961) ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة الجزائر، 2003–2004 ،ص 100.

كان هدف ديغول وضباط مصالح الأجهزة الخاصة هو إضعاف عزيمة الجزائريين بالولاية الرابعة خاصة،وما حدث من خلال عمليات التطهير التي استهدفت العديد من المجاهدين في جيش التحرير الوطني ، بالنسبة لهؤلاء الذين تجاوبوا و سلم الأبطال[1]،حيث قام قائد الولاية سي محمد بوقرة بتنصيب لجنة تصفية مست حوالي 486 جندي كان من بينهم 20 ضابط و 54 ضابط صف ،وهو ما عرف في مصطلح الثورة بمؤامرة الزرق .[2]

وتشير بعض المصادر الفرنسية أنه تم العثور على حوالي 200 قتيل في جبل" بيسة" و"اللوح" من بينهم 37 طالبا ، كانوا من مناصري ما يسمى بسلم الأبطال . [3]

[1] – مليكة عالم ، المرجع نفسه، ص 102.

[2] – محمد تقية ، حرب التحرير، المصدر السابق ، ص 139 . للاطلاع أكثر يراجع الفصل الأول، قضية الزرق الاستخباراتية ، ص 21 .

[3] – نظيرة شتوان ، المرجع السابق ، ص 489 .

2-2- اقتراح مبدأ تقرير المصير:

تأكد ديغول من فشل مخططاته العسكرية والاقتصادية التي وقف عليها في زيارته الميدانية للجزائر أواخر أوت 1959،[1]وكذا فشل سياسته في تصفية جيش التحرير الوطني من جهة،ودمج الجزائريين من جهة أخرى، حيث صرح في هذا الصدد قائلا : " **وبذلك أصبحت متأكدا أكثر من أي وقت مضى أنه رغم تفوق وسائلنا الساحقة،فإنه لا طائل من خسارة رجالنا وأموالنا عن طريق فرض شعار الجزائر الفرنسية،وأن السلم لا يمكن أن ينشأ إلا عن مبادرات سياسية تتخذ اتجاها معاكسا،وأن فرنسا يجب أن تسير في هذا الطريق ... كما أن استمرارنا في متابعة نضال وهمي سيسيئ إلى معنويات جيشنا وبالتالي إلى وحدتنا الوطنية** " [2]

كما أكد أن القضية الجزائرية لن تحل إلا إذا تم الاتفاق مع الجزائريين خاصة وأن معظم الشعوب المستعمرة نالت استقلالها،[3]فالقضية الجزائرية لم تعد قضية فرنسية فحسب بل خرجت إلى الصعيد الدولي ولهذا اضطر ديغول إلى اللجوء لإعلان مشروعه السياسي والمتمثل في حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.[4]وفي 16 سبتمبر 1959 يعلن ديغول عن فكرة تقرير المصير في فترة حاسمة من مراحل الثورة وللمرة الأولى تعترف السلطات الفرنسية للشعب الجزائري بحقه في تقرير مصيـره ،لكن أي مصير يقصده ديغول ؟

ولكن على ما يبدو،كان ديغول يلعب على ورقة أخرى هي ميدان المناورة عن طريق الحل العسكري لقمع الثورة،فمنذ الحديث عن فكرة تقرير المصير،بدأ البحث عن صيغة لبدء المحادثات بين الطرفين .

ولم تكن أية دلائل للتوافق بينهما من خلال تحفظات كل طرف فبالنسبة لديغول ، كان الهدف من هذه المحاولة هو الوصول إلى استدراج جهة أو طرف معين يمثل جبهة التحرير

---

[1] – عبد الله مقلاتي ، المرجع السابق، ص 142.

[2] – شارل ديغول ، مذكرات الأمل ، تر : سموحي فوق العادة ، منشورات عويدات ، بيروت ، لبنان ، 1958، ص 80.

[3] – رمضان بورغدة ، المرجع السابق ، ص 303.

[4] – عمر بوضربة ، المرجع السابق ، ص ص 91-92.

الوطني ويحظى بمصداقية لديها،ولكن إذا كان الحصول على اعتراف الحكومة المؤقتة هدفا رئيسيا فإنه منذ عام 1959 ، بدأت أبرز الخطوات الحربية متمثلة في مشروع شال الذي ألغى عملية البحث عن صيغة للتفاوض،[1]كما أن تصريح ديغول بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم قد أفرغه من محتواه وربطه بعدة قيود ضمن ثلاث خيارات :

أ- الإدماج :

ويعني به المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع السكان الجزائر،أوروبيين ومسلمين ويتيح هذا للجزائريين ممارسة كل الوظائف السياسية والإدارية والقضائية. [2]

ب – الاتحاد الفيدرالي :

عن طريق تشكيل حكومة جزائرية تتشكل من وزراء جزائريين،وهو ما قصده ديغول بقوله: " **أن يحكم الجزائريون من طرف الجزائريين ، بمساعدة فرنسا في إطار اتحاد وثيق معها ، في مجال الاقتصاد ، الدفاع ، التعليم والعلاقات الخارجية** ". [3]

جـ- الانفصال عن فرنسا :

غير أن الجنرال ديغول لم يكن يحبذ مطلقا هذا الحل ،وكان يعتقد أنه مستبعد ،وأن حدث فسيؤدي إلى كارثة حسب اعتقاده ، لأنه سيفتح الباب لمعاناة مفزعة وفوضى سياسية بشعة وعمليات ذبح معممة ودكتاتورية شيوعية لهذا دعا الجزائريين أن يستعيذوا من هذا الشيطان حسب تعبيره . ومن أجل استبعاد هذا الحل أكد أنه في هذه الحالة ستفصل الصحراء، خاصة بعدما ازدادت أهميتها كفضاء للتجارب النووية لاستغلال الغاز والبترول.[4]

واشترط لإنجاح هذه الاقتراحات شروط عدة منها :

1- وقف القتال فورا من جانب جيش التحرير الوطني وفقط. [5]

---

[1] – الطاهر جبلي ، المرجع السابق، ص 116.

[2] – عمر بوضربة ، المرجع السابق، ص 93.

[3] – نفسه ، ص 94.

[4] – رمضان بورغدة ، المرجع السابق ، ص 304.

[5] – شارل ديغول ، المصدر السابق ، ص ص 291-292.

2- توفير السلم لمدة أربع سنوات. [1]

3- التعبير عن الرأي يكون فرديا .

4- نفي وحدة الشعب الجزائري منذ الأزل.

5- إجراء استفتاء حول هذه الاختيارات بعد مرور أربع سنوات مع استثناء الصحراء. [2]

بعد 21 يوما من إعلان ديغول على مشروع تقرير المصير أي 1959/09/28 جاء رد الثورة الجزائرية ضمن بيان " محتوى تقرير المصير "، أن الحكومة المؤقتة الجزائرية ترفض رفضا باتا المساس بوحدة التراب الوطني، وأن تقرير المصير لا يمكن أن يتم تحت تراب الجيش الفرنسي، كما أبدت الحكومة المؤقتة استعدادها للتفاوض والدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية لبحث الشروط السياسية والعسكرية لإيقاف القتال وبحث ضمانات تقرير المصير.[3]

وما يمكن الإشارة إليه هنا أن موقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية اتسم بالغموض وعدم الوضوح ونستشف ذلك من خلال تصريح رئيسها في قوله : " .... **أن تقرير المصير شيء وتطبيقه شيئا آخر** ".[4]

إن هذا الموقف أثار حفيظة قادة الولايات باعتبار أن الحكومة المؤقتة لم تقول أي اهتمام بموقفها تجاه هذا التصريح رغم أن هذا كان من ضمن أولوياتها،في ظل المعاناة والمشاكل نقص التسليح والتموين في الداخل بينما القيادة في الخارج بعيدة عن كل الضغوطات والأزمات.

حاول ديغول من خلال تصريح تقرير المصير مخادعة الداخل والخارج ،فأعلن ندائه إلى الحكومة المؤقتة الذي حث فيه على ترقية مشروع السلم ،إلا أنه كان يدرك جيدا بأنه في

---

[1] – عبد الله مقلاتي ، المرجع السابق، ص 140.

[2] – أمال عمراوي ، المشاريع السياسية والاستراتيجية الدبلوماسية الديغولية لأجل القضاء على الثورة ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة المسيلة ، 2013-2014، ص 37 .

[3] – عمار قليل، المصدر السابق، ص 340.

[4] – محمد صايكي ، المصدر السابق ،ص 261.

حالة نجاح العملية في الداخل،تكون الحكومة المؤقتة في موقف ضعف،وفي خالة فشله داخليا،سيحاول الضغط على الداخل من خلال الخارج .

إن الموقف الذي دفع ديغول إلى البحث عن طريقة لإيجاد اتصالات محلية توجت بنتائج ملموسة شكلت البدايات الأولى لقضية سي صالح كما سنرى ذلك لاحقا. [1]

[1] – الطاهر جبلي ، المرجع السابق ، ص 117.

3- مشاريع ديغول العسكرية بالولاية الرابعة:

3-1- مخطط شال :

شكل برنامج الجنرال شال[1] منذ استدعائه من طرف ديغول في صيف 1958 لقيادة أركان جيش الاحتلال الفرنسي بالجزائر ، خطوة رائدة في تطور الاستراتيجية العسكرية لجيش الاحتلال الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية ، استراتيجية جاء بها شال بطلب من الجنرال ديغول الذي كان يرموا إلى إضعاف خصمه ميدانيا ثم استقدامه للتفاوض أولا ضمن مائدة مستديرة تجمع ثلاث أقطاب جبهة التحرير، الإدارة الفرنسية، والقوة الثالثة – الحركة المصالية – لأجل ذلك فإن شال جاء ببرنامج عسكري اعتمد في منهجه نطاقات عدة من الحرب النفسية إلى العمليات العسكرية الكبرى، التي خاضها مرور بتعزيز سياسة التطويق الحدودي بالجبهتين الشرقية والغربية للحدود الجزائر، عن طريق استحداث خط موازي لخط موريس عرف باسمه خط شال ،ومضاعفة إنشاء المناطق المحرمة على طول الحدود الشرقية والغربية للجزائر لتوسيع دائرة المناطق الخاضعة لسيطرة جيش الاحتلال ،يضاف إلى ذلك توسيع نطاق المحتشدات أو مضاعفة عدد المحتشدين بغية عزل وحدات جيش التحرير الوطني عن السكان.[2]

إن شال كان من المتشبثين بفكرة الجزائر الفرنسية ، وقد لقي تأييدا مطلقا من طرف الجنرال ديغول، الذي اقتنع بأن الحل العسكري هو الحل لمواجهة الثورة والقضاء عليها نهائيا من خلال مشروع شال العسكري، وهو ما حمل ديغول على توفير جميع الإمكانات العسكرية

---

[1]– شال من مواليد 1905 ، جنرال في الطيران الفرنسي ، شارك في الحرب الإمبريالية الثانية ، أصبح قائدا لهيئة أركان الطيران العسكري ، في عام 1953 عين قائدا عاما للجيش الفرنسي ، شارك في العدوان الثلاثي على مصر ، عام 1956 يحال إلى قيادة حلف الشمال الأطلسي و بعد المشاركة في انقلاب 1961/04/22 حكم عليه بـ 15 سنة سجنا ، ثم عفي عنه سنة 1966 ، كتب مذكراته سنة 1968 تحت عنوان ثورتنا ، توفي عام 1979. **ينظر** : أحمد مسعود سيد علـي ، التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961 ، دار الحكمة ، الجزائر ، 2010 ، ص 24.

[2]– أحمد مسعود سيد علي ، برنامج شال في مواجهة الثورة الجزائرية 1961/1959 ،مجلة البحوث التاريخية ، عدد 4 ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة ، 2018 ، ص 135 .

والمادية اللازمة لإنجاح المشروع.[1]كانت الاستراتيجية الفرنسية في إطار هذا المخطط ترمي إلى ما يلي :

– جمع كـــل القـــوى العسكرية الاحتياطية الموجودة بالجزائر وتركيزهـــا في منطقـــة معينة ، لمحاصرة فرق جيش التحرير المتواجدة في تلك المنطقة وتطهيرها ،ومحاولة العثور على مستودعات السلاح والمؤونة والذخيرة والقضاء على الأجهزة الإدارية لجبهة التحرير الوطني[2] .

– المحافظة على مراكز الكادرياج (التربيع) والتي تقضي إلى تقسيم البلاد إلى مناطق مربعة لحصارها وتطهيرها مع إصدار الأوامر للوحدات العسكرية أن تكون دائبة الحركة حتى نراقب باستمرار المنطقة المحددة لها. [3]

– المراقبة المستمرة للمناطق الخاضعة لجيش التحرير من طرف الوحدات العسكرية الفرنسية بالاستعانة بسلاح الطيران والمدفعية .

– توجه نفس الجهود ونفس العمليات إلى منطقة أخرى تنقل العملية إلى منطقة أخرى وهكذا إلى أن تخضع جميع المناطق وهذا لإضعاف القدرات القتالية لوحدات جيش التحرير في كل منطقة .[4]وبهذا تصبح وحدات جيش التحرير الوطني أشبه بالأسماك التي لا تغـــادر حوضها المائي،وعبر الجنرال شال عن استراتيجيته هذه بقوله: " **إن تطويق الأماكن وتمشيطها لم يعد كافيا لأن الفلاقة يعرفون الأرض جيدا ،وهم ينتقلون بسرعة كبيرة، ولذلك يجب علينا عندما نحتل منطقة أن نبقى فيها أطول مدة ممكنة ، حتى ندفع بالعدو إلى المجهول ، فتواجدنا بالليل والنهار في الجبال والأودية سيجعل المتمردين يختفون،**

[1] – جمال قندل ،خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية 1957– 1962 ، وزارة الثقافة، الجزائر ، 2008،ص 84.

[2] – جريدة المجاهد ،الحقيقة عن برنامج شال ، العدد 42 ، الاثنين 18 ماي 1959 ، ص7 ،الجزء الثاني ،ص123. (طبعة وزارة المجاهدين)

[3] – حليلي بن شرقي ، الولاية الرابعة ومخطط شال ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،جامعة الجزائر، 2005 – 2006، ص 73.

[4] – جريدة المجاهد ، الجزء الثاني ، ص 123.

ونظرا لأنه لا يستطيعون ذلك ،إذ أنهم في حاجة ماسة إلى الاتصال بالسكان فإن حياتهم ستتحول إلى جحيم ، وهذا ما ينبغي أن نحققه ". [1]

يستند تطبيق مخطط شال إلى التقسيم الجغرافي المنبثق عن مؤتمر الصومام لاعتقاده بأن كل ولاية من الولايات التاريخية تعد وحدة مستقلة بذاتهـــا يمكن محاصرتها على كـــتل حدة وبالتـــالي يمكن القضاء نهائـيا على الثورة .وما يجب الإشارة إليه هنا أن هناك حقيقة غابت عنه مفادها أن الولايات الست التي اعتقد أنها منفصلة عن بعضها البعض فهي في حقيقة الأمر متعاونة وذات عمل منسق ودائم ، وما هذا التقسيم إلا نظامي فرضته ظروف البلاد. [2]

وحسب تقدير الجنرال شال ، فإن كل عملية يتطلب تنفيذها شهرين كاملين ، بداية من الأسهل إلى الأصعب نظرا للتفاوت المعروف بين الولايات من حيث الإمكانيات المتوفرة و ووعورة التضاريس ولهذا فقد بدأنا بالولاية الخامسة لكونها تقع في مساحة شاسعة مجردة من الجبال التي تحمي المجاهدين .

ولهذا الاعتبار ظهر مخطط شال في شكل خمس عمليات عسكرية كبرى،[3]شملت على التوالي الولايتين الخامسة والرابعة ،ثم المناطق الحدودية بين الولايتين الثالثة والسادسة، وبعد ذلك الولاية الثالثة بأكملها ثم الثانية ثم الولاية الأولي والأخيرة في برنامجه . [4]

---

[1] – حليلي شرقي ،المرجع السابق، ص 70.

[2] – عمار قليل، المصدر السابق ، ص ص 167– 168

[3] – عملية كورون (couronne) في الولاية الخامسة (فيفري – مارس 1959)
عملية كوروا (courroie) في الولاية الرابعة (أفريل – جوان 1959)
عملية ايتانسيل(étincelle) في الولاية الثانية (15–1 جويلية 1959)
عملية جوميل (jumelle) في الولاية الثالثة (22 جويلية –نوفمبر 1959)
عملية الأحجار الكريمة في الولاية الثانية (نوفمبر – جوان 1960) **ينظر** : أمال بوديار وأخرون ، التطورات السياسية والعسكرية في الولاية الثالثة (1962–1956) ،مذكرة لنيل شهادة اللسانس ،جامعة العربي تبسي ، تبسة، 2016–2015 ،ص 75 .

[4] – نظيرة شتوان ، المرجع السابق، ص 482.

- **أثر مخطط شال على الولاية الرابعة :**

لقد رمى مخطط شال بكل ثقله على الولايتين الثالثة والرابعة بحكم تواجد عدد كبير من الرجال ذوي الكفاءة وقد جرت تلك العملية على ثلاث مراحل :

1 _التوجه إلى المقاتلين ومحاولة إغرائهم بسلم الشجعان .

2 _ إقحام أجهزة قسم الدعاية النفسية بغية إفشاء حقائق جيش التحرير الوطني ولمنع التفاف الشعب حولها وإضعاف النفوس .

3_ الضرب بقوة ما يسمى المدراس" le rouleau compresseur" وأخيرا انطلقت جوازات مرور لكل " استسلام شرفي ". [1]

لقد كانت الولاية الرابعة مسرحا لأكبر العمليات العسكرية الفرنسية، التي لم ترى الولاية مثيلا له في السابق . وكان نصيبها من هذا المخطط هو عملية "التاج" و "الرباط " اللتين كانتا لهما أثر بالغ عليها ، حيث تكبد جيش التحرير عدة خسائر في العتاد والأرواح،[2]وكان من أثارهما السلبية على الثورة في الولاية الرابعة تدمير فاعلية الكفاح الداخلي للثوار،والى إفراغ الجبال منهم ،وبذلك تحولت الولاية الرابعة إلى أوكار متنقلة تتحرك فيها وحداتها وفق الضرورة ،[3]وهذا الوضع الذي خلق اضطرابات في صفوف جيش التحرير الوطني الذي لم يعرف الاستقرار حتى سنة 1960، حيث خسر فيها ما يقارب ثلث قواته .[4]

وهكذا شكل مخطط الجنرال شال خطرا كبيرا على جيش التحرير الوطني خاصة في الولاية الرابعة ،وهو ما تؤكده كل المصادر التاريخية العسكرية بأن فترة الجنرال شال هي أخطر مرحلة عرفتها الثورة الجزائرية . يذكر فرحات عباس في كتابه "تشريح حرب" : " **أن الجزائر لم تعرف ثقل الحرب مثلما عرفت ذلك في عهد مخطط الجنرال ديغول** ". [5]

---

[1] – محمد صايكي ، المصدر السابق ، ص 276–277.

[2] – محمد تقية ، الثورة الجزائرية ، المصدر السابق ، ص 380.

[3] – الطاهر جبلي ، المرجع السابق، ص 125.

[4] – حليلي بن شرقي ، المرجع السابق ، ص 81.

[5] – Ferhat Abbas , autopsie d’une guerre , aurore , édition , Garnier , Paris , 1980 , p252 .

وفي نفس السياق صرح عمر أوعمران في 8 جويلية 1958 الذي كان مسؤولا عن التموين العام في جبهة التحرير الوطني ،حيث قال : " **تكبد جيش التحرير خسائر كبيرة في العدة والعتاد حيث سقط 6000 جندي في ظرف شهر في منطقة دوفيفي (Duvivier) يعني بها بوتنقوف .... فالحصار المضروب من خلال الحواجز التي أقامها مخطط الجنرال شال خلق أزمة في إدخال الأسلحة إلى الداخل إلى جانب الخسائر في صفوف الإطارات السياسية للثورة الذين لم يكن لهم بديل لمواجهة الثورة** ".[1]وهو الأمر الذي تؤكده بعض الرسائل والمراسلات عن صعوبة وخطورة عبور الأسلاك الشائكة والحالة السيئة والمزرية التي وصلت إليها الثورة في الولاية الرابعة .[2]

[1] – رمضان بورغدة ، المرجع السابق ، ص ص 269–270.

[2] – حليلي بن شرقي ، المرجع السابق ، 84.

- **عملية الحزام : 1959 :**

لقد شرع الجنرال شال في تطبيق برنامجه العسكري بثقة مفرطة في القضاء على الثورة، وغرور كبير في سحق وإبادة مجاهدي جيش التحرير. وقد كانت البداية الفعلية بالولاية الخامسة في 6 فيفري 1959 ،ولهذا احتشدت قوات عسكرية كبيرة من مختلف الأسلحة حيث قدرت بحوالي 3000 جندي،[1]في إطار عملية خاطفة ومفاجئة عرفت باسم عملية التاج (couronne) انطلقت من سعيدة واستهدفت منطقة الظهرة و فرندة وضواحيها إلى غاية الونشريس من الولاية الرابعة ودامت العملية إلى غاية 1959/04/06.

وتجدر الإشارة أن امتدادات عملية كورون لامست حدود الولاية الرابعة غرب الونشريس أي المنطقة الرابعة من الولاية الرابعة لتنطلق عملية جديدة عرفت باسم عملية الحزام (courroie) وذلك من 18 أفريل 1959 إلى 19 جوان 1959 ، جند لها أيضا الجنرال شال قوات قوامها 4000 عسكري من مختلف الوحدات والألوية،كاللواء العاشر بقيادة الجنرال ماسو واستعان بفرق الهندسة العسكرية لتهيئة الدروب والممرات عن طريق شق الطرق لتمكن مختلف الوحدات من الوصول إلى الأهداف المحددة[2]، وقد شملت الظهرة، الأطلس البليدي ،والتيطري وخاصة الوهراني،[3]وقد تدعمت هذه العملية بأسلحة طيران متنوعة من طائرات (ميراج) والمقنبلة (ب 26 ب 29) والاستكشافية وكذلك (ت6) وطائرات الهيلوكوبتر.[4]

وتتمثل العملية في شن هجوم كاسح وإبادة شاملة ، كما دلت بوادر أخرى ميدانية أن شال كان يخطط لتعميم أسلوب الحصار ثم الهجوم الكاسح والمركز و المستمر بجميع الأسلحة إلى درجة لا يترك معها مجالا أو فرصة للمجاهدين لاستئناف المعارك وذلك من

[1] – جمال قندل ، المرجع السابق، ص 86.

[2] – أحمد مسعود ، برنامج شال، المرجع السابق، ص 137.

[3]– Rabah Zamoum , Op ,cit , p 117.

[4] – أحمد مسعود ، برنامج شال ، المرجع السابق ، ص 137 .

أجل وضع حد لحرب العصابات وتعميم هذه السياسة على كامل التراب الوطني،[1]رغبة من العسكريين و المدنيين في وضع حد للحرب بواسطة العمل العسكري، كما صرح بذلك الجنرال شال في 21 أفريل 1959 لمراسل جريدة le monde " **من الممكن أن يكون حلا عسكريا للقضية الجزائرية في أقرب وقت ممكن و إليكم نموذجا في عملية واحدة حسب لها كل الحسابات ...** ".[2]

وتبين بعض التقارير و تؤكد بأن الولاية الرابعة خرجت من هذه العملية في حالة جد مزرية حيث فقدت الكثير من جنودها ، فهي لم تواجه قوة كالتي واجهتها في هذه الفترة ، فقد كانت أضخم عملية رأتها وحدات جيش التحرير بالولاية الرابعة، ولا سيما أنها لم تكن على علم بهذا المخطط العسكري و هو ما أكده لخضر بورقعة : "**بدأ مخطط شال ينفذ في الولاية الخامسة في شهر فيفري 1959 دون أن نكون على علم به ، ولا بعملية كورون الحظيرة فلا القيادة بالخارج أشعرتنا بهذا المخطط ولا نحن استطعنا بوسائلنا الخاصة أن نتنبه إليه ... و هكذا واجهنا مخطط عسكريا محكما لم نعبئ له الجماهير ...** ".[3]

وقد كانت تأثيرات هذه العملية ضخمة في صفوف وحدات جيش التحرير بالولاية حيث تراوحت وفق التقديرات الفرنسية بين 30 بالمئة و 40 بالمئة من القدرات القتالية و العددية للولاية الرابعة ،كما أن الوحدات الكبرى التي كانت تملكها انهارت و انشطرت إلى أفواج صغيرة ، أما فرق الكومندو[4]فقدت هي أيضا هالتها و أصبح كومندو الزبيرية مثلا لا يتجاوز عدده الثمانون جنديا لينشطر أيضا على إثر تتالي المعارك و الحصار إلى فصيلة عادية تعمل في نطاق محدد .[5]

---

[1]– لخضر بورقعة ، المصدر السابق، ص 19

[2]– نفسه ،ص 17.

[3]–نفسه ،ص 30.

[4]– هي كتيبة تتكون من حوالي 120 إلى 130 مجاهدا، يتم اختيارهم من أحسن العناصر الموجودة في الكتائب ، تتراوح أعمارهم ما بين 18 و 24 سنة ،و قد كانت بالولاية الرابعة ثلاث فرق من الكومندو و نذكر منها: كومندو بقيادة لخضر بورقعة و كومندو على خوجة بالمنطقة الأولى . **ينظر:** نظيرة شتوان ، المرجع السابق ، ص 96 .

[5]– أحمد مسعود ، برنامج شال ، المرجع السابق، ص 137.

ويذكر في هذا الصدد المؤرخ الفرنسي هنري علاق في كتابه " حرب الجزائر " أن كتيبة الزبيرية التي كان يقودها لخضر بورقعة ،[1] تعرضت لخسائر فادحة أُثرت على جيش التحرير رغم صمودها أمام قوات العدو بجبال مونقرنو بالتيطري[2]،وهو ما أكده محمد تقية الذي كان ضابطا بالولاية الرابعة و مسؤولا عن الإعلام لدى الرائد سي محمد قائلا : " ... **إن الوحدات التي تعرضت لأقل عدد الضحايا هي الوحدات التي ذهبت إلى الولايات المجاورة أو بكل بساطة إلى حيث لم يكن من المنتظر أن توجد أي في السهول** ... ".[3]

لقد استطاع الجيش الفرنسي من تحقيق نجاح كبير من خلال هذه العملية حيث خلفت هذه الأخيرة خسائر ثقيلة في العدة و العتاد ، كما أفرز المخطط اضطرابات في صفوف جيش التحرير، حيث نجحت القوات الفرنسية في قتل قائد الولاية الرابعة العقيد سي محمد جنوب المدية يوم 5 ماي 1958،واعتقال الرائد عز الدين القائد العسكري للولاية الرابعة وحاولت استغلاله في إطار سلم الشجعان .[4]

كما خسر الثوار نتيجة هذه الضغوط المرهبة ما يقارب 3/1 من قواته[5]،وبسبب العمليات الكبرى التي شنها العدو بالولاية الرابعة أرسل سي صالح العديد من الرسائل و النداءات يطلب الدعم المادي بالسلاح من الحكومة المؤقتة و التي بقيت بدون رد.[6]

وقد بلغ عدد ضحايا عملية الحزام حسب بعض المصادر الفرنسية حوالي 2200 ما بين قتيل و أسير.[7]

---

[1]–لم يذكر بورقعة خسائر كتيبة الزبيرية ، واكتفى بالقول أن قوات جيش التحرير استطاعت إلحاق الهزيمة بجيش العدو و أرغمته على طلب النجدة ، **أنظره في** : ص ص 30–31.

[2] – أحمد مسعود ، برنامج شال ، المرجع السابق ، ص 139.

[3] – مليكة عالم ، المرجع السابق ، ص 111

[4] – رمضان بورغدة ، المرجع السابق ، ص 143.

[5]–جميلة بن إبراهيم، استراتيجية ديغول و أساليبه القمعية للقضاء على الثورة الجزائرية 1958 – 1962 ، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص التاريخ المعاصر ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2012 –2013 ،ص 52.

[6]–Rabah Zamoum, Op, cit ,p 121.

[7]–نظيرة شتوان ، المرجع السابق ، ص 488 .

كما نفذت عمليات أخرى عسكرية أقل حدة و تأثيرا من عملية الحزام نذكر منها:

– هجومات باسم Matraqueفي مارس 1960.

– عملية سيجال"cigale جويلية – أوت 1960 بمنطقة الونشريس كما تبقى عمليات أخرى لا تحمل أسماء متواصلة باستخدام أسلحة متنوعة ، لكن جيش التحرير الوطني لم " يخسر الونشريس " أبدا مثلما يزعم الجنرال غامديز "Gamdiez".[1]

و حسب تقرير فرنسي مؤرخ في 4 جويلية فإن حصيلة عمليات كوروا بالولاية الرابعة يوضحها الجدول التالي :

المستوى	قدرات جيش التحرير الإجمالية	الخسائر الإجمالية	نسبة الخسائر	خسائر العدو
المستوى العسكري	3500 مجاهد	2200 مجاهد	55بالمئة من مجموع المجندين	سقوط 429 من بينهم 166 قتيل 262 جريح مفقود واحد . فقدان 42 قطعة سلاح حربي من نوع من بينهم ثلاث A.F.M.
	300 مسبل	/		
	180 قطعة سلاح حربي جماعي .	590 قطعة سلاح حربي من بينها 28 قطعة سلاح جماعي .	30 بالمئة من مجموع قطع السلاح .	
		تدمير 14 كتيبة و 16		

[1] – رمضان بورغدة ،المرجع السابق ، ص 485 .

		فصيلة .		
		أسر 940 من أعضاء جبهة التحرير.		
		تدمير مقر الولاية الرابعة		
		تدمير مقر قيادة المنطقة الثانية.		
على مستوى الهياكل القاعدية		تدمير 340 مخبأ و مركز منها : – ورشات للسلاح . – 3 مصحات تمريض. – 7 مخازن مؤن بها 13 طن مواد غذائية . – 9 مأوى . – 5 مخازن هامة للأدوية.		
على مستوى القيادة		استشهاد 40 قائد و مسؤول .		

		1- قائد ولاية(سي محمد بوقرة). 2- ثلاث أعضاء في مجلس الولاية . - عشرة مسؤولية على مستوى المناطق . 4- اثنى عشر مسؤول على مستوى النواحي. 5- أربعة قادة كتائب		
على مستوى القاعدة النضالية		- إيقاف 940 مدني من أعضاء جبهة التحرير. في إطار سياسة التهدئة تم إنجاز: - 10 فرق جديدة للتهدئة - 7 مكاتب للفرق الإدارية المتخصصة S.A.S. 4 مدارس. 1 مركز تكوين 10 فرق لمنشطي الشباب. 5 نوادي رياضية		

		32- محتشد جديد - 13 فوج جديد للدفاع الذاتي - شق طرق ريفية جديدة بطول 191 كلم. - إعادة فتح و تأهيل طرق بطول 178 كلم. - تدمير و الاستيلاء على 340 مختبأ أو مركز من بينهم : - ورشتان للسلاح 3 مصحات تمريض - 7 مخازن للمؤونة - 5 مخازن للأدوية - 9 مأوى [1]		

يتبين لما من خلال ما سبق أن مخطط شال في إطاره العام لم يكن برنامجا جديدا ،وإنما هو تنمية لسياسة استعمارية قمعية زجرية فالمناطق المحرمة ومراكز التجمع ليست وليدة مخطط شال ،وإنما أنشئت منذ بداية الثورة وإن كان عددهما زادا أضعافا في عهد الجنرال شال،غير أن ما ميز هذا البرنامج أنه ركز كل قواته الموجودة في منطقة واحدة حتى يتم القضاء عليها نهائيا لينتقل بعده إلى المنطقة الأخرى وهكذا إلا أن يتم القضاء على كل المناطق و بالتالي

[1] - ينظر الملحق رقم 05 ،ص 122.

القضاء على الثورة نهائيا،رغم ما يدعيه الجنرال شال في تصريحاته عن نجاح مخططه،و رغم تظاهره بأن البرنامج الجديد سيقوده حتما إلى الانتصار العسكري إلا أن الواقع الميداني فند هذه الادعاءات وهذا باعتراف العسكريين الفرنسيين أنفسهم ، ففي هذا السياق يصرح الجنرال بيجار قائلا:" ... **يوجد في الجيش الفرنسي من الجنرالات،ثم أكثر من اللازم ، مع أن المعارك تربح في الميدان لا في مكاتب الجنرالات ، ثم أن كثرة السيارات و الدبابات تعرقل الجيش عن خفة الحركة و تعوقه عن سرعة التنقل** ... ".

ويؤكد ضابط قوله فيقول :" ... **من بين أربعمائة الف جندي يوجد ثمانون ألف مخصصون لحراسة السيارات العسكرية** ... ".[1]

نستنتج من خلال هذه التصريحات التي أوردتها جريدة المجاهد في عددها الـ 41 بتاريخ 01 أفريل 1959 أن القادة العسكريين قد تنبأوا بفشل مخطط شال بعد شهرين فقط من بداية تطبيقه قبل أن يعمم على الولاية الرابعة و الثالثة و الثانية و الأولى انطلاقا من فكرة سلوك القيادة العسكرية الطريقة التقليدية في الحروب في مواجهتها لحرب الجزائر و تدعيم قدراتها العسكرية بإمدادات ضخمة من عتاد و جنود و أجهزة حربية متطورة و عدم استغلال توظيف هذه القوة كما يجب ،فعلى سبيل المثال لا الحصر أن معدل عمرالضباط الفرنسيين العسكريين المشرفين على العمليات العسكرية يتراوح ما بين 40 و 45 و هو سن لا يستطيع فيه الضابط تتبع خطى القوات الجزائرية ،وبالمقابل نجد أن معدل أعمار إطارات جيش التحرير ما بين 25 و 30 سنة ، وهو السن الذي يكون فيه الإنسان في قمة نشاطه البدني.

وفي رأي هؤلاء العسكريين فإن هذا سبب من أسباب عدم قدرة الجيش الفرنسي على مواجهة قوات جيش التحرير حتى و إن حاولت الإدارة الفرنسية تعويض إطاراتها الفرنسية بإطارات شابة فإن ذلك يستغرق و قتا و زمنا طويلا .

[1] – جريدة المجاهد ، برنامج الجنرال شال دليل على العجز لا على القوة ، الجزء الثاني، ص 112، العدد 41 ، 1959/05/01 ، ص 8 ، طبعة خاصة وزارة المجاهدين.

– و أنكرت القيادة العسكرية الدور الذي لعبته جبهة و جيش التحرير الوطني في إفشال مخطط شال ، رغم أن هذا الدور كان جليا واضحا من خلال في إفشال مخطط شال ، رغم أن هذا الدور كان جليا و واضحا من خلال الاستراتيجية العسكرية التي طبقها جيش التحرير ونقله ميدان المعركة إلى المدن من خلال تكثيف العمليات الفدائية الكبرى و تنظيم الإضرابات و المظاهرات الشعبية .و أوعزت جريدة المجاهد أسباب فشل مخطط شال إلى بعض العوامل منها :

1– امتلاك جبهة التحرير الوطني لجهاز استعلامي رفيع المستوى ،تولى مهمة تقصي الأخبار و المعلومات ،عن تحركات و تواجد القوات الفرنسية ومد جيش التحرير بهذه المعلومات ، قبل وصول القوات الفرنسية إلى المنطقة المعنية ،والتي تصبح مؤقتا منطقة خالية من توجد قوات جيش التحرير مما يوهم هذا الأخير أن عملية التهدئة قد تمت في هذه المنطقة و كثيرا ما كانت القوات الفرنسية توجه جم غضبها على السكان المدنيين العزل الذين يصنفون حسب الدعاية الفرنسية ضمن خسائر جيش التحرير ،وبالتالي إيهام الرأي العام الفرنسي أن عمليات شال في طريقها إلى تحقيق الانتصارعلى جيش التحرير الوطني.

2 – اتباع جيش التحرير استراتيجية حرب العصابات بتقسيم قواته إلى أفواج صغيرة خفيفة الحركة قادرة على الكر و الفر و تجنبا لمواجهة مباشرة مع العدو المتفوق عدديا و عسكريا . و يؤكد هذه الفكرة احد الجنرالات الفرنسيين في أحد تصريحاته قائلا : "**.. ما فائدة الطائرات و الدبابات في محاربة مقاومين مدربين على حرب العصابات ، و يختفون في الأحراش ، و وراء الصخور في الجبال ؟ مع أن الطيران الفرنسي يقوم في كل يوم بثلاثمائـــــــــة عملية** ... ".[1]

3– فشل سياستها الدعائية التي تولت مهمتها مصالح لصاص التي كانت تقوم بدعاية مغرضة في وسط السكان من أجل عزل الشعب عن الثورة و يعود ذلك إلى التناقض الواضح في سياستها اتجاه السكان حيث نجدها في نفس الوقت تقوم بعمليات انتقام و إبادة

[1]– جريدة المجاهد ، المصدر نفسه ،ص7.

جماعية لسكان القرى و المداشر بعد كل معركة أو اشتباك، مما أدى بالشعب إلى الالتفاف بثورته ومساندتها بمختلف الطرق والوسائل. [1]

[1] – جريدة المجاهد ، المصدر نفسه، ص8.

1 – قضية سي صالح (خلفياتها وتطوراتها):

1-1- أصل التسمية :

تعددت تسمياتها ، فالبعض أطلق عليها قضية الاليزي نسبة إلى قصر الاليزي بفرنسا الذي تم فيه اللقاء بين قائد الولاية الرابعة صالح بن زعموم بديغول.[1]وهي من الأحداث الشائكة التي وقعت أيام الثورة ، عرفت في أدبيات ثورة التحرير الوطني بقضية قادة الولاية الرابعة ويقال لها أيضا قضية سي صالح نسبة إلى اللقب الحربي لقائد هذه الولاية وقتئذ واسمه محمد زعموم من عائلة زعموم المعروفة بنضالات أفرادها[2]،وتعرف قضية " سي صالح " في أدبيات الكتابات الفرنسية بتسميات عديدة وتفضل مؤلفات العسكريين منهم تسميتها بـ "عملية تلست "Opération Tilsit".[3]

مازال لقاء الإليزيه إلى يومنا هذا مثار الجدل والتأويل من طرف المؤرخين والباحثين والمحللين السياسيين ،نظرا لما أحاط هذه القضية من سرية كاملة وغموض تام لامتناع الكثيرين من صانعي الحدث الحديث عنها لما فيه من حساسية.

وتجدر الإشارة هنا،أن الكتابات الفرنسية التي تحقق لديها السبق في تناول القضية، تصور قضية سي صالح على أنها مناورة سياسية دوغولية للإيقاع بين طرفي قيادة الثورة في الخارج وفي الداخل وعلى أنها عملية اختراق ناجحة لصفوف الثورة في الولاية الرابعة بهدف إرغامها ودفعها إلى القبول بحلول انفرادية مع السلطة الاستعمارية. [4]

لكن قبل التطرق لهذه القضية ،التي أسالت حبرا كثيرا تجدر الإشارة أيضا أن قضية سي صالح كانت وليدة ظروف متداخلة ومتنوعة أثر بعضها على بعض وتضافرت فأنتجت وضعا سمح ببروز هذا المشروع في أوساط بعض المسؤولين بالولاية الرابعة ، حيث عاشت

---

[1] – محمد صايكي ، المصدر السابق ، ص 260.

[2] – جمال روافيس ، المرجع السابق ، ص 114.

[3] –ROBERT DAVEZAC , L'AFFAIRE SI SALEH , RECHERCHE DE SA Thèse , ALGER , 1958 – 1961, p 3.

[4] – سعاد شبوط ، المرجع السابق ، ص30.

الولاية الرابعة بين سنتين 1959- 1960 وضعا صعبا خاصة بعد مجيء الجنرال ديغول للحكم وهذا ما أشرنا إليه سابقا .

كما يجدر التنويه أيضا ،أن هذه المفاوضات السرية بين الجنرال ديغول وقادة الولاية الرابعة في 1960 جاءت بعد موقف الحكومة الجزائرية المؤقتة التي لم تقبل الدخول في لعبته (سلم الشجعان) حيث لم يفهم ديغول لماذا لم تلقى دعواته المتتالية للتفاوض سوى الرفض ؟ ولماذا لم تؤد تنازلاته إلا إلى تصعيد المزايدات وإثارة مطالب جديدة ؟ وفي الحقيقة فإن ديغول لم يكن حينئذ مستعد للتفاوض حول مستقبل الجزائر وكان لا يزال رافضا للاستقلال متمسكا بجزائر جزائرية يقررها استفتاء يتحكم فيها تماما ويجريه بعد عودة الهدوء أي بعد توقف جيش التحرير عن الكفاح المسلح ، وفي هذه الأثناء كان ديغول يرفض تماما الحديث عن أي شيء إلا من أجل وقف لإطلاق النار الجزئي، وإيقاف المعارك ومصير الأسلحة . وهذا ما سيسمح بتمرير استراتيجيته الساعية في ذلك الوقت إلى حل " الشراكة " في إطار "الجزائر الجزائرية" وليس التفاوض من أجل الاستقلال الذي كان وقتئذ لا يزال مرفوضا. [1]

أما بالنسبة للحكومة الجزائرية المؤقتة ، فكانت ترفض بتاتا الحديث عن استسلام دون شروط وفق العرض الذي كان يمليه الجنرال ديغول منذ " سلم الشجعان "،[2]حيث انعقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته الثالثة بطرابلس الغرب ، ودامت جلساته من 16 ديسمبر 1959 إلى 20 جانفي 1960 ،ونتج عنه تسجيل الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الجزائري ،ولوحظ خلالها اهتمام الرأي العام الدولي والإفريقي والعربي على الخصوص ، بموضوع تحرير الجزائر،ثم ظهر ذلك من خلال ندوة رؤساء الدول الإفريقية في

[1]- رضا مالك ، المصدر السابق ، ص ص 108-109.

[2]- نفسه ، ص 116.

أديس أبابا ،وفي أروقة منظمة الأمم المتحدة ، حيث تم الاعتراف بها من طرف سبعة عشر دولة. [1]

لقد حاولت السلطات الفرنسية استثمار الوضع السيئ الذي شهدته الولاية الرابعة بسبب آثار مخطط شال لإحداث اتصالات محلية مع قيادة الولاية الرابعة وذلك بعد الشقاق بين القادة المحليين للولاية ومسؤولي الخارج، من أجل إنجاح مشروع " سلم الشجعان ".

لكن رأي شال الذي أعلنه في نوفمبر 1959 على أن كل نضال من أجل وقف اطلاق النار مع الولايات لن يكون ذا جدوى في حالة إبعاد الحكومة المؤقتة عن المفاوضات. [2]

أما الجنرال ديغول أراد عزل الحكومـــة المؤقتة الجزائريـــة(التي كانت موجـــــــودة بالخارج) وإشعارها بأن ثمة بديلا ، مع الرجال الذين يقاتلون في الداخل ، كما أنه لم يكن مستعدا للتفاوض مع الرجال الذين وصفهم " بالخارجين عن المعركة" كما جاءت تصريحاته " الخناجر في غرف تبديل الملابس " ثم " لن أفاوض الرجال الخارجين عن المعركة "، فإن هذه التصريحات لم تأت للشروع في حوار فوري ، بل كانت موجهة لفصل الداخل عن الخارج ، لإضعاف جبهة التحرير الوطني (الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية) .

وحدد ديغول عرضه للجزائر ، باقتراح تقرير المصير وإيقاف القتال (خطاب 16 سبتمبر 1959)[3]، فردت الحكومة المؤقتة يوم 20 سبتمبر باقتراحها أن يتفاوض مع الخمسة المعتقلين[4] باعتبارهم وزراء الدولة ،[5]إلا أن هذا المقترح رفض،[6]ولم تدخر الإدارة الفرنسية أي جهد في استعمال كل الوسائل لتحقيق الهدف من وعد " سلم الأبطال " وحتى

---

[1]. – لخضر بورقعة ، المصدر السابق ، ص 54 .

[2]. – الطاهر جبلي ، المرجع السابق ، ص 126.

[3] – محمد يوسفي ، المصدر السابق ، ص 47.

[4]–القادة الخمس هم : أحمد بن بلة ، محمد بوضياف ، محمد خيضر ، حسين آيت أحمد إضافة إلى مصطفى الأشرف كصحفي.

[5]– موريس فايس ، نحو السلم في الجزائر مفاوضات ايفيان في أرشيف الدبلوماسية الفرنسية 15 يناير 1961 – 29 يونيو 1962 ، تر : الصادق سالم ، عالم الأفكار ، جزائر، [د.ت] ، ص 778.

[6] – محمد يوسفي ، المصدر السابق ، ص 47.

قبل أن يعلن (صالان)[1]عن المفاوضات فقط من المتمردين الذين يضعون السلاح أي يعترف بالقادة السياسيين في الخارج ، حيث اشترط الجنرال شال (أن لا يناقش موضوع إطلاق النار والمفاوضات إلا بعد السلم الأخير للولايات ، وإبعاد الحكومة المؤقتة طبقا لما دعا إليه الجنرال إلي ، بصفته القائد الأعلى لوزارة الدفاع الفرنسي ، بأن يقوم الجيش بكل الوسائل لتنفيذ الخطة).[2]

كما صدر عن الجنرال جاكان[3]أن ديغول كان يريد الاتصال بأحد القادة الأكفاء من الداخل ، كقائد ولاية مثلا ، كبديل عن فرحات عباس ورفاقه علما أنه رفض الاتصال مع فرحات عباس وفضل الاتصال مع مجموعات أخرى غير حكومية، وذلك قصد إضعاف موقف الحكومة المؤقتة والضغط عليها للتنازل على مطالبها وترضى بوقف اطلاق النار وهو ما اعتبرته هذه الأخيرة استسلاما[4]، في المقابل سيكون استسلام الولاية الرابعة بمثابة الحصول على ثلاثة أرباع السلم في الجزائر علما أن الجانب الفرنسي اقترح على قادة الولاية الرابعة محاولة ربح موالاة ولايات أخرى أو على الأقل قادة المناطق ، وبناءا على هذا اتصل سي صالح بقائد الولاية الثالثة (محند بلحاج وبقي الأمر سرا حتى على قادة مناطق ولايته.[5]

وفي حالة استطاع قادة الولاية تقبل وقف اطلاق النار وجمع كل القادة العسكريين لجبهة التحرير الوطني في الداخل فإن هذا يؤدي إلى الحصول على اتفاق فرنسي– جزائري وتلغي بذلك تمثيل الحكومة المؤقتة، لأنها تتحكم في الميدان العسكري التي تضغط به على جبهة التحرير الوطني وبذلك فإنها تكرس فكرة الجزائر الفرنسية.

---

[1]– ولد سنة 1889 ، تجند سنة 1917 كان قائدا عاما للقوات الفرنسية بالشرق الأقصى ، وقائد القوات المتعددة الأسلحة الجزائر سنة 1956. **ينظر**: سهام ميلودي، اتفاقية ايفيان : أسبابها ومضمونها وردود الأفعال – دراسة تحليلية – ،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الحديث و المعاصر، جامعة أبي بكر بالقايد ، تلمسان ، 2015 – 2016 ، ص11 .

[2] – محمد تقية، الثورة الجزائرية، المصدر السابق ، ص 549.

[3] –الجنرال هنري جاكان ، مسؤول الخدمات الخاصة للجنرال شال وصاحب كتاب " الحرب السرية بالجزائر ".

[4]. – مليكة عالم ، المرجع السابق ، ص 123 .

[5]. – محمد تقية ، الثورة الجزائرية، المصدر سابق ، ص ص 554–555.

ونشير في هذا الصدد إلى أن العديد من المؤرخين الفرنسيين يؤكدون دور المصالح الفرنسية في تأزم العلاقات بين قيادة الولاية الرابعة والوفد الخارجي وقد أشار "Horne Alistair" إلى حصول المصالح الفرنسية التابعة لمكتب التنفيذ والاتصال "B.E.L." على الرسائل المتبادلة بين سي صالح ،والعقيد بومدين قائد هيئة الأركان العامة في جانفي 1960 ،جاءت تتعلق بالحالة التي كانت الولاية الرابعة وتضمنت ميول سي صالح بقبول عرض فرنسي (سلم الشجعان) عادل لتسوية القضية .[1]

وقد وافق بورقعة ما ذهب إليه "Alistair Horne" من أن إطلاع السلطة الاستعمارية على حقيقة تدهور العلاقة بين الولاية الرابعة وقيادة الثورة في الخارج من جهة، واطلاعها أيضا على الأوضاع المزرية التي كان يعيشها المقاتلون بالداخل ، كان سببا في اغتنام أجهزة الاستخبارات الاستعمارية الفرصة من أجل تصعيد الحرب الكلامية[2] بين سي صالح وهيئة الأركان العامة بهدف تأجيج الخلاف الذي كان قائما بينهم، إن هذا الوضع شكل بداية ما عرف بقضية " سي صالح ". [3]

فكيف تمت وقائعها؟ وما هو الدور الذي لعبه سي صالح قائد الولاية في هذه القضية ؟وكيف تورط في هذه القضية ؟

[1]– Alistair Horne ,Op, cit, p p 402 –403.

[2] – **للمزيد يراجع:** الفصل الأول ،الأزمة بين الداخل والخارج ، ص37 .

[3] – لخضر بورقعة ، المصدر السابق ، ص ص 48–49.

1-2- أطراف القضية:

- الجانب الجزائري:

- لخضر بوشمع (1931-1960)

لخضر بوشامة (29) سنة ، ينتمي إلى أسرة من أعيان شرشال ، موظف قديم في مصلحة البريد والمواصلات ، كان يتسم بالصدق والهدوء ، وهو مثقف لجنة الولاية ، كان بمثابة الابن العزيز للعقيد سي امحمد ، كان سياسيا متميزا ومسلما ملتزما بتفسير، متفتح للإسلام ، معادي للشيوعية ، كان يرى أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية قد أخترقت من الشيوعيين يعتبر مهندس ما سمي بقضية سي صالح. [1]

يذكره Alistair Horne قائلا :

" ..... **اشتهر بشجاعته وجرأته عينه سي صالح مكلفا بالاستخبارات والاتصال للولاية الرابعة** ". [2]

حتى نعرف بالشهيد الرائد لخضر بوشمع أحد أبطال الثورة التحريرية بالولاية الرابعة التحريرية ، لا يسعنا إلا أن نستذكر بما وصفه القائد حسين آيت احمد في قوله لأخت الشهيد بمقر دار بلدية قوراية، غرب ولاية تيبازة 1989 " **سي لخضر بوشمع لم أشهد مثل ذكائه وحنكته السياسية والحربية لو أن القدر اختاره ليحيا للاستقلال لتمكن من تغيير العالم ليس فقط الجزائر** ".[3]

هذا الأخير المعروف في أوساط الثوار " سي لخضر " ولد يوم 17 أفريل سنة 1931 ببلدية سيدي غيلاس، المتواجدة غرب ولاية تيبازة في أسرة متواضعة ، ترعرع وقضي شبابه بمدينتي شرشال والعاصمة ،كان رياضيا ثم تحول إلى ممارسة النشاط السياسي السري، وفي سنة 1955 انخرط لخضر بوشمع في صفوف جبهة التحرير ، وفي 13 أكتوبر 1956

---

[1] – Gilbert Meynier , Op ,cit , p 425.

[2] – Alistair Horne , Op, cit , p 402.

[3] – مجهول ، رسالة تأبين نادرة من شهيد إلى شهيد ، جريدة الشروق ، الأحد 2015/11/01.

التحق بصفوف جيش التحرير بناحية العاصمة ، بعدها أرسل إلى منطقة الونشريس وعمل في الوحدات القتالية ، كما تقلد سي لخضر عدة مسؤوليات إلى أن كلف بمهام عضو مسؤول في مجلس الولاية الرابعة سنة 1959 . تمت ترقيته في 14 جانفي 1960 وأصبح قائد المنطقة الرابعة للولاية الرابعة ومسؤول الاتصالات والأخبار. [1]

كان الرائد لخضر من الضباط الذين قادوا التحقيقات حول تناقص المعنويات للمجاهدين في إطار سلم الشجعان الذي أعلنه ديغول في 23 أكتوبر 1958 ،[2]إلا أنه المخطط رقم واحد في أطروحة الاتصال المنفصل بالسلطات الفرنسية ، وقد بذل قصارى جهده في المحاججة لصالح ذلك الطرح الانفرادي وهو المسؤول الأول عن هذه الحركة وهذا ما سنثبته من خلال معالجتنا لتفاصيل هذه القضية التي عرفت بمفاوضات قصر الاليزي ، وعلى إثر هذه القضية تم إعدامه بدون محاكمته من طرف محمد بونعامة الذي تنكر لمشروع المفاوضات ، و حمل هذا الأخير مسؤولية هذه المبادرة إلى الرائد بوشمع .

[1] – لخضر بورقعة ، المصدر السابق ، ص 47.

[2] – محمد تقية ، الثورة الجزائرية ، المصدر السابق ، ص 548.

الرائد حمدي بن يحي " سي حليم " (1934-1960)

لا نجد في الأدبيات المؤرخة للولاية الرابعة تعريفا شافيا بهذه الشخصية ، لعل السبب مرده إعادة الاعتبار للرجل إلى منتصف الثمانينات من القرن الماضي بسبب قضية لقاء الاليزي ، وشح المصادر التي تشجع على الكتابة عن نضاله وجهاده وأدواره .

ولد بن يحي حمدي بن عمر بن المصطفى بسيدي عيسى في 29 جانفي 1934 ، وهو من عائلة محافظة معروفة بالمنطقة ترجع أصولها إلى جنوب الحضنة ، درس في المدرسة الفرنسية وحاز ثقافة عالية باللغتين وعرف عنه في صغره ميله لتعلم العربية ومبادئ الدين ، وسجل عنه مقته للمستعمرمنذ صغره ، كان يجتهد في محاربة الاستعمار.[1]

لم تكن الظروف تسمح له بمواصلة التعليم الإكمالي الفرنسي فقرر أن يعوض ذلك بالتعليم العربي لكننا لا نعرف الكثير عن مرحلة تعليمه والتي توجها بدخول كلية الآداب بالقاهرة ، تلقى تعليما في الزوايا وفي مدارس جمعية العلماء وأكمله في معهد عالي مثل معهد ابن باديس بقسنطينة أو الزيتونة بتونس ، كما أن حمدي تعلم في شبابه الفروسية والصيد، انتقل إلى القاهرة في ظروف لا نعرفها ،واصل دراسته في كلية الآداب بجامعة الملك فؤاد عايش هناك أحداث المشرق العربي ونشاط الوفد الخارجي .[2]

في سنة 1955 التحق حمدي بن يحي بصفوف الثورة بمصر عن طريق " أحمد بن بلة "، تلقى حمدي تكوينا في الأكاديمية العسكرية بمصر، سمح له بامتلاك مهارات وقدرات عسكرية سوف تفيده في مشواره الجهادي، التحق بالداخل في جانفي 1957 عبرتونس ، عاد إلى مسقط رأسه مجاهدا ومسؤولا ، تولى في البداية مهمة التدريب وكلف بمسؤوليات عدة منها قيادة الثورة بناحية سيدي عيسى وسور غزلان. [3]

---

1 – عبد الله مقلاتي ،" الرائد حمدي بن يحي ودوره القيادي في الولاية الرابعة خلال الثورة التحريرية" ، المجلة التاريخية الجزائرية ، عدد 02 الجزائر، ماي 2017 ، ص 91.

2 – نفسه ص 92

3 – نفسه ، ص 94

عين حمدي قائدا سياسيا وعسكريا للمنطقة الأولى من الولاية الرابعة ، ثم للمنطقة الثانية من الولاية السادسة ، وفي جويلية 1958 تقرر ضم المنطقة الرابعة من الولاية الرابعة إلى الولاية السادسة ، وترأسها علي بن مسعود وقد أسندت لسي حليم قيادة المنطقة الأولى حيث أكمل مسيرته الجهادية إلى غاية منتصف عام 1959 [1] .

خلال مجلس الولاية الرابعة في اجتماع الولاية يوم 14 جانفي 1960 تمت ترقية سي حليم مسؤولا سياسيا [2] ويقول جلبار مينيي في هذا الصدد أن سي حليم رقي لهذا المنصب بدون عناء التدرج في الرتب بناءا على ما يتمتع به من ثقافة واسعة ولكونه تخرج من الكلية الحربية المصرية .[3]

كما يعد أحد الأطراف في قضية الاتصالات السرية للسلطات الفرنسية في جوان 1960 حيث كان سي حليم مرافقا لبوشمع صاحب المبادرة منذ البداية وحضور اجتماع المدية بالمسؤولين الفرنسيين في مارس 1960 ، ولكنه غاب عن اجتماع 2 جوان الحاسم الذي جمع فيه بوشمع سي صالح بالمسؤولين الفرنسيين ورتب اللقاء مع ديغول يوم 10 جوان وعلى إثر الدخول في هذه الاتصالات السرية والتفاوض مع العدو تم إعدامه.[4]

[1] – عبد الله مقلاتي ، المرجع نفسه ، ص 95.

[2] – لخضر بورقعة ، المصدر السابق ، ص 47.

[3] – Gilbert Meynier , Op ,cit , p 426.

[4] – عبدالله مقلاتي ، المرجع السابق ، ص ص 96-97 .

- الجيلالي بونعامة (1926- 1961)

ولد جيلالي بونعامة المدعو سي محمد يوم 6 أفريل 1926 بحي "Molière " ببني هندل الذي أصبح بعد الاستقلال يحمل اسم جيلالي بونعامة. [1] دخل منذ صغره في المدرسة الفرنسية ثم طرد منها 1939 ودخل ميدان العمل لمساعدة عائلته ، وكان والده تاجر بأحد الأسواق الشعبية في حي موليار وتمثل نشاطه السياسي والعسكري فيما يلي :

- شارك في النشاط النقابي ضمن الفدرالية العامة للعمل ونظم إضراب العام لعمال المناجم سنة 1951 والذي دام خمسة أشهر.[2]

- وفي سنة 1954 أشرف على اندلاع الثورة في نواحي الونشريس وشكل بين سنتي 1954 1956 الأفواج العسكرية الأولى التي اعتمد عليها جيش التحرير الوطني في الأوراس، بالتنسيق الثالثة طبقا لأرضية مؤتمر الصومام ، ورقي إلى رتبة ضابط أول وعين قائدا لناحية الونشريس ،وفي سنة 1957 رقي إلى رتبة رائد قائد المنطقة الثالثة التي أعاد تنظيمها سياسيا وعسكريا. [3]

- وفي نوفمبر 1958 عين مسؤولا عسكريا في مجلس الولاية خلفا لرابح زيراري ، وبعد استشهاد العقيد بوقرة في ماي 1959 أصبح بونعامة نائبا لمحمد زعموم بالإضافة إلى كونه مسؤول عسكري للولاية[4]، وبعد أحداث قضية الاليزي ترأس بونعامة مجلس قادة الولايات، وفي سبتمبر 1960 أعاد هيكلة المجلس الولائي ، واستمر في مهمة قيادة الولاية إلى غاية استشهاده يوم 8 أوت 1961 بوسط مدينة البليدة .[5]

1- ولد الحسين محمد الشريف ، المصدر السابق ، ص 131.

2- عائشة حسيني ،" الشهيد الجيلالي بونعامة ودوره في الثورة بمنطقة الونشريس" ، أبحاث اليومين الدراسيين حول تاريخ وتراث منطقة الونشريس التراث الثقافي والصمود ، عدد02 ، منشورات دار الثقافة بولاية تيسمسيلت ، 19-20 ماي 2013 ، ص 86.

3- محمد بوحوم ، المرجع السابق ، ص 52.

4- عائشة حسيني ، المرجع السابق ، ص 86.

5- محمد بوحوم ، المرجع السابق ، ص 52.

- **النقيب عبد اللطيف :**

عبد اللطيف طولبة كان عمره 25 سنة ، تولى قيادة المنطقتين الثانية والخامسة قبل تعيينه في اجتماع مجلس قيادة الولاية بتاريخ 20 جانفي 1960 ، عضو في مجلس الولاية المكلف بالشؤون السياسية. [1]

ويذكر جلبار مينيي أن اسمه عثمان بن محمد طولبة ، ينحدر من عائلة ذات علم وثقافة ، يحظى بشعبية كبيرة في وسط الجند ، تكون في كومندو علي خوجة. [2]

[1] – نظيرة شتوان ، المرجع السابق ، ص 186.

[2] – Gilbert Meynier , Op , cit , p426.

- **الجانب الفرنسي :**

- **شارل ديغول (1890- 1970):**

شارل ديغول رجل دولة فرنسي ومن أبرز رجالات فرنسا في القرن العشرين ، ولد في مدينة ليل بالشمال الفرنسي سنة 1890 في وسط عائلي محافظ ، وهو ثالث طفل من بين خمسة إخوة ، لأب عمل أستاذا في التعليم الكاثوليكي ، كان له دور مهم في تربية ابنه وتعليمه لدى الإخوة الجزويث، في سنة 1908 اتجه للعمل في الجيش والتحق بمدرسة سان سير، وحصل على المرتبة الثالثة بين زملائه في دفعته ، وعين ضمن الكتيبة الثالثة والثلاثين للمشاة تحت قيادة العقيد Pétain .

رقي إلى رتبة ملازم أول ، شارك في الحرب العالمية الأولى وجرح ثلاث مرات ، ثم ترقى مرة أخرى إلى رتبة نقيب، وألقي عليه القبض من قبل الألمان وسجن، وفي سنة 1924 نشر كتابه" La discorde chez l'ennemi".

وفي 7 أفريل سنة 1921 تزوج من ابنة أحد الصناعيين ، وفي السنة نفسها استدعي إلى مدرسة سان سير لتعليم التاريخ العسكري فيها .

أرسل إلى لبنان سنة 1929 ،وبقي هناك إلى سنة 1931 كقائد للمكتب الثاني والثالث لأركان الحرب، وقد كتب كتابا حول تجربته في منطقة الشرق الأوسط، وبعد عودته إلى فرنسا عين في السكرتارية العامة للدفاع الوطني وبقي مدة ست سنوات مما سمح له بلقاء زعماء السياسة والحكم وفي سنة 1932 نشر كتابه" Le fil d'épée "[1]

دخلت فرنسا إلى الحرب العالمية الثانية ضد ألمانيا النازية التي كانت تحت قيادة أدولف هتلر، في هذه الأثناء وجه ديغول بيانا سياسيا إلى ثماني شخصيات مدنية وعسكرية انتقد فيه الاستراتيجية المطبقة من قبل أركان الحرب ، دخل الجنرال الحرب وهو برتبة عقيد وقام ببعض الهجمات المضادة الناجحة في شهر ماي سنة 1940، ورقي آنذاك إلى رتبة جنـرال

[1] – عبد القادر خليفي ، سياسة ديغول الجزائرية من خلال مذكراته ، الجزائر، [د.ت] ، ص 219

وفي 5 جوان 1940 استدعي إلى باريس وتقلد منصب نائب كاتب دولة للدفاع في الحكومة المضيفة والتي كان يسيرها Paule Reymond.

بعد تكوين ديوان بيتان طار ديغول نحو لندن في 17 جوان 1940 في طائرة بعد أن رفض الهدنة الموقعة من قبل الجنرال بيتان ومن هناك وجه نداءه المشهور في 18 جوان 1940 من خلال راديو إنجليزي من أجل المقاومة ومواصلة الحرب إلى جانب بريطانيا ضد قوات المحور.

استطاع أن يفرض نفسه كرئيس لفرنسا الحرة بدعم من تشرشل منذ 7 أوت 1940 وقد، جمع ديغول حوله مجموعة من الضباط العسكريين والسياسيين والجامعيين. ونتيجة لاتصالاته أنشئ " المجلس الوطني للمقاومة " بداخل فرنسا والذي اعترف بديغول كرئيس لفرنسا الحرة وانظم ديغول إلى الحلفاء إلى أن تم النصر على النازية ، فعاد إلى فرنسا وبقي رئيسا للحكومة المؤقتة إلى أن استقالت سنة 1964 ، وابتعد بعد ذلك عن الحياة السياسية حتى سنة 1958 حين استنجد به الفرنسيون لإنقاذ الوضع في الجزائر ، وأعطى فرنسا الدستور الذي أسس الجمهوريـــــة الخامســـــــة ، وأصبح أول رئيس لها، وأعيد انتخابـــه سنة 1965 ، ثم استقال بعد فشله في استفتاء سنة 1969 من أجل سبر ثقة الفرنسيين وانتقل إلى مسكنه حيث واصل كتابة مذكراته توفي فجأة في 9 نوفمبر 1970 [1] .

[1]– عبد القادر خليفي، المرجع نفسه ، ص 220.

-برنارد تريكو (Bernard Tricot) :

ولد برنارد تريكو Bernard Tricot في 17 جوان 1920 في اوريلاك، خبير بالشؤون الجزائرية بين سنتي 1958 -1962 ، ومقرب من الجنرال ديغول ، والطرف الأساس عن الجانب الفرنسي في محادثات الاليزي، كما شارك فيما بعد في التحضير لمفاوضات ايفيان في سنة 1962 وهو صاحب كتاب دروب السلام (Les sentiers de la paix).

من مجلس الدولة إلى مجلس الوزراء (1967-1969) إلى الأمانة العامة لوزراء القوات المسلحة إلى الرئاسة الجمهورية ، توفي في 10 جوان 2000. [1]

[1] http:// www.universlis .fr /encyclopedie /Bernard –tricot.

- شخصية سي صالح وتوليه القيادة :

قبل أن نشرع في مجريات الاتصال وكيفية التحضير للقاء ، هناك جملة من التساؤلات يطرحها المرء على نفسه : من هو سي صالح ؟ كيف كان يفكر ؟ وما هو أسلوبه في قيادة الثورة وما هو موقعه في نظر رفقائه المجاهدين ولدى قادة الولايات الأخرى ؟

ولد الشهيد محمد زعموم المدعو صالح في 29 نوفمبر 1928 بعين طاية التي تقع بالقرب من الجزائر العاصمة ، استقرت عائلته في قرية (اغيل أمولا) كان والد الشهيد الحاج علي متشبعا بالأفكار الوطنية و الثورية ، وكانت هذه الأفكار بارزة في عمله اليومي ، وفي نشاطه التعليمي .

تحصل على الشهادة الابتدائية ليتوجه بعدها للعمل ككاتب بالبلدية بقرية (اغيل أمولا) [1] انظم إلى حزب الشعب الجزائر ثم المنظمة الخاصة كمسؤول خلية في عدة جهات نذكر منها : دلس ، مقودة ، واضية ، بوغني، ذراع الميزان ،وبتهمة استعمال طوابع رسمية لصالح المنظمة الخاصة حكم عليه بالسجن إلى غاية شهر فيفري 1953 ، بعد خروجه من السجن تولى إدارة المركز البلدي لأغيل إي مولا ،ومن جملة ما قام به أثناء إشرافه على هذا المركز استخراج بطاقات تعريف مزيفة للمناضلين الذين كانوا متابعين من طرف الإدارة الفرنسية ، مما أدى بالسلطات الفرنسية إلى اكتشاف أمره وأودع في سجن تيزي وزو. ثم أطلق سراحه قبل الثورة بأشهر قليلة .

كان من بين المشاركين في التحضيرات للثورة المسلحة إلى جانب أوعمران وكريم بلقاسم في المنطقة الثالثة . [2]

بعد اندلاع الثورة أوكلت له عدة مهام عسكرية منها مسؤولا عن منطقة دلس وبرج منايل، وفي بداية 1956 انتقل إلى المنطقة الرابعة رفقة أوعمران، وسليمان دهيليس، ومحمد بوقرة

---

[1] – سلسلة تاريخية تصدر عن وزارة المجاهدين ، من أمجاد الجزائر (1962–1830) الشهيد محمد زعموم "سي صالح" 1928–1961، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ،الجزائر، 2012، ص ص 6 – 7 .

[2]– Rabah Zamoum , Op . cit , p34.

كقيادة جديدة لسد الفراغ الذي تركه رابح بطاط بعد إلقاء القبض عليه ،وأصبح عضوا في مجلس المنطقة الرابعة، عين بعد مؤتمر الصومام برتبة صاغ ثان مكلفا بالاتصال والأخبار ليتدرج بعدها في المسؤوليات السياسية ليصبح مسؤولا سياسيا في مجلس الولاية أثناء قيادة سليمان دهيليس للولاية الرابعة ، وفي نهاية سنة 1957 انتقل إلى المغرب لمهمة رسمية حيث نفي قرابة خمسة أشهر،ليعود بعدها إلى الجزائر في شهر جوان 1958 لاستئناف نشاطه الثوري إلى جانب محمد بوقرة ،وبعد استشهاد هذا الأخير يوم 05 ماي 1959 تولى مسؤولية قيادة الولاية .[1]

يذكر لخضر بورقعة قائلا : " **تعرفت شخصيا على سي صالح في قرية بني مسيرة في شهر أكتوبر سنة 1956 وكان لقاؤنا الأول إثر عودتي ضمن الدورية التي نفذناها في غرب البلاد [...] . أما هو فقد عاد من مؤتمر الصومام رفقة سي محمد بوقرة [...] قد علمت يومها فقط أن سي صالح أصبح عضوا في قيادة الولاية الرابعة .كان رحمه الله عليه طويل القامة رشيقا ، قليل الكلام وإذا تكلم يدرك ما يقول ، يتقن العربية جيدا والفرنسية ، واسع الثقافة [...] يحظى باحترام الجميع ...** "[2]

كما انتقل سي صالح إلى الخارج في نهاية سنة 1957 لأداء مهمة رسمية كلفته بها ولايته وكان الهدف منها :

1 – جلب الأسلحة من الخارج إلى الثوار.

2 – تحسين سير الأفواج التي تنتقل من الولاية الرابعة إلى شرق البلاد وغربها .[3]

تولى سي صالح قيادة الولاية الرابعة في فترة صعبة تمثلت في استشهاد مجموعة من إطارات الولاية مثل العقيد احمد بوقرة يوم 05 ماي 1959 ، العقيد الطيب الجغلالي يوم 29 مارس 1959 ، قائد الولاية الثالثة والسادسة ، كما أن سنة 1958 عرف فيها مجلس الولاية الرابعة فترة شغور في منصبين ، بعد تعيين عمر أوصديق في منصب كاتب دولة في

---

[1]– Ibid , p39–40.

[2] – لخضر بورقعة ، المصدر السابق ، ص 45.

[3] – نفسه ، ص 46.

الحكومة المؤقتة في سبتمبر 1958 ،كما انتقل رابح زيراري إلى تونس في نوفمبر 1958 وهذا ما أدى إلى ترقية صالح زعموم قائدا للولاية وتشكيل المجلس الولائي بالشكل التالي :

- محمد زعموم : مسؤول سياسي وعسكري.
- جيلالي بونعامة : مسؤول عسكري ونائب مسؤول الولاية .
- لخضر بوشمع : مسؤول سياسي.
- حليم بوشمع : مسؤول الإعلام و الاتصال. [1]

[1] - جمال روافيس ، المرجع السابق ، ص 214.

2 – وقائع لقاء الاليزي 1960.

2 – 1 اللقاءات التمهيدية :

تعود وقائع قضية الاليزي إلى الفترة التي تلت عودة الرائدين حليم ولخضر إلى مقر الولاية الرابعة بعد قطع سفرهما في 02 مارس 1960 حيث كانا في مهمة إلى الولاية الأولى والثالثة والسادسة بغرض تفعيل قرارات اجتماع العقداء[1]وإيجاد سبل التعاون المشترك. [2]

وعن أسباب هذه العودة المفاجئة يرجع المجاهد عبد الرحمان كريمي ذلك إلى وصول خبر تعيين الرائد عمر أوصديق المدعو سي الطيب سفيرا للحكومة المؤقتة لدى جمهورية الصين الشعبية وقد نزل هذا الخبر عليهما كالصاعقة ، فكيف لشخص استدعى للمحاكمة في قضية تورطه في مؤامرة كان الهدف منها القضاء على الثورة وتصفيتها،أن تقوم الحكومة المؤقتة بمكافئته وتعيينه سفيرا . [3]

وقد برر النقيب حليم والرائد لخضر خطوتهما بالظروف الصعبة التي أصبحت تعانيها الثورة كما وجه قادة الولاية الرابعة انتقادات حادة للحكومة المؤقتة يسبب إهمال وعدم مسؤولية الحكومة المؤقتة،وتجاهل هذه الأخيرة لنداءات النجدة التي وجهت لها وترك المجاهدين في الداخل يواجهون مصيرا مرعبا . [4]

ففي تقرير كتبه الرائد لخضر بوشامة في 1960 ورد فيه قوله : " **لقد أصبحت الهيئة العليا للثورة جامعة للمغامرين والجهلة الطامعين الذين يستغلون معركتنا ،من أجل تحقيق رغباتهم في الهيمنة لا يتوزعون في اقتراف الجرائم والاختطافات والفساد....** ". [5]

ويشير رابح زعموم في كتابه " si Saleh mystère et vérités " أن من أسباب اتخاذ الرائد لخضر مبادرة الاتصال بالجنرال ديغول هو أن الحكومة المؤقتة لم تستثمر في مشروع

---

[1] -للاطلاع على نتائج وقرارات اجتماع العقداء طالع الفصل الأول، الأزمة بين الداخل والخارج ،ص35 .

[2]– لخضر بورقعة ، المصدر السابق ، ص 56. **ينظر أيضا:** Rabah Zamoum , Op ,cit p 153

[3] – عبد الرحمان كريمي ،المصدر السابق، ص ص 128–129.

[4] – Rabah Zamoum , Op, cit , p153.

[5] – Gilbert Meynier, Op, cit , p 426.

الذي طرحه ديغول "تقرير المصير " ولم توليه الاهتمام الكافي في الوقت الذي بلغت فيه الثورة مرحلة حرجة في الداخل حيث اتسم موقف الحكومة المؤقتة بالغموض وعدم الوضوح.[1]

كما وحسبما جاء في مذكرات صايكي ورابح زعموم فان حليم ولخضر بعثا برسالة شديدة اللهجة إلى الحكومة المؤقتة وضمناها الإذن بمباشرة محادثات في إطار مبدأ تقرير المصر الذي أعلن عنه الجنرال ديغول في 16 سبتمبر 1959 ،وتوعداها في حالة عدم الاستجابة بإدلاء تصريح يندد بتصرفات القيادة الخارجية ،إلا أن رد الحكومة المؤقتة الجزائرية لم يصل إلا بعد اكتشاف قضية الاليزي. [2]

ولقد ورد عن محمد تقية ،أن سي لخضر بورقعة أخبره قائده سي عبد اللطيف بالموضوع ، فتفاجأ بالقرار، فكلفه بمهمة الاتصال ببقية أعضاء مجلس المناطق ،لعرض الموضوع عليهم فاتصل بسي صالح في الولاية الثانية ، الذي أبدى جهله بكل هذه المشاريع وتحفظ بالأمر ولم يبدي أي قرار خوفا من أن تكون حيلة مدبرة .وأمام تحفظ سي صالح ورفضه ،كتب سي لخضر إلى سي محمد بونعامة ، الذي كان بالونشريس آنذاك ،فرد عليه معبرا عن دهشته ،وطلب منه أن يخبر سي صالح بالأمر في انتظار قيامه بكل التحريات والتيقن من صحة الأمر .

كما أنكر سي لخضر أنه اتصل بسي صالح لكن من دون الوصول إلى نتيجة ،غير أن سي لخضر استطاع إقناع سي حليم بفكرته كما تمكن من إقناع القائد عبد اللطيف ،فقام هذا الأخير بالاتصال بأحد قضاة المدية[3]وكان يعرف كل الملاجئ وكذا الإطارات الموجودة بالمنطقة بصفته مسؤولا عن المنطقة، فكلف هذا القاضي بالاتصال بالوكيل العام لدى

---

[1] – Rabah Zamoum , Op, cit , p 155.

[2] – محمد صايكي ، المصدر السابق، ص 266. **ينظر أيضا:** Rabah Zamoum ,Op ,cit , p158

[3]–حرص كل من الرائد لخضر و النقيب عبد الحليم لدى القاضي ما زيغي قدور الذي اتصلوا به يوم 17 و 18 مارس على أن يتم الاتصال بالقيادة وأن تصل الرسالة إلى وزير العدل Edmond Michelet السياسة في باريس لضمان إيصاله إلى الجنرال ديغول، أو على الأقل الوزير الأول ميشال دوبري، كما حرص على أن يكون الاتصال على أساس مبدأ تقرير المصير وليس سلم الشجعان. **ينظر** : Rabah Zamoum ,Op ,cit , p p156 157 .

محكمة الجزائر الذي أعلم إدموند ميشلي وزير العدل الفرنسي بهذه الاتصالات ، وأعلم الوزير بدوره رئيس حكومته ميشال دوبري ،الذي نقل الخبر ساخنا إلى ديغول الذي بدوره عين السيد برنارد تريكو،الذي تحمل على عاتقه التكفل بهذه القضية ، مرفوعا بالكولونيل ماتون .[1]

وفي جميع الأحوال فقد كان المسؤولون الفرنسيون ، ينظرون إلى هذه المسألة بمنتهى الجدية وكان ديغول يحرص عليها شخصيا ، حتى أن هذه العملية قد منحت اسما سريا هو "تيلسيت" Tilsit. [2]

كما تحدث عنها في مذكراته فقال : " **منذ شهر جوان 1960 طلب زعماء الثورة في المنطقة التي يسمونها الولاية الرابعة ، أي منطقة الجزائر،المباشرة بالمفاوضة على إيقاف القتال بالنسبة إلى ثوارهم ، وقد استقدمت إلى باريس في سرية تامة واستقبلت بنفسي بالحفاوة والتكريم مندوبيهم المؤلفين من رجلين عسكريين يدعيان سي صالح وسي لخضر ، ورجل سياسي يدعى سي محمد ، وبعد أن شاهدوني ، واستمعوا لي أبدوا رغبتهم الملحة في الوصول إلى تسوية ، وأكدوا أنهم سيجذبون معهم إلى الطريق السوي معظم رفاقهم ، وأعربوا رغم تحذيراتي عن قناعتهم التامة بالحصول على الموافقة الضمنية لزعماء الجبهة ، وأنه لصحيح أنه بعد عدة أشهر من الذهاب والإياب والاجتماع مع الثوار ... فإن المسؤول السياسي قد حمل بعضهم على اغتيال رفيقه ...** ". [3]

وفي منتصف يوم 23 مارس وصل مبعوث ديغول "برنارد تريكو" والعقيد "ماتون"[4] إلى الجزائر ثم انتقلا رفقة الجنرال شال والحاكم العام "دولفري " إلى المدية حيث كلفوا قاضي المدية بترتيب لهم لقاء مع أصحاب المبادرة .[5]

---

[1] – محمد تقية ، الثورة الجزائرية ، المصدر السابق، ص ص 550–551.

[2] – محمد يوسفي ، المصدر السابق، ص 50.

[3] – شارل ديغول ، مذكرات الأمل ، المصدر السابق، ص ص 111–112.

[4] –الكولونيل ماتون ، مكلف من المكتب العسكري للوزير الأول ميشلي و رئيس المجلس .

[5] – محمد صايكي ،المصدر السابق ، ص 265.

جرى أول اللقاء يوم 28 مارس 1960 في حديقة "la préfecture "بالمدية ،وقد قدم المجاهد الطاهر سعيداني تفاصيل هذا اللقاء فذكر،أن الجو كان باردا فخيم الظلام بسبب الغيوم التي غشت السماء وذلك في تمام الساعة السابعة ليلا حيث دخل الحديقة ثلاثة أشخاص ارتدوا برانس ،ولم يرد نواب سي صالح ، ذكر أسماءهم وبعد التعارف أضـــــاف قائلا : "**جئنا من أجل السلم كما قال لنا الشيخ القاضي المبعوث من طرفكم إلينا** ".

وقد بدت علامات الارتياح على وجه العقيد ماتون و برنارد تريكو حينما سمعا كلام نائب سي صالح ، ثم سألا المجاهدين عن موقف وزراء الحكومة المؤقتة من "سلم الشجعان "،فرد عليهم سي لخضر بأن الحكومة المؤقتة الجزائرية بعيدة كل البعد عن اتخاذ القرارات ، وليس لها حق التدخل في هذا الشأن، واتفق الطرفان على وضع الأسلحة ،واقترح سي لخضر بوشمع وضعه تحت مراقبة جزائرية – فرنسية – حصل الاتفاق فكشف الرجال الثلاثة عن هويتهم : سي لخضر بوشمع مسؤول بالمدية ،عبد اللطيف وحليم،[1]والطرف الفرنسي ممثل في:

- برنارد تريكو Bernard Tricot مستشار مكلف بالقضية الجزائرية .
- بيار ماتون Pierre Mahon ديوان الوزير الأول .
- مشال دويري Michel Debré .
- روي Roy قائد منطقة المدية .
- دولفري Delouvrierالمندوب العام للجزائر.
- الجنرال شال القائد العام للجيش. [2]

وتنص الاتفاقية التي أبرمت بين مسؤولي الولاية الرابعة والمفوضين الفرنسيين على النقاط التالية :

1- وضع السلاح في مدينة فرنسية

---

[1]- الطاهر سعيداني، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، شركة دار الأمة ، الجزائر، 2013، ص ص 188-189.

ينظر أيضا : Alistair Horne , Op ,cit , p p403-404

[2]- محمد صايكي ، المصدر السابق ، ص 265.

2- يحق للذي ليست له علاقة بحياة أي فرنسي أن يعود إلى داره سالما دون شرط .

3- من يريد البقاء في الجيش ينضم إلى الحركة. [1]

دامت النقاشات الأولى التي تمت مع المسؤولين الفرنسيين خمس ساعات في مقر ولاية المدية ، وبعد 10 أيام عاد ممثلي الولاية الرابعة إلى مركز القيادة الجهوي والتقوا بإلياس وأخبروه باتصالاتهم مع المسؤولين من مكتب ديوان ديغول ويشير عيسى حمري بقوله :" **لقد التقينا باثنين مبعوثين من الرئيس ديغول تحاورنا معهم خمس ساعات في المرة الأولى وثلاث ساعات في المرة الثانية[2] وتبادلنا الآراء حول القضية الجزائرية بصفة مشرفة،وعدنا ديغول بأشياء كثيرة وبأنه مستعد للذهاب بعيدا حيث أنه في 16 سبتمبر تحصلنا من الحكومة الفرنسية على تسهيلات للعمل على تجميد بعض الأماكن وبعض القنوات مع تسهيل الحاق بقية الولايات إلى الولاية الرابعة،في اللقاء المقبل حيث سنطالب بإطلاق سراح بن بلة الذي بإمكانه التفاوض مع الحكومة الفرنسية مع تكوين حكومة جزائرية تتشكل من مسؤولين للولايات الستة بمساعدة مدنيين أكفاء ... ثم نعلن القطيعة مع الحكومة المؤقتة التي لن تصبح أبدا ممثلة عن الشعب ، بالنسبة للجنود الموجودين بالخارج نطلب منهم الالتحاق بنا وإلا سيبقون في تونس والمغرب وإذا طلبت الحكومة المؤقتة الدخول بالقوة لاحتواء الداخل سنعلن عليهم الحرب** ".[3]

وتفيد بعض الروايات أن لخضر وحليم وعبد اللطيف تصرفوا في الفترة الأولى دون علم سي صالح قائد الولاية الذي كان مترددا في المسعى الذي انطلق فيه الثلاثة بحماس ،ويشير

---

[1] - الطاهر سعيداني ، المصدر السابق، ص 189.

[2] _ في 31 مارس تم لقاء ثاني بالمدية جمع نفس الأطراف . **ينظر** : محمد تقية ، الثورة الجزائرية ، المصدر السابق، ص 551 .

[3] - عيسى حمري ،"اتصالات الولاية الرابعة مع الحكومة الفرنسية جوان 1960،دراسة من خلال وثائق مجلس الولاية"، مجلة الحوار المتوسطي ،مجلد 9 ، عدد 2 مخبر البحوث والدراسات الاستشرافية ، جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس ، الجزائر ، 2018 ، ص ص71-72.

تقية إلى ملاحظة مفادها أن الرائد لخضر بوشمع من الضباط الذين قادوا التحقيقات حول تناقص المعنويات للمجاهدين في إطار سلم الشجعان إلا أنه هو من وضع أطروحة الاتصال المنفصل بالسلطات الفرنسية ، وقد بذل قصارى جهده في المحاججة لصالح ذلك الطرح الانفرادي ، واستطاع لخضر إقناع الرائد حليم ،مما جعلهما يتوجهان إلى عبد اللطيف قائد المنطقة الثانية ،حيث انظم إليهما وكلف بإقناع مسؤولي المناطق الأخرى بأطروحـــــة التفاوض الانفرادي، وهذا الأخيـــــر كلف نائبه العسكري لخضر بورقعة بهذه المهمة [1].

وحول مسؤولية هذه المبادرة يؤكد النقيب إلياس في تقريره :

" **القائد لخضر هو المسؤول الأول عن هذه المبادرة ،وقرار الاتصال بالعدو تعود إلى لخضر،والرائد حليم، والنقيب عبد اللطيف ،أما سي صالح فقد كان مترددا اتجاه هذا المسعى ولم يعلم بهذه المبادرة إلى في شهر جوان ، أما محمد بونعامة لم تكن له أي علاقة بهذه المبادرة الذي كان معترضا على المشاركة فيها والدخول في مفاوضات مع ديغول** "

أما تحليل محمد تقية فهو نفسه :

" **كان لخضر على الخصوص – وقد تحصل على ترقية جديدة – هو من وضع أطروحة الاتصال المنفصل بالسلطات الفرنسية ، وقد بذل قصارى جهده في المحاججة لصالح ذلك الطرح الانفرادي وعقب مجلس الولاية ،استطاع أن يقنع حليم (هو أيضا حصل على ترقية) ، ولكن في الحقيقة ، يجب الاعتراف بأن فكرة التفاوض المنفردة هذه لم تأت من العدم ، فقد كانت المخابرات الفرنسية ترددها على الدوام ولم تتوان عن بذل كل جهودها في إطار " سلم الشجعان " وربما قبل ذلك ، فقد كان الجنرال صالان يردد بأنه من أنصار مفاوضة المقاتلين فقط ...** ".[2]

---

[1]– محمد تقية ، الثورة الجزائرية ،المصدر السابق ، ص 558.

[2]– نفسه ، ص 549.

وبعد هذه الخطوة التي قام بها الرائدان لخضر وعبد اللطيف اجتمعا مع الرائد سي صالح في الناحية الرابعة من المنطقة الثانية ، فهل هذا تفسير أن سي صالح قائد الولاية كان يجهل هذه المبادرة ؟

يرى المجاهد الطاهر سعيداني أن أجهزة المخابرات التابعة للجيش الفرنسي ، استطاعت خلال الأيام الأولى من شهر جانفي ، أن تلتقط مكالمة سلكية أجراها سي صالح بالولاية الرابعة مع قيادة الأركان بوجدة، حيث كان يتواجد العقيد هواري بومدين.

المخابرات الفرنسية اكتشفت حينها أن سي صالح كان جد مستاء وجنوده متذمرون من الظروف الصعبة التي أصبحت تمر بها الثورة في الجبال بسبب نقص السلاح والذخيرة وكان سي صالح قد تكلم مع بومدين بغضب ، إذ قال له : " **أين هو السلاح الذي وعدتنا به ؟** " بعدها أضاف سي صالح " **أن ديغول يتيح لنا فرصة سلم الشجعان فإذا لم تزودنا بالأسلحة اللازمة والذخيرة ، فإننا سنقبل اقتراحه** " .[1]

وفي هذه الأثناء تمكنت القوات الفرنسية في 6 ماي 1960 من اكتشاف مخابئ في المدية ، حيث قتل الدكتور يحي فارسي و الضابط عبد الرزاق مسؤول الناحية. وفي اليوم الموالي حوصر عبد اللطيف في مخبأ بالمدية كان رفقة حمدان مسؤول القسم بالمدية وبعض الجنود ، تم قتل هؤلاء ما عدا عبد اللطيف أخلي سبيله في اليوم الموالي لأنه أحد الذين باشروا الاتصالات السرية الجارية مع الطرف الفرنسي.[2]

وفي 25 ماي وصل إلى مركز قيادة المنطقة الثانية سياسي عسكري الناحية الثالثة وشرح الوضعية السيئة في الناحية وقد دار حديث بين هذا الأخير و"مالك" كاتب المنطقة حول اللجنة التي تم إنشائها بين الولايات حيث قال مسؤول الناحية الثالثة :" **تعلم مالك كم أنا خائف إذا حطموا الثورة من أجل لا شيء في الوقت الذي تحملنا ست سنوات كاملة ...**

---

[1]- الطاهر سعيداني ، المصدر السابق ، ص ص 187 -188.

[2]- محمد تقية ، حرب التحرير ، المصدر السابق ، ص ص 175-176 .

هل تعلم بأن الأخوة في اتجاه الانحراف إنهم يتحركون بالسيارات والمروحيات وقمصان من النيلون والمعاطف ، أقول لك الصراحـــة بأنهم ثلاثة حمقى(عبـــد اللطيف ،لخضـــــر، حليم)الذين ضحوا بشرفهم أمام العدو دون تفكير ليذهب بهم بالقبول بوقف اطلاق النار المحلي ...". [1]

أيام بعد ذلك تلقت قيادة المنطقة الثانية رسالة من الملازم زبير من الناحية الأولى الذي قال فيها بأنه نفذ الأوامر المتعلقة بتوقيف القتال ضد المدنيين ، إلا أن كاتب المنطقة لم يتمكن من الإجابة عليه، وفي هذه الأثناء أذيع خبر عن طريق الإذاعة بان قيادة الولاية الرابعة أعطت الأوامر للناحية الساحلية بوقف القتال لدعم لمفاوضات مولان ،غير أن كل العالم تفاجئ وفهم آنذاك بأن الأمر فكرة سياسية[2]،وعلى إثرها أصبحت الوضعية في الولاية خطيرة جدا وفي غياب سي محمد وصالح كتب كل من لخضر وحليم رسالة إلى جريدة لوموند"[3] le monde" صباح يوم الأربعاء 22 جوان1960بأنه في نيتهم القيام بوقف اطلاق النار محليا.[4] بعد الغد كتبت كل من صدى الجزائر Echo d'Alger و Le matinبأن قادة الولاية الرابعة قد أمروا بوقف الاعتداء على المدنيين. [5]

وفي هذه الأثناء شهدت المنطقة الثالثة من الولاية الرابعة (الونشريس) عملية عسكرية واسعة النطاق أطلقت عليها السلطات الفرنسية اسم عملية " المطرقة " (العصا) ولم يكن جيش التحرير الوطني متواجد حيث تزامنت هذه العملية مع اللقاء المتوقع بين قادة الولاية الرابعة والممثلين من الجانب الفرنسي. [6]

وعقب ذلك قيام قامت القوات الفرنسية بمضاعفة عملياتها العسكرية ضد مركز قيادة الولاية الرابعة الذي كان خاليا كما أعطيت أوامر من طرف الجنرال شـــــال عبر الجـــنرال

---

[1]. 71 ص ، المرجع السابق ، عيسى حمري –

[2]– نفسه، ص 71. **ينظر أيضا** : Robert Davezac ,Op , cit , p18.

[3]– – ينظر الملحق رقم 6–7، ص123 –124

[4]– عيسى حمري ، المرجع السابق ، ص 73.

[5]– Robert Davezac , Op , cit , p p18–19

[6]– محمد تقية ، الحرب التحريرية ، المصدر السابق ، ص 175.

جاكان ، وقادة المنطقة العسكرية والجنرال روي والكولونيل دريون وكانوا كلهم على علم بالمحادثات بتوجيه عملياتها العسكرية، حيث تمكنت من تحقيق نصر على قوات جيش التحرير واستولت على جهاز الاتصال، راديو لقطع الاتصال مع الحكومة المؤقتة بتونس .

وقد جاءت هذه العملية بهدف إشغال الجيلاني بونعامة و النيل منه لتوفير أنسب الظروف لإنجاح الاتصالات،وهذا يدل على أن الجيلاني بونعامة لم تكن له أية علاقة بهذه المبادرة في البداية ، ولم يكن يعلم بأمرها إلا في مرحلتها الأخيرة أي قبل السفر إلى باريس .

وكان آخر من علم بالموضوع ، فعند وصوله إلى المدية ، وجد جميع أعضاء المجلس في انتظاره ، وأول شيء علم به أنه في مكان محايد وتحيط به القوات الفرنسية ،وتم اطلاعه على تفاصيل الموضوع وكل مراحله محذرين إياه من مغبة المخاطرة بمعارضته للمشروع وأن القرار قد أتخذ مسبقا من طرف بقية أعضاء المجلس ،وأن أي معارضة ستؤدي إلى تصفيته حتما. [1]

وجد سي محمد نفسه وحيدا فتظاهر بالموافقة وهذا ما يؤكده كل من بورقعة وصـــايكي،[2]حيث يقول الرائد سي محمد : " **فهمت خطورة القضية وأنه يجب التعامل معها بليونة لتجنب الخلاف داخل الولاية ، احتفظت بموقفي إلى غاية اللقاء مع صالح في نفس اليوم التحق بنا صالح الذي كان على بعد ثلاث ساعات سيرا باتجاهنا . وصل متأخرا في الليل ولم نتمكن من إتمام الحديث حول القضية وفي الغد أول اجتماع تم انعقاده بحضور الرواد ، صالح ، محمد ، لخضر ، حليم والنقيب عبد اللطيف** ".[3]

وصل سي محمد إلى مقر الولاية ما بين 02 و 03 جوان 1960 حيث انعقد الاجتماع الرابع و أعدت كل الترتيبات والمقترحات ،وكانت آخر مرحلة للتحضير للقاء مع ديغول ، وقد تقرر فيه نهائيا سفر الوفد الجزائري الممثل في قادة الولاية الرابعة إلى فرنسا. [4]

---

[1]. محمد تقية ،الثورة الزائرية ، المصدر السابق ، ص ص 553 –554 –555 –

[2]. لخضر بورقعة ، المصدر السابق ، ص 62 . **وينظر أيضا** : محمد صايكي ، المصدر السابق ، ص 266.

[3]. عيسى حمري ، المرجع السابق ، ص 74.

[4]. لخضر بورقعة ، المصدر السابق ، ص 50.

2-2- اللقاء الرسمي والمحادثات :

طلب سي صالح الدخول في اتصالات مباشرة مع الحكومة الفرنسية وعرض المفاوضون الفرنسيون إيجاد وسيلة لتوقيف اطلاق النار،وإبقاء الاتصالات بمعزل عن الحكومة المؤقتة الجزائرية ،وعندئذ سعى الفرنسيون في التحضير للقاء يجمع الجنرال ديغول بقيادة الولاية الرابعة في قصر الرئاسة الفرنسية في باريس. [1]

وفي 9 من شهر جوان تقرر سفر سي صالح ورفقائه إلى الاليزي حيث استقبل ضابط المخابرات العقيد جاكان سي صالح ، لخضر بضواحي المدية وإصطحبهم إلى المدينة حيث كان بانتظاره تريكو و ماتون ، نقلوا مع هذين الأخيرين بمروحيات إلى مطار الدار البيضاء العسكري ومنه على متن طائرة عسكرية إنجليزية الجنسية إلى فرنسا يوم 10 جوان 1960 على الرابعة زوالا، تناول الجميع على متن الطائرة وجبة العشاء وامتنع سي صالح ورفيقه على تناول لحم الخنزير وشرب الكحول واكتفا بأكل الخبز والجبن وبعض الفاكهة.

وفي طريقهم وبعد تناول وجبة العشاء طرح الوفد الجزائري بعض القضايا التي سوف تكون على مائدة التفاوض مع الجنرال ديغول ومن بينها السماح لهم بالاتصال بأحمد بن بلة والمعتقلين الخمس[2]، وقد فاجأ هذا الطلب الضباط الفرنسيين المرافقين لهم فكان جوابهم في منتهى الدهاء والمكر .

حيث رد " برنارد تريكو" على طلب سي صالح قائلا : "**إن مقابلتك مع بن بلة تجعله يخبر الحكومة المؤقتة ويفسد عليكم بالتالي لقاءكم مع ديغول** ..." كما واصل قائلا :" **حسنا سأعرض طلبك على الجنرال** ".[3]

---

[1]- سعاد شبوط ، المرجع السابق ، ص 32.

[2]- حسب بورقعة فان سي صالح يهدف من وراء سؤاله ليس موافقة الحكومة الفرنسية على طلبه في لقاء بن بلة ، وإنما إلى تحقيق هدفين هما :

- تحسيس القيادة الفرنسية بعدم وجود أي خلاف بين قادة الداخل والخارج.
- دفع السلطات الفرنسية إلى اعتبار الزعماء المسجونين أسرى حرب وليس خارجون عن القانون .

ينظر: بورقعة ،المصدر السابق ، ص51 .

[3]- نفسه ، ص ص 50-51.

وحول الرحلة إلى فرنسا يقول الرائد محمد : " **أخذنا طريقنا من المدية في 7 جوان 1960 بواسطة مروحية إلى غاية الدار البيضاء ثم طائرة خاصة توجهت بنا إلى باريس صحبة تريكو مستشار ديغول و ماتون مدير ديوان وعسكري دوبري وفي مطار فيلا كوبلي التقينا الجنرال نيقون Nicon مدير ديوان عسكري لديغول ورئيس دائرة رامبويه اللذان أخذانا مباشرة إلى مدير المياه والغابات لرامبوييه على الثامنة صباحا أجرينا أولى جلسات العمل مع الممثلين الفرنسيين حول قضية الأسلحة ، مخرج المقاتلين وغيرها ، وتدخلت خلال الاجتماع لإخبار الممثلين الفرنسيين بأن استمرار هذه المحادثات غير مجدي لأننا قررنا توسيع هذه المبادرة على بقية الولايات و بأن هذه المحادثات لا يمكن أن تتم إلا بحضور الإخوة و الالتحاق بهذا المخطط** ".[1] اتفقوا جميعا على تأجيل هذه المحادثات إلى شهر ونصف أو شهرين أي بعد جس نبض بقية الولايات .

وفي المساء من يوم 10 جوان 1960 على العاشرة ليلا استقبل ديغول ممثلو الولاية الرابعة في مكتبه بقصر الاليزي مدة أقل من ساعة،[2]شارحا لهم سياسته في الجزائر من خلال تصريح 16 سبتمبر 1959 حيث أخبرهم بأنه ليس في نيته إهانة المقاتلين الجزائريين إضافة إلى خطابه في 14 جوان ودعوته للحكومة المؤقتة للتفاوض في باريس ولكن هذه الأخيرة إذا رفضت فإنه سيدعو ممثلي الولاية الرابعة لنفس الغرض،[3]كما أشار ديغول خلال اللقاء عن الخلافات داخل الحكومة المؤقتة المنقسمة إلى ثلاث أجنحة : القبائل ، الوهرانيين والشاوية أما عن جانب الولاية الرابعة فتم تكليف الرائد لخضر بالحديث نيابة عنهم وتم تحديد له الأسئلة المطلوب طرحها كقضية السلاح والاتصال مع بقية الولايات.

– قضية السلاح طلبوا الاحتفاظ بالأسلحة لدى المجاهدين إلى غاية إجراء استفتاء .

– الاتصال مع الولايات طلبوا تسهيل التنقل مع تجميد قنوات الاتصال كالتنقل بالمروحيات أو السيارات في الطرق البرية. أما ديغول فقد اقترح فيما يخص قضية الأسلحة بأن تكون

[1] – عيسى حمري ، المرجع السابق ، ص 76.

[2] – لخضر بورقعة ، المصدر السابق ، ص 52.

[3] – Alistair Horne , Op, cit , p406. **voir aussi** :Gilbert Meynier , Op, cit , p428.

موضوعة ومحفوظة بإمكان جيش التحرير مراقبتها متى أرادوا ، وفيما يخص التنقلات بين الولايات وافق ديغول على وضع تحت تصرف الولاية كل ما تحتاجه شريطة أن تسرع في هذه العملية. [1]

ومن أهم النقاط الساخنة في اللقاء ، هي العقبة التي يمثلها موقف الحكومة المؤقتة من هذه الاتصالات حيث أكد رئيس ووفد الاليزي للجنرال ديغول ضرورة التفاوض مع الحكومة المؤقتة باعتبارها الممثل الوحيد للشعب الجزائري وأضاف سي صالح قائلا لديغول : " **ارجوا أن لا تعتبروا مجيئنا إلى الاليزي هو موقف انعزالي أو معارض لرأي من رفقائنا في جيش وجبهة التحرير الوطني** " .

وتناول الكلمة سي صالح من جديد وقال : " **لا بد أن نوافي كافة مسؤولي الولايات الأخرى بما بحثناه واتفقنا عليه هنا ... وإذا استمعت الحكومة المؤقتة لندائكم واستجاب لطلبكم وهو ما نرجوه عندها لم يعد من مفاوضاتنا معكم ولا حتى للقائكم لأننا لا نملك صلاحيات حوار باسم مصير الثورة ،أما اذا رفضت مقترحاتكم فإننا سنستمر من جهتنا في دفع حركة التفاوض والحـــوار بهدف وقف سيلان الدم بـــــين الجيشين** "

كان هم سي صالح ورفاقه هو إرغام ديغول للحصول على مبدأ تقرير المصير للشعب الجزائري ، أما ديغول فقد أبدى موقفه الذي صرح به في بداية اللقاء ".. **أريد أن أقول لكم قبل أن نبدأ الحديث ، أن موقفي الذي أعبر عنه هو موقف فرنسا ...** ".[2]

رفض ديغول طبعا الاستجابة لرغبتهم – أي الاتصال بالخمسة و بالحكومة المؤقتة – بسبب الخطر الذي يتعرضون له حسب قول برنارد تريكو،[3]كما عرض ديغول فكرة إجراء استفتاء حول تقرير المصير شريطة أن يضع المقاتلون أسلحتهم في أماكن تم تحديدها مسبقا و يتم

[1] – عيسى حمري ، المرجع السابق ، ص 76.

[2] – لخضر بورقعة ، المصدر السابق ، ص 55.

[3] – رضا مالك ، المصدر السابق ، ص 94.

الاتفاق عليها بين الطرفين كما صرح ديغول بأنه سوف يوجه نداء لها يدعوها إلى وقف اطلاق النار. [1]

وهذا ما يوضح حرسه الشديد على الانفراد بكل من القيادة الخارجية وقيادة الولاية الرابعة للاحتفاظ بموقف قوي من إملاء شروطه ،لقد كان ديغول يأمل في أن تتحول إلى قضية سي صالح إلى فرصة لإضعاف الثورة واستسلام قياداتها ، ليقوم بعد ذلك باستفتاء يكرس الاستقلال الذاتي للجزائر ، وهي الفكرة التي عبر عنها بعد أربعة أيام فقط من لقاء اليزي في 14 /1960/06. [2]

وهكذا انتهت المحادثات ووقف ديغول وهو يقول : " **أيها السادة أتمنى ان نلتقي مرة أخرى وعندها أتمنى أن يكون باستطاعتي أن أشد على أيديكم ، أما هذه المرة فتحيتي لكم تحيتي لكم** ". [3] وقف سي صالح ورفيقاه يردون التحية العسكرية في انضباط واحترام، وفتح تريكو باب المكتب واستبق الجميع إلى البهو الخارجي فيما ضل ديغول واقفا يراقب خروج الجميع . [4]

رجع ممثلو مجلس الولاية الرابعة إلى المدية يوم 11 جوان 1960 وحدد موعد آخر ليوم 18 جوان1960، [5] وفي نفس اليوم مساءا عقد الخمسة [6] اجتماعا كالعادة لدراسة هذه القضية الخطيرة ونتائجها على الثورة ،وأثناء هذا الاجتماع تقرر أن يتوجه كل من سي صالح رفقة حليم نحو الولاية الثالثة ، مرفقا بمسؤول المصالح الخاصة جاكان ، كان هناك في استقبالهم السعيد الذي رافقهم في معاقل الثورة بمنطقة القبائل (الولاية الثالثة)، وقد جرى

---

[1] – لخضر بورقعة ، المصدر السابق ، ص 55.

[2] – سعاد شبوط ، المرجع السابق ، ص 32.

[3] – لخضر بورقعة ، المصدر السابق ، ص 55.

[4] – نفسه ، ص 56.

[5] – جمال روافيس ، المرجع السابق ، ص 218.

[6] – هم سي صالح ، لخضر بوشمع ، النقيب عبد اللطيف ، حليم وسي محمد بونعامة.

اللقاء بين محمد أولحاج وبين ممثلي الولاية الرابعة سي صالح والرائد حليم ومرافقهم المبعوث الفرنسي في مطلع شهر جويلية 1960 .[1]

وكان من المفروض أن يتوجه سي محمد إلى الولاية الخامسة غير أن هذا الأخير رفض أخذ الطريق بغية الاتصال مع مسؤولين في المنطقة الثانية[2]،وقبل انتهاء الاجتماع جاء الملازم العسكري لخضر بورقعة[3] وقال للرائد محمد بأن سي طارق وصل للمنطقة ويود لقائه غير أن هذا الأمر كان عذرا من الملازم لخضر لمجيئه إليهم وفي الغد توجه محمد صحبة الملازم لخضر الذي يعرف المنطقة جيدا إلى الناحية الرابعة من المنطقة الثانية وبقي الأربعة الآخرين في الملجأ بغية لقاء المبعوث الفرنسي لتسطر مخطط للتوجه نحو الولاية الثالثة كما اشرنا سابقا. وأثناء الطريق أعلم لخضر سي محمد بأن طارق لم يأتي وأنه يفعل ذلك من أجل لقائه وحديثه معه حول هذه القضية الخطيرة كون أن الملازم لخضر كان على علم بالقضية من بدايتها إلى نهايتها، وعند وصولهما إلى الجبل تحدث سي محمد مع الملازم لخضر فيما إذا كان موافقا لما يفعلوه فأجابه بالرفض وأنه تحت تصرفه لوضع حد لهؤلاء المنحرفين ، وفي نفس اليوم استدعي سي محمد مسؤول الناحية الرابعة محمد البرواقية ووضعوا خطة لإنهاء القضية. [4]

وقد أبدى سي محمد اعترافه بأنه تعدى صلاحياته إلى جانب رفاقه ، باللقاء مع السلطة الفرنسية وبرر ذلك بالانقطاع الحاصل بين القيادة في الخارج والقيادة في الداخل ، وأن ما قام به هو ورفاقه ليس انهزاما بقدر ما يمثل انهزام الجنرال ديغول سياسيا بحيث لم يفاوضوه

---

[1] - محمد تقية ، حرب التحريرية ، المصدر السابق ، ص 180.

[2] -عيسى حمري، المرجع السابق ، ص 77 .

[3] – من مواليد 15 مارس 1933 بقرية أولاد تركي بلدية العمرية ولاية المدية ، التحق بالثورة في أوائل سنة 1956، عين قبيل الاستقلال و هو قائد كتيبة الزبيدية في مجلس قيادة الولاية الرابعة ثم عضو بالمجلس الوطني للثورة، و بعد الاستقلال شارك في المجلس الوطني الأول، ثم اللجنة المركزية للمؤتمر الأول لحزب جبهة التحرير الوطني سنة 1964 ، معروف بشدة معارضته لجيش الحدود و هو من المؤسسين الأوائل لحزب جبهة القوات الاشتراكية **ينظر** : لخضر بورقـــــعة ، المصدر السابق ، ص 3.

[4] – نفسه ، ص ص 59–60.

باسم الثورة ولا باسم الولاية التي يمثلونها ،ولكن فاوضوه باسمهم الشخصي وقطعوا أمامه جميع الطرق الأخرى باستثناء التفاوض الرسمي مع الحكومة المؤقتة ، الممثل الوحيد المؤهل للتحدث باسم مصير الثورة واستقلالها ... كما أنهم لم يوقعوا أية وثيقة تلزمهم أو معاهدة مع العدو فكل ما في الأمر أنها تجاوزت صلاحياتها كقيادة ولاية عن باقي الولايات، وباشر سي محمد تصحيح الوضع فأصدر أوامره وكانت كالتالي :

1- إقالة سي صالح من جميع مهامه .

2- إلقاء القبض على المجموعة المشاركة في الاليزي .

3- تكثيف العمليات العسكرية ضد العدو داخل المدن وفي الجبال وأمر سي محمد بونعامة بعزل القاضي الذي قام بربط الاتصال مع النائب العام الفرنسي ، فقيد وتوجه به لخضر بورقعة إلى سي محمد وسلمه إليه. [1]

وفي 14 جانفي 1960 ، ألقى الجنرال ديغـــول خطابـــا بعد أيام قليلة من لقـــاء الاليزي : " **أنه سوف يرتب مصير ترك الأسلحة وتأمين مصير المعارك وسوف تكون نهاية مشرفة للمعارك في إطار سلم الأبطال** " وهو نفس الموقف الذي تبناه ديغول مع قادة الولاية الرابعة بأيام قليلة من ذلك، وأما المخطط القادم ، فهو تطبيق سلم الشجعان الموعود به من طرف الجنرال ديغول.[2]

وعندما أعلنت الحكومة المؤقتة في 20 جوان 1960 عن نيتها في إرسال رئيسها إلى فرنسا لم تكن تعرف شيئا عن المساومات التي تجري من وراء ظهرها، حيث تسلمت في 23 جوان عشية سفر أحمد بومنجل ومحمد بن يحي إلى مولان "Melun" رسالة غربية مؤرخة في 19 جوان موقعة من قبل قائد الولاية الرابعة بالنيابة ، سي صالح ومعاونيه الرائدين محمد ولخضر والنقيب عبد اللطيف ، تطلب هذه الرسالة من فرحـــــات عباس أن

---

[1]-- لخضر بورقعة، المرجع نفسه، ص 60-61.

[2]- محمد تقية ، الثورة الجزائرية، المصدر السابق ، ص 557.

" **يرد بشكل إيجابي على المفاوضات** " ويهدد مرسلو الرسالة بإصرار بأنهم سيجرون هذه المفاوضات بنفسهم إذا تهربت الحكومـــــة المؤقتة وجاء في هذه الرسالـــــة أن مجلـــــس الولاية " **سوف يدين الحكومة المؤقتة إذا اقتضت الحاجة** ".[1]

ويذكر لخضر بورقعة في مذكراته أن فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة قد اعترف بهذه الرسالة حيث اختلط عليه الأمر بسبب تشابه الأسماء بحيث ظن أن لخضر بورقعة هو صاحب الرسالة وتبين له فيما بعد ان اسم صاحب الرسالة هو لخضر بوشمع . [2]كما يشير رضا مالك أن الحكومة المؤقتة لم تكتشف سر هذه الرسالة إلا صبيحة مولان في أواخر جوان حيث وصلت رسالة جديدة موقعة هذه المرة باسم واحد فقط هو سي محمد (جيلاني بونعامة) القائد العسكري للولاية الرابعة، وجاء فيها :

1_ قام زملاؤه في مجلس الولاية بمساومات مع العدو بهدف وقف إطلاق النار.

2- معزولا لوحده ، اضطر للانضمام إليهم و تظاهر بأنه يلعب اللعبة و هكذا ، شارك مع لخضر و سي صالح ، باجتماع الإليزيه .

3- عند العودة أدان وأعدم لخضر وعبد اللطيف ،أما في ما يتعلق بسي صالح ،قائد الولاية بالنيابة فقد أمر باعتقاله .

و بذلك فإن مسألة الولاية تفسر مولان فالجنرال ديغول كان يملك ورقة سرية كانت وراء التصلب الذي أظهره في لقاء مولان و هي ورقة وقف اطلاق النار مباشرة مع الداخل،[3]و قد كان لوي تير نوار صادق عندما أعلن أن :" **مسألة الولاية الرابعة عكرت الوضع كليا بتركها تأثير ضعف وانقسام . لقد أثر ذلك على ديغول و على برنارد تريكو : كان بالإمكان أن يتصرفوا بحسم في بعض المسائل ابتداءا من اللحظة التي تكون فيها جبهة التحرير الوطني حاسمة في وحدتها** " .[4]

---

[1]. رضا مالك ،المصدر السابق ، ص 91 -

[2]. لخضر بورقعة ، المصدر السابق ، ص67 -

[3]. رضا مالك ، المصدر السابق ، ص ص91- 92 -

[4]. نفسه ، ص 93 -

وبعد فشل اللقاء بين جبهة التحرير الوطني والسلطة الفرنسية ،اضطر فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية آنذاك إلى الإدلاء بتصريح يوم 3 جويلية 1960 و قد كان يرد بصورة غير مباشرة على مسؤول الحكومة الفرنسية : " **الاستقلال لا يمنح بل ينتزع** ". [1]

[1]– محمد يوسفي، المصدر السابق ، ص 54.

2-3- نهاية القضية :(سي صالح ورفقائه يحاكمون)

جاءت رسالة قاضي المدية إلى الحكومة المؤقتة بعد تكليفه من طرف الولاية الرابعة حيث سجل عدة ملاحظات بعد العودة من باريس في 11 جوان 1960،مما جاء فيها: " **عند نزولهم من المروحية لاحظت مباشرة الوجه المتوتر لسي محمد بينما و جهى مراقبيه يشعان من الفرح** "ولمواجهة هذه الوضعية انتهج سي محمد بونعامة أسلوبه الخاص في إنهاء هذه القضية .[1]

و تجدر الإشارة هنا أن الخطوات المعاكسة التي قام بها سي محمد بهدف إفشال عملية الاستدراج التي وقع فيها رفاقه في قيادة الولاية هو إحساسه بالمسؤولية الكبرى تجاه القضية الوطنية و شعوره أنه تورط فيها و شارك فيها مرغما بحكم تنفيذ تعليمات أوامر مرؤوسيه، وخوفا من التصفية الجسدية خاصة بعد أن وقف على الاختلافات بين أعضاء مجلس الولاية الرابعة والوضعية المتردية للثورة و خلالها فهم سي محمد بأن فرنسا متيقنة من النجاح في مشروعها سواء أوافق أم لم يوافق، وأنه سيحتكم إلى فكرة جديدة كمخرج للثورة . وهنا يقول سي محمد حول هذا الأمر "... **أستقبل ردي بفرحة كبيرة من طرف الخبثاء الأربعة و في نفس الوقت وافقوا على مغادرتي نحو مكان يختاره لخضر و حليم و عبد اللطيف لإجراء اجتمـــاع مطول لدراســـــة القضية بجميع جوانبها** ". [2]

كما يذكر بعض من عاصروا سي محمد ، أنه شخص صلب ، قاسي و سيئ ولا يمكن إلقاء القبض عليه ، كما كان عسكريا جيدا في طباعه وهو القائد الأكثر صلابة في ناحية الجزائر كما كان معتبرا من طرف شال كأول نقطة عسكرية يوجه إليها انتباهه، و أن سي محمد قام بإلقاء القبض و محاربة كل الانهزاميين و الداعين إلى سلم الأبطال ممن كانوا تحت سلطته من دون تحقيق [3] يقول : " **أن الضابط لخضر كان متقدما في مواقفه مقارنة بزملائه آخرين ،أما القائد سي صالح فقد كانت تراوده الشكوك بهذا الشأن وخاصة**

[1] – عيسى حمري ، المرجع السابق، ص 77.

[2] – نفسه ، ص 74.

[3] – محمد نقية ، الثورة الجزائرية، المصدر السابق ، ص 556.

المسؤول السياسي لمنطقة التمرد المدعو سي محمد ، غير أن سي صالح أصبح مقتنعا فيما بعد لكن الشكوك ظلت تحوم حول مواقف سي محمد ".

و يصرح أحد المؤرخين " **أن سي لخضر صرح أنه كان يرى سي محمد كان يمثل مشكلة لديهم ، لأنه كان يعلم أنه لن يوافق على ذلك بسهولة ، و من الصعب إقناعه ... و أنه في 9 جوان 1980 ، حيث قدم سي لخضر ، سي صالح و سي محمد ، و في جيء بهذا الأخير بصعوبة ، حيث كان يعتبر خصما احتياطيا ، الذي لا ينتظر منه شيء طيب...** ".[1]

كما يرى محمد حربي أن سي محمد غير موقفه عندما فشل في إقناع الجنرال ديغول بالتفاوض مع أحمد بن بلة ، محمد بوضياف وخيضر .[2]فأراد استدراك الأمروإعلام الحكومة المؤقتة بتفاصيل القضية و مهما كانت الأسباب في غياب سي صالح الذي انتقل رفقة سي حليم و النقيب سعيد أيضا إلى الولاية الثالثة في إطار إقناعها بإمكانية التفاوض مع ديغول، باشر الجيلالي بونعامة عدة اتصالات بإطارات الولاية الرابعة معتمدا في البداية على إطارات المنطقة الثالثة،[3]وعمل رفقة الملازمين لخضر بورقعة و محمد بوسماحة [4]بدعم من كومندو المنطقة الثالثة على:

- جمع كل الفدائيين لشرح لهم القضية .
- توقيف المبادرين للمشروع لمحاكمتهم.
- تصحيح الوضعية بجمع الوسائل الممكنة.
- دعوة كومندو جمال للمنطقة الثالثة. [5]

---

[1] – محمد تقية ، حرب التحرير ، المصدر السابق ، ص ص 178 – 179.

[2] – Mohamed Harbi, FLN, Mirage et Réalité , Op , cit , p235.

[3] – محمد تقية ،حرب التحرير ، المصدر السابق ، ص 180.

[4]– محمد بوسماحة ، قائد المنطقة الثانية سابقا و قائد الكتيبة الزبيرية بدلا عن لخضر بورقعة بعد تكليفه بمهمته في المنطقة الأولى.

[5] – عيسى حمري ، المرجع السابق ، ص 77.

و بعد جمع كل الفدائيين أعلمهم الرائد محمد حول القضية و انحراف مجلس الولاية و عن ذلك يروي لنا بورقعة قائلا : "... **اطمئن بونعامة إلينا واندفع يقص علينا كافة ملابسات القضية بدءا بأول لقاء جمع عبد اللطيف بالقاضي حتى اجتماع الاليزي بالجنرال ديغول هبط علينا الخبر كالصاعقة ، و لم أعد أتمالك نفسي و أتابع الاستماع ، بل ذهلت أيما ذهول فشرد ذهني عبر فضاءات الخيال عن خلفية اللقاء و نوايا مهندسيه ... متسائلا كيف قبل الجنرال ديغول مقابلة قادة الفلاقة بهذه السهولة و كان الأولى به أن يلتقي رجال السياسة** ... ". [1]

ثم ألقي القبض بواسطتهم على سي لخضر و سي حليم و سي عبد اللطيف حيث صدرت في حقهم القرارات التالية :

– معاقبة كل من حليم و لخضر و عبد اللطيف بصفتهم المسؤولين المباشرين على هذه القضية و الذين تجاوز حدود صلاحياتهم و تخطو مبدأ القيادة الجماعية التي أقرها مؤتمر الصومام ، فتوجه كل من لحضر بورقعة و بوسماحة تنفيذ الأوامر سي محمد إلى المدية لإلقاء القبض على الرائد لخضر الذي حاول تبرير موقفه و تبرئة نفسه ، حيث قدم تقريرا وافيا و كاملا عن لقاء الاليزي و أسباب مشاركته فيه .

تضمن هذا التقرير جملة من التبريرات التي قدمها الرائد لخضر لتبرئة نفسه أهمها :

– رغبته في أن يستمع بنفسه إلى الجنرال ديغول لكي يختبر نواياه بشأن وقف القتال و تقرير المصير

– وفي حالة نجاح الاتفاق سوف يكون هناك تعاون مشترك بين البلدين في اطار الاحترام المتبادل لكلا السيادتين كما تطرق لخضر بوشمع في هذا التقرير[2] إلى المشاكل و الاضطرابات التي تعاني منها الولاية 5 و 6 و طلب ضرورة تقديم الدعم و المساعدة من

---

[1]– لخضر بورقعة ، المصدر السابق ، ص 60.

[2]– أرسلت نسخة من هذا التقرير إلى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

طرف القيادة في الخارج لمواصلة الحرب ، إلا أن ذلك لم يشفع له حيث تم تنفيذ حكم الإعدام عليه يوم 22 جوان 1960. [1]

ونفس المصير لقيه عبد اللطيف[2]، الذي تمت محاكمتـــه حيث وجهت له عدة اتهامات منها :

– ظروف إطلاق سراحه بعد القاء القبض عليه ، في الوقت الذي قتل فيه جميع رفاقه و قد أول الحادث على أن العدو أطلق سراحـــه دون أن يمسه بسوء ليستغله في قضية لقـــــاء الاليزي .

– وقوع رسالة مدسوسة من لدن المخابرات الفرنسية موجهة لعبد اللطيف بهدف إشعاره بفشل مهمته الاليزي و تحذيره مما قد يلحق به من أذى. [3]

وحسب محمد تقية لم ينفذ حكم الإعدام مباشرة على عبد اللطيف أنما ترك إلى حين، حتى يكون السبيل الذي يمكن بواسطته التعرف على كل عناصر الجيش التحرير المورطين في هذا المشروع ، ولهذا بقي على رأس المنطقة الثانية ، وكانت تحركاته دائما تتم بصحبة سي محمد وتحت أعين جند لخضر بورقعة وبوسماحة و تم الانتقال عبر كل نواحي المنطقة الثانية للتعرف على كل العناصر التي يمكن أن تكون لها صلة بالموضوع و في جهة جنوب الأطلس البليدي أمر سي محمد بجمع أكبر قدر من الكتائب ،وأمام هؤلاء طلب من النقيب

---

[1] – لخضر بورقعة ، المصدر السابق ، ص 61.

[2] – يؤكد لخضر بورقعة في مذكراته في مسألة إعدام النقيب عبد اللطيف الذي كان مكلفا بالاتصالات أثناء المفاوضات الأولى التي جرت في المدية أنه كلف بمهمة إلقاء القبض عليه و تسليمه لبونعامة و فعلا عثر عليه في قرية التعاوطيـة جنوب الشريعة وقد اشترط تجريده من سلاحه و سلمه لبونعامة دون أن يحس بأنه مكلف بالقبض عليه و بعد نقاش طويل بين عبد اللطيف و بونعامة اقتنع هذا الأخير بصدق نوايا عبد اللطيف حتى أنه قرر تعيينه مسؤولا على المنطقة الأولى و الخامسة في انتظار البث في قضيته من قبل مجلس الولاية في اجتماعه القادم، و قد كان من نتائج الاجتماع إدانـة عبد اللطيف و الحكم عليه بالإعدام و رغم الجهود التي بذلت من بورقعة و بوسماحة للعفو عنه لم يشفع له ، أمـــا موقف بونعامة خلال الاجتماع فقد كان حياديا و لم يدل برأيه في الموضوع رغم وزن رأيه كقائـــد له كل الصلاحيـــــات الثورية ،و ربمـــا يكون ذلك عن قناعته أو خشيته أن تتحـــول محاكمة عبد اللطيف إلى محاكمة كل الذين شاركوا في ذلك الـــلقاء ، و أعدم عبد اللطيف في عين المكان. **ينظر** : لخضر بورقعة ، المصدر السابق ، ص 63– 64.

[3] – نفسه ، ص 65.

عبد اللطيف إعلام الحضور بتفاصيل القضية و بعد ذلك طلب منهم سي محمد أخذ الحيطة و الحذر و العمل من أجل إجهاض هذه المؤامرة و مواصلة الكفاح إلى غاية التحرير ثم تفرق الجميع و بعد أيام قلائل من هذا اللقاء استدعى سي محمد قادة المناطق و شكل محاكمة للنقيب عبد اللطيف نفذ فيه حكم الإعدام .[1]

أما النقيب حليم الذي كان رفقة سي صالح بالولاية الثالثة فألقي عليه القبض عند عودته وأعدم في عين[2] المكان بعد أن أحيل موضوعه على أعضاء مجلس الولاية و يذكر بورقعة أنه تم إعدام حليم دون محاكمة عادلة و لم يعطي الفرصة لكتابة تقريره على غرار رفاقه الآخرين. [3]

ويشير بورقعة في مذكراته أن أحمد بن شريف ممثل الحكومة المؤقتة كان متواجدا أثناء تنفيذ حكم الإعدام حليم حيث دخل الجزائر في 16 سبتمبر 1960، وهي نفس الفترة التي رجع فيها سي صالح و حليم من الولاية الثالثة.[4]

أما سي صالح فقد تمت إقالته من منصبه لأنه لم يسع له إيقاف تطورات هذه القضية بصفته قائد للولاية بالنيابة ، أصدرت أوامر من القيادة في الخارج بتحويله و نقله إلى تونس و في طريقه سقط شهيدا في ميدان الشرف 1961/7/21[5]في ناحية مايو في منطقة القبائل. [6] وقد تجند الملازم لخضر بورقعة للدفاع عن القائد سي صالح و نفي عنه صفة الخيانة و يصفه فيقول :" **كان سي صالح مجاهدا مخلص و قائدا محنكا و سياسيا داهية و جنديا مغوارا و إنسانا عادلا و مهذبا ...** " . [7]

---

[1] – محمد تقية ، حرب التحرير، المصدر السابق، ص 180.

[2] – يذكر تقية أن تاريخ إعدامه كان في بداية أوت 1960 **ينظر** : محمد تقية ، حرب التحرير، المصدر السابق، ص 182.

[3] – لخضر بورقعة ، المصدر السابق، ص 69.

[4] – نفسه ، ص 68.

[5] – محمد تقية ، حرب التحرير ، المصدر السابق ، ص 184.

[6] – Rabah Zamoum , Op, cit ,p 166 .

[7] – لخضر بورقعة ، المصدر السابق ، ص 73.

كما يشير أن سي صالح عاد طوعا بعد أن كتب له الرائد محمد رسالة طالبا منه العودة و كان قد أعلمه عن خطته بقطع الاتصال مع فرنسا، و كان بإمكانه ألا يعود بل كان بإمكانه أن يطلب حق اللجوء من أحد جنرالات فرنسا و يعيش " ملكا " حسب تعبير بورقعة . لكنه فضل العودة ليؤكد للجميع أنه مناضل صلب ومن الرعيل الأول الذين شاركوا في التحضير للثورة.[1]

كما وصفه رضا مالك الذي سنحت له المناسبة بالالتقاء به شخصيا يقول :" ... **يرمز في نظري إلى مثال المقاوم الجزائري الأصيل** ... ". [2]

وقد ظلت ظروف استشهاد سي صالح غامضة رغم أن العديد من المصادر التي تناولت حياته ترجع وقوعه في كمين نصبه الجيش الفرنسي ،ويروي لنا محمد يوسفي تفاصيل استشهاده قائلا : " **في طريقه إلى تونس وجد سي صالح و حراسه (نحو عشرين) نفسه بعد ، يوم 20 جويلية 1961 بين مضائق تيروردة و تيزي نكو يلال ،و في منطقة آيت أوعبان (البويرة) . وكانت هذه المنطقة تحت مراقبة قسم الألبي الـ 27 التابع للجنرال سيمون[3] كان سي صالح و رفاقه يعلمون بأن هذا المكان مراقب جيدا فقرروا اجتيازه ليلا وكان العدو قد حرص على تلغيم هذا الممر الذي كان الأفضل بالنسبة للجنود ... وفي ساعة متأخرة من الليل تفطن حارس من العدو إلى مجموعة سي صالح و فجأة تعثر عنصر الاستطلاع في المقدمة ،في سلك وضعه العدو و شده على ارتفاع الركبتين فتسبب في إشعال قذيفة انفجرت وخلفت خسائر في صفوف رجال سي صالح .. و سقط سي صالح جريحا و قد أصيب برشة جافة أردته قتيلا و بعد التعرف على الجثث شرع العدو في التفتيش ... كان المسلك المحدد يبين بأنه كان قادما من اومال سور الغزلان.و يتوجه إلى الأكفادو لبلوغ الحدود التونسية .ثم جلب سي صالح بواسطة الهليكوبتر على غير العادة إلى البويرة حيث وصل ضباط من مصلحة الاستعلامات العملياتية التابع للكولونيل**

[1] – لخضر بورقعة ، المصدر السابق، ص 68.

[2] – رضا مالك ، المصدر السابق ، ص 93.

[3] – الجنرال سيمون ، أحد الضباط السامين الذين رفضوا مساندة الانقلابين في أفريل 1958.

ل.صومونو وأثبتوا موت العقيد سي صالح مسؤول الولاية الرابعة ،وأصدروا تعليمات صارمة : " ترك الاعتقاد بأن مسؤول الولاية الرابعة ،إنما قتل على يد حراسه "، فموت سي صالح إذن لا يمكن أن ينجم عن اشتباك متبوع باغتيال ...". [1]

ويذكر جلبار مينيي بأن أحمد بن شريف أرسلته الحكومة المؤقتة إلى الولاية الرابعة لإحباط المؤامرة و هو من غير رأي سي محمد . [2]

لكن رضا مالك يفند هذا القول حيث أورد أن الحكومة المؤقتة في 15 أوت 1961 أمام المجلس الوطني المجتمع في طرابلس ، طلب الرئيس فرحات عباس من سي محمد على إثر الرسالة[3] التي وصلت الموقعة باسم هذا الأخير إرسال سي صالح إلى تونس لمحاكمته [4].

و هذا ينفي القول بأن الحكومة المؤقتة اكتشفت أمر المؤامرة قبل أن تصل المراسلة من الداخل (قيادة مجلس الولاية الرابعة) ،وما يمكن أن نستنتجه أن إطارات الولاية في الداخل هم من تولوا إحباط هذه المؤامرة حيث استطاع كل من لخضر بورقعة و محمد بوسماحة من إقناع الرائد جيلالي بونعامة بضرورة استدراك الأمر فباشر هذا الأخير في تصحيح الوضع و تنصيب لجنة للتحقيق في أمر كل المتورطين في قضية لقاء الاليزي و قد بين محمد حربي في كتابه أن الاتصالات كانت بدون معرفة الحكومة المؤقتة لكنة لم يحدد إذا كان أعضاء الحكومة المؤقتة يجهلون بأمرها .

---

1 – محمد يوسفي، المصدر السابق ، ص 57

2 – Gilbert Meynier , Op, cit , p 428.

3 – " إن ولايتنا التي استقبلتكم كإخوة ، قد كانت محل نواياهم الإجرامية فأثناء إقامتهم لدينا ، وبعد أن أعلموني باتصالهم بالعدو ، تمكنت من تجاوز غضبي و استنكاري ، متجاهلا للخطوة التي يتمتع بها هؤلاء المسؤولون ، وإلى أي حد كانوا متبوعين في هذه الطريق التي سلكوها . وقد قررت عدم التسرع في شيء ، حتى لا أقطع الصلة بالولاية الرابعة ، وربما أولت الأنفس السيئة هذا الموقف ، على أنه استفزاز، وتحججت بذلك لزرع جو من الحذر ،إن لم يكن من الحقد بيـــن ولايتينا " **ينظر** : محمد يوسفي، المصدر السابق ، ص 55 .

4 – رضا مالك ، المصدر السابق ، ص 93.

" في جوان 1960 ، في الوقت الذي دخلت فيه الحكومة المؤقتة مع الحكومة الفرنسية محادثات مولان ، فإن القائد سي صالح ضجر من تلقي أي مساعدة من الخارج ... و أخذ بالاتصال بالجنرال ديغول بدون علم الحكومة المؤقتة و حاول إقحام الولاية الثالثة معه ". [1]

[1] – Mohamed Harbi ,FLN, Mirage et, Op , cit , p 234 .

واجهت الثورة بالولاية الرابعة منذ انطلاقتها أعقد المشاكل وقد كان على رأسها حركة الباشاغا بوعلام وقضية شريف بن سعيدي (1956 –1957) ثم برزت قضية سي صالح . لقد كانت بدايات هذه القضية بسبب الوضع الصعب الذي عاشته الثورة بالولاية الرابعة خاصة بين سنتي 1958 –1960 نتيجة مجيء الجنرال ديغول إلى الحكم وتطبيقه لحرب الإبادة عن طريق أعوانه الذين استقدمهم على رأسهم الجنرال شال . لقد استهدف مخطط شال ضرب الثورة بالولاية الرابعة، حيث كانت هذه الأخيرة مسرحا لأكبر العمليات العسكرية الرامية لتوجيه إصابة قاتلة للقوة الثورية من خلال عملية الحزام التي خلفت الكثير من الشهداء كان من ضمنهم قائد الولاية سي محمد بوقرة ، حيث تدهورت الوضعية بالولاية الرابعة وعرفت شغور في القيادة لم يتم تجاوزها حتى سنة 1960.

إلى جانب الانعكاسات الوخيمة للعمليات العسكرية الفرنسية فقد عرفت الولاية الرابعة مشاكل نقص السلاح وأصبحت شبه معزولة عن قيادة الثورة بالخارج . وقد أولت المصالح الفرنسية أهمية بالغة لقضية الاتصالات التي كانت تسعى لتحقيق الانتصار بين الداخل والخارج إلى حد القطيعة . وفي هذا السياق تعتبر قضية زوار الإليزي محاولة من محاولات الاختراق الناجحة لصفوف الثورة التحريرية في إطار المناورات التي عرفتها السياسة الديغولية للإيقاع بين طرفي القيادة في الداخل والخارج . ومن خلال دراستنا لهذه القضية يمكننا أن نستخلص أهم النتائج التي سنأتي على ذكرها كالتالي :

1 هذه القضية التي تسمى خطأ "قضية سي صالح" ، والتي هي جزء من التاريخ بصورة طبيعية تبقى لغز . فالجنرال ديغول بتصريحه : " لن أفاوض الرجال الذين هم خارج المعركة " ، قد نصب دون شك حبلا ممدودا ،رضي بعض مسؤولي الولاية الرابعة ، بالمشي عليه والوقوع منه . إن الجنرال بتصرفه على هذا النحو ، قد زرع الفتنة

في صفوف الولاية . فقد أراد تطبيق مقولة : " فرق تسد "وذلك قصد إضعاف جبهة التحرير الوطني ، وإرغامها على الجلوس إلى طاولة المفاوضات ، وقد كان يريد إشعار مسؤولي جبهة التحرير الوطني بتونس ، بأن هناك بديلا ممكنا .

2 اعتبرت تلك المبادرة عملا انفراديا خارجا عن الإجماع الوطني ، وبذلك لا يمكن قبولها سواء على المستوى الولائي ، أو الوطني ، ومهما كانت الدوافع التي أدت إلى تلك الاتصالات مع القادة الفرنسيين لكنها لم تشفع لأصحاب المبـادرة، ولم تعد مبـــــررا كاف ،واعتبرت تحديا على صلاحيات الهيئات الوطنية المخولة للقيام بمثل هذا الدور بحكم مواثيق الثورة ، وبذلك لقي بوشمع وبن يحي جزاء عملهما ، ويقول الرائد بورقعة" **وأن هذين الشخصين كان لهما دور مركزي في تحضير اللقاء....**".

3 يعتبر الرائد لخضر بوشمع هو المخطط رقم واحد في أطروحة الاتصال المنفصل

بالسلطات الفرنسية ، وقد بذل قصارى جهده في المحاججة لصالح ذلك الطرح الانفرادي ،

الرائدين لخضر وحليم والنقيب عبد اللطيف ، أما بالنسبة للرائد صالح قائد الولاية فقد كان مضطربا في بداية ولم يلحق بهذه الحركة إلا في شهر جوان ، لكنه أعطى جميع الصلاحيات للرائد لخضر لمواصلة الاتصالات مع فرنسا قبل ذلك ، أما فيما يخص الرائد محمد كان يخشى المشاركة في الحوار مع الحكومة الفرنسية وضحى بشرفه من اجل هذا اللقاء ، ولكنه في المقابل كان الوحيد الذي أنقذ الثورة في الولاية الرابعة .

4 كادت تلك القضية التي عرفت بقضية" **سي صالح**" أن تزرع الشك بين إطارات الولاية لكونها تمت في سرية تامة بعيدة عن جلسات المجلس الولائي ، كما تم التحضير لها في غياب المسؤولين المباشرين للولاية وهما **زعموم** و**بونعامة اللذان** لم يكونا على علم

بالاتصالات الأولية ولم يتم إعلامهما إلا عندما تقرر السفر إلى قصر الإليزيه كما أنهما لم يستشيرا قادة المناطق ومجالسها التي استنكرت تلك الاتصالات التي لم تحترم فيها مقاليد الثورة .

5 قضية سي صالح أعطت ديغول فرصة كبيرة لوضع الحكومة المؤقتة في موقف سياسي ضعيف , لأن الخطوات الأولى فيها مكنته من مفاوضة قادة الداخل بمعزل عنها ويمكن اعتبارها من التحديات الكبرى الذي استهدفت تماسك قيادة الثورة عشية البدء في المفاوضات العلنية.

6 إن ما يبقي قضية سي صالح موضوعا خصبا للدراسة بشكل دقيق ومفصل هو اختفاء كل العناصر الثورية التي خاضت جميع مراحلها: البعض بفعل التصفية الداخلية " سي لخضر ، حليم وعبد اللطيف " . والبعض الآخر بسبب سقوطها في مواجهة مع الجيش الفرنسي (سي صالح) (سي محمد بونعامة) وفي المقابل كانت الكتابات الفرنسية الفرصة سبق في تدوين وقائع القضية في مذكرات وجمع وثائق المتعلقة بها وهو ما سمح بظهور كتابات فرنسية عديدة احتكرت التأريخ إلى العهد قريب .

ملحق رقم 01: تقسيم الولايةالرابعة.[1]

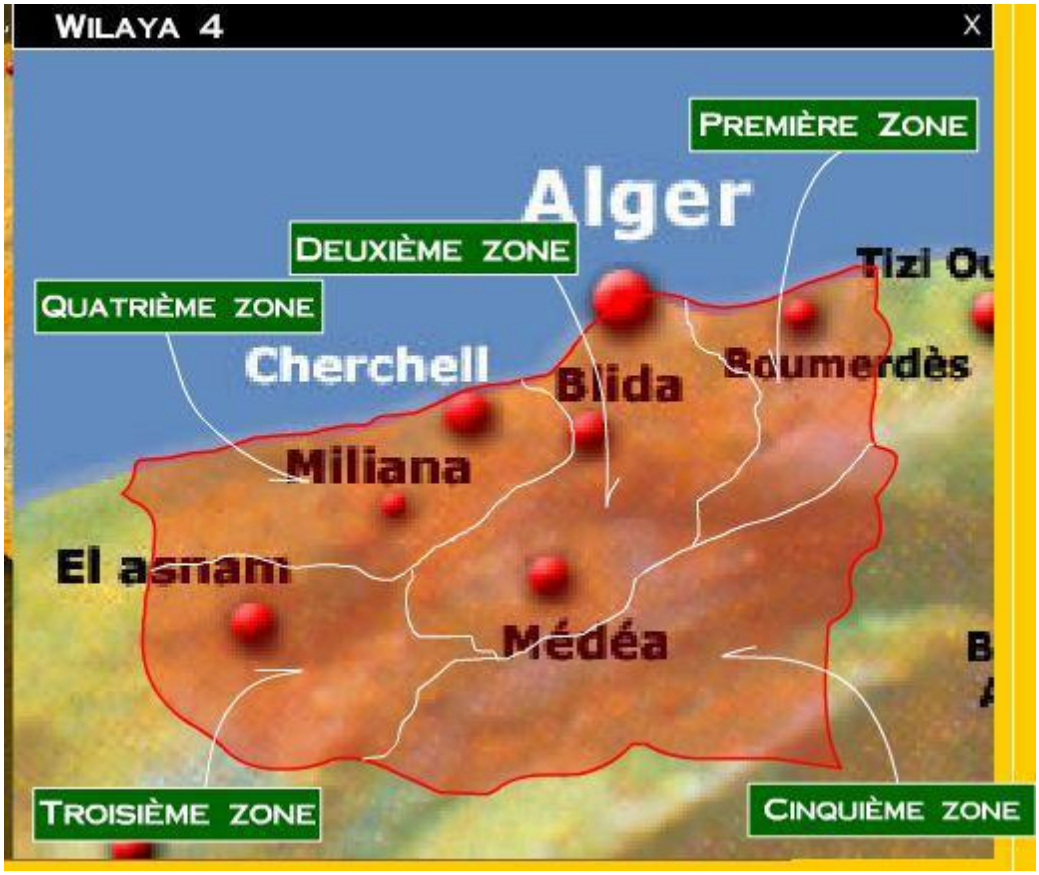

[1] -Robert Davezac, Op, cit ,p31.

ملحق رقم02 : سي صالح زعموم .[1]

سي محمد بونعامة

[1] -Robert Davezac , Op ,cit ,p 32.

ملحق رقم03: برنارد تريكو(ممثل الاليزي).[1]

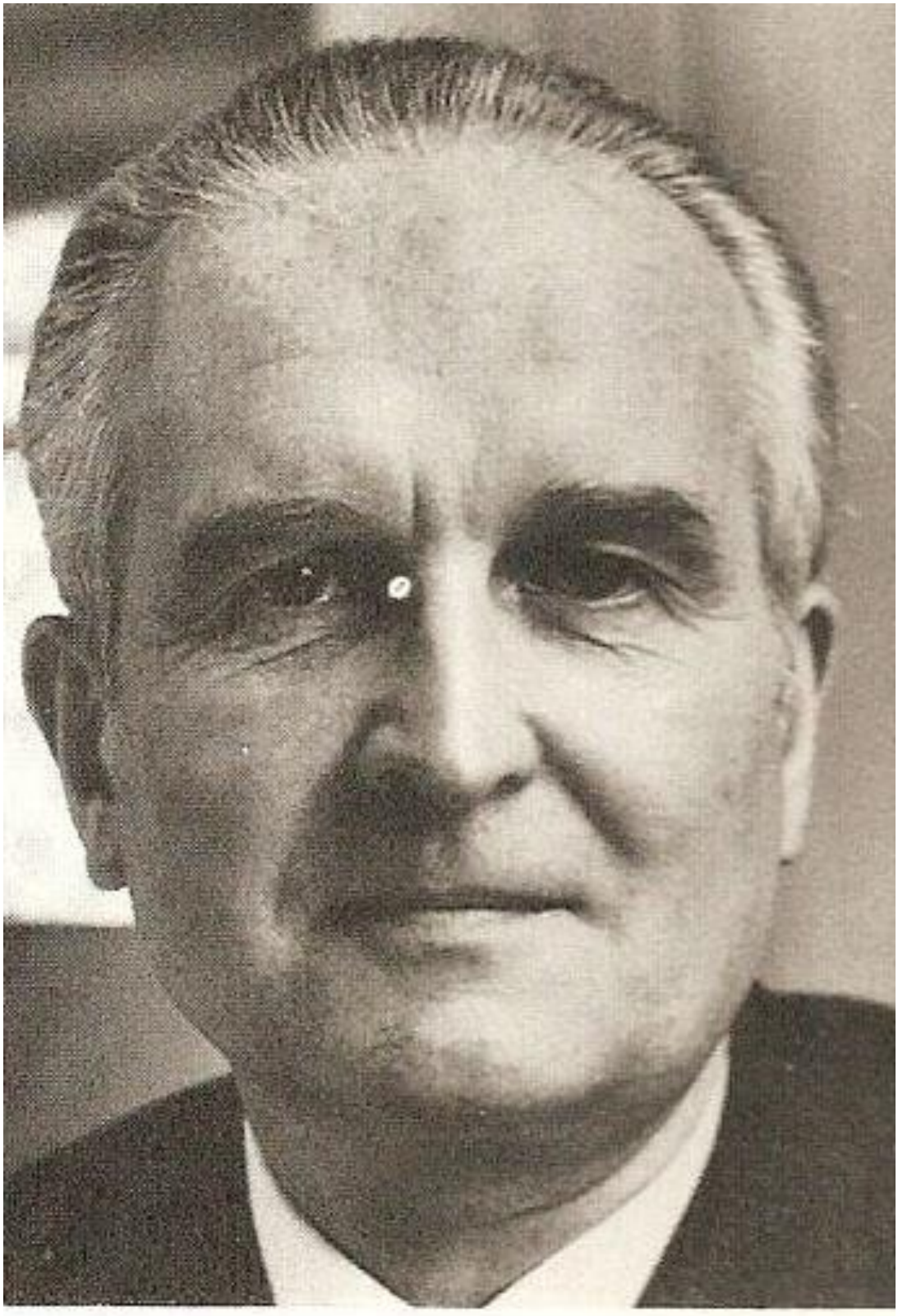

[1] - Robert Davezac , Op ,cit ,p 33.

ملحق رقم04 : رسالة سي صالح زعموم لهيئة الاركان العامة والحكومة المؤقتة بشأن نقص السلاح [1]

UN RÉQUISITOIRE DU COMMANDANT SI SALAH

Message de Si Salah au chef de l'État-Major général et au GPRA

14 avril 1960
(extrait)

[...] Vous ne pouvez en aucune manière prétendre avoir accompli votre devoir. [...] Vous avez stoppé radicalement tout acheminement de compagnies et de matériel depuis 1958. [...] Aucun problème ne sera sans doute jamais réglé en son temps. Vous êtes enlisé dans la bureaucratie et vos déclarations n'ont plus qu'un accueil ironique auprès des moudjahidines tant vos promesses les ont blasés. [...] Quant à nous, pour les graves problèmes politiques et militaires qui se posent à l'A.L.N., nous préférons ne plus jamais compter sur votre travail. [...] Nous ne pouvons en aucune manière assister les bras croisés à l'anéantissement progressif de notre chère A.L.N. et à l'extermination systématique de notre cher peuple.

[...] Vous signalez à tours de bras des destructions d'avions B29, B26, T6, des récupérations d'armes et de munitions, des harcèlements au mortier et au canon à l'intérieur même de l'Algérie alors qu'il est pratiquement impossible d'entreprendre la moindre petite action.

(source : archives Harbi)

147

[1] – محمد بوحوم ، المرجع السابق ،ص 240 .

ملحق رقم07 : نص المقال الذي نشرته جريدة صدى الجزائر في 23 من جوان1960[1]

***L'Echo d'Alger,* jeudi 23 juin 1960**

Le porte-parole de l'état-major confirme

que les chefs FLN de l'Algérois

ont ordonné l'interruption des actions contre les civils

Alger le 23 juin : Le commandant Maire, nouveau porte-parole de l'état-major d'Alger, a évoqué dès le début de la conférence de presse qu'il a tenu mercredi soir "certains troubles survenus dans le maquis".

"Contrairement aux ordres qu'ils ont reçus, a-t-il dit, certains chefs refuseraient de poursuivre l'action terroriste. Ainsi Salah, Moktar de la wilaya 4 (Algérois) auraient donné des ordres en ce sens à leurs hommes Ces ordres contredisent ceux du "GPRA" et plus encore les instructions données par Slimane, représentant à Oujda de Boumedienne, chef d'état major de l'ALN, qui a prescrit aux bandes de l'intérieur d'intensifier leur action".
Comme on lui demandait si ces propos devaient confirmer l'authenticité de la lettre publiée le jour même par "Le Monde" le commandant Maire a répondu : "Je ne me réfère pas à la lettre du "Monde" que je ne connais pas". Pour expliquer comment l'état-major avait eu connaissance des instructions diffusées par les chefs de la wilaya 4 il a simplement ajouté : "Vous savez ils écrivent beaucoup."

Le porte-parole a toutefois déclaré qu'il avait toutes les raisons de croire authentique la lettre adressée au "Monde". Quant à savoir si les dites instructions ont été suivies d'effet, le commandant a répondu : "Pas tout à fait mais les transmissions d'instructions chez les rebelles demandent toujours un certain temps." Il a au demeurant précisé que les autres wilaya n'avaient pas diffusé d'instructions analogues et que si l'activité rebelle restait faible aux frontières, en revanche les actions rebelles dans l'intérieur, pour la journée du 21 juin, ont été légèrement supérieures en nombre à la moyenne des derniers jours du mois : trente-huit contre trente-cinq. De même a-t-il dit, l'activité des forces de l'ordre ne s'est pas relâchée, tant sur le plan opérationnel proprement dit que sur le plan de la pacification.

[1] - Robert Davezac ,Op,cit,p19.

ملحق رقم 05 : حصيلة عمليات كوروا Courroie بالولاية الرابعة .[1]

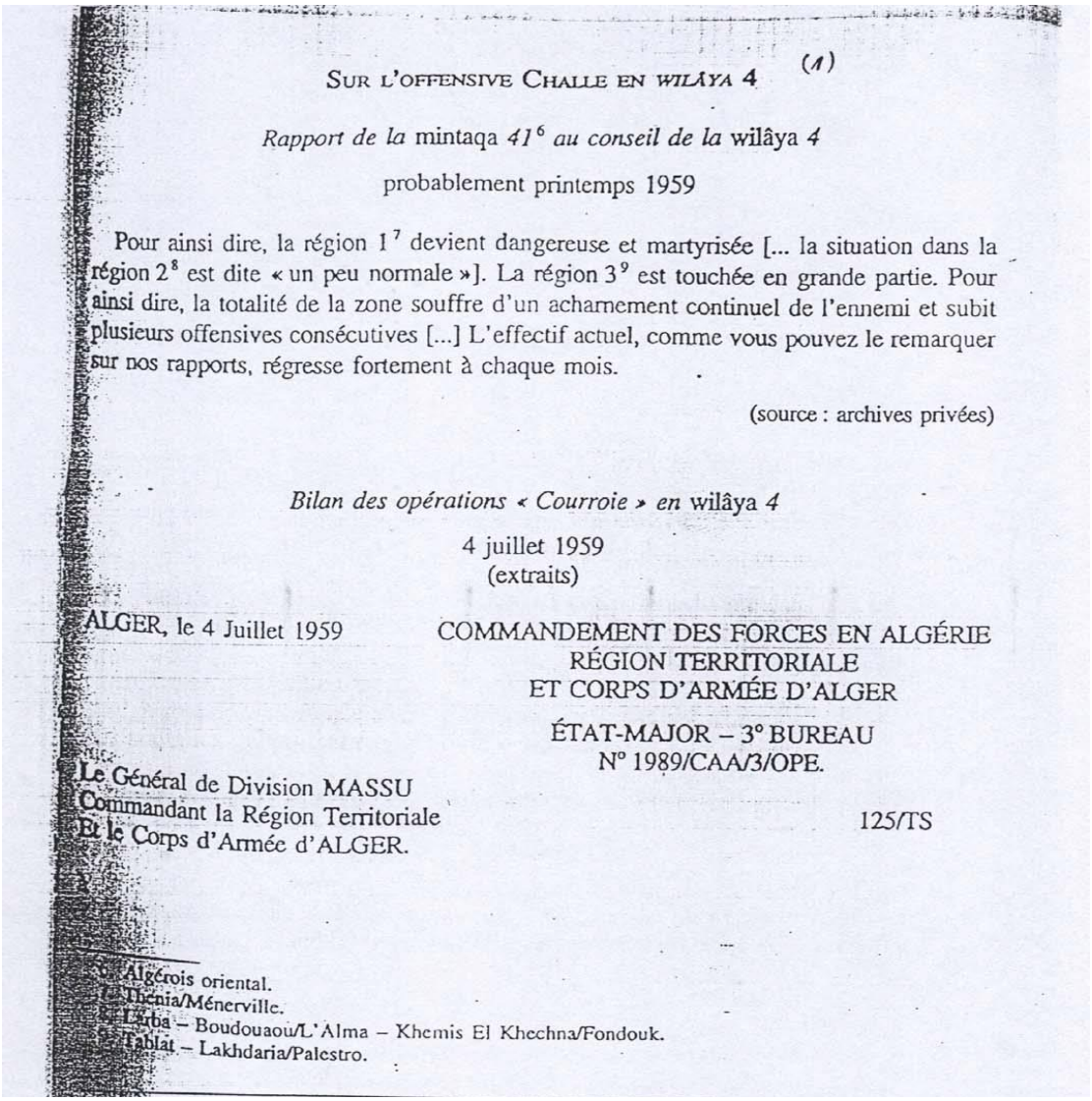

SUR L'OFFENSIVE CHALLE EN *WILÂYA* 4 (1)

Rapport de la mintaqa *41*[6] *au conseil de la* wilâya *4*

probablement printemps 1959

Pour ainsi dire, la région 1[7] devient dangereuse et martyrisée [... la situation dans la région 2[8] est dite « un peu normale »]. La région 3[9] est touchée en grande partie. Pour ainsi dire, la totalité de la zone souffre d'un acharnement continuel de l'ennemi et subit plusieurs offensives consécutives [...] L'effectif actuel, comme vous pouvez le remarquer sur nos rapports, régresse fortement à chaque mois.

(source : archives privées)

Bilan des opérations « Courroie » en wilâya *4*

4 juillet 1959
(extraits)

ALGER, le 4 Juillet 1959

COMMANDEMENT DES FORCES EN ALGÉRIE
RÉGION TERRITORIALE
ET CORPS D'ARMÉE D'ALGER

ÉTAT-MAJOR – 3° BUREAU
N° 1989/CAA/3/OPE.

Le Général de Division MASSU
Commandant la Région Territoriale
Et le Corps d'Armée d'ALGER.

125/TS

Algérois oriental.
Thénia/Ménerville.
Arba – Boudouaou/L'Alma – Khemis El Khechna/Fondouk.
Blida – Lakhdaria/Palestro.

[1] -Mohamed Harbi, Gilbert Meynier ,Op ,cit, p95-96

ملحق رقم 06 : نص رسالة قادة الولاية الرابعة الذي كتبته جريدة لوموند23 جوان 1960

Le Monde daté du 23 juin 1960

Le commandement FLN de l'Algérois aurait décidé

de cesser toute action contre les populations civiles

Une lettre à en-tête du "Front de Libération nationale, wilaya 4" est parvenue au "Monde" dans la matinée de mercredi [22 juin]. *L'enveloppe porte le cachet de la poste de Blida et la date du 21 juin 18h.*

Ce document - dont il est impossible de garantir d'aucune façon l'authenticité – spécifie notamment.

"En ces heures cruciales et décisives où se joue l'avenir non seulement de l'Algérie, mais de la France, au moment où pour le sombre drame algérien, semble poindre l'éclaircie susceptible de ramener la paix dans les cœurs et les esprits de tous les habitants de notre patrie déchirée, le commandement général de la wilaya 4 (Algérois) ordonne à toutes les unités fidaïyounes, de cesser toutes activités contre les établissements publics à clientèle essentiellement civile, contre les véhicules et personnes civiles musulmanes et européennes à dater du 15 juin 1960.

*"**Cette décision applicable et déjà appliquée sur toute l'étendue du territoire de la wilaya 4 et plus particulièrement dans la région Sahel-Mitidja, a été prise dans un but d'apaisement, et pour enlever aux organisations extrémistes européennes, tout prétexte de nuire à la bonne marche des négociations franco-algériennes.** En conséquence, le commandement général de la wilaya 4 décline toute responsabilité en ce qui concerne d'éventuelles provocations dans les journées à venir…"*

La lettre porte la signature des "commandants" Mohamed, Salah, Lakhdar, Halim. [1]

[1] -Robert Davezac, Op ,cit ,p18.

قائمة المصادر والمراجع :

أ- المصادر :

باللغة العربية :

1- بورقعة لخضر ، شاهد على اغتيال الثورة ، ط 2، دار الأمم ، الجزائر ، 2000.

2- تقية محمد ، الثورة الجزائرية المصدر ، الرمز و المآل ، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة ، الجزائر ، 2012 .

3 – تقية محمد، حرب التحرير في الولاية الرابعة ، دار القصبة ، الجزائر، 2012 .

4 – ديغول شارل ، مذكرات الأمل ، تر : سموحي فوق العادة ، منشورات عويدات ، بيروت ، لبنان ، 1958 .

5- الرائد عز الدين ، الفلاقة ، تق : عمر أوصديق ، تر: جمال شعال ، موفم للنشر ، الجزائر ، 2012 .

6- الزبيري الطاهر ، مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخية (1929_ 1962)، منشورات ANEP، الجزائر ، 2008 .

7- السعيداني الطاهر ، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض ، شركة دار الأمة ، الجزائر ، 2013 .

8- قليل عمار ، ملحمة الجزائر الجديدة ، ط2، دار البعث ، الجزائر ، 1991.

9- كافي علي ، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل سياسي إلى القائد العسكري (1946_ 1962) ، دار القصبة ، الجزائر ، 1999 .

10- كريمي عبد الرحمن ، مذكرات ومنهم من ينتظر ؟ ، دار الأمم ، الجزائر ، 2004

11- صايكي محمد ، شهادة ثائر من قلب الجزائر ، تح: محفوظ اليازيدي ، دار الأمة ، الجزائر ، 2010 .

12- مالك رضا ، الجزائر في ايفيان ، المفاوضات السرية 1956، تر : فارس غضوب ، ط1 ، دار الفارابي ، بيروت ، [د.ت] .

13- ولد الحسين محمد الشريف ، من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال1830-1962 ، دار القصبة ، الجزائر، 2010 .

14- يوسفي محمد ، رهائن الحرية ، منشورات ميموني ، الجزائر ، 2013 .

باللغة الفرنسية :

1- Abbas Ferhat , autopsie d'une guerre , aurore , édition , Garnier , Paris , 1980.

2- Harbi Mohamed, Le FLN mirage et réalité, édition ENAL, Alger, 1993.

3- Harbi Mohamed, Meynier Gilbert, Le FLN document et Histoire 1954 – 1962, édition casbah, Alger,2003.

4- Horne Alistair, Histoire de guerre d'Algérie ,traduit de l'Anglais par Yves Gverng , en collaboration avec Philippe Bourdell ,4éme édition Dahlab , 2007.

5- Meynier Gilbert ,Histoire intérieur du FLN 1954 – 1962, ALGER , 1958 – 1961.

ب-المراجع :

باللغة العربية :

1 –بن عمر مصطفى ، الطريق الشاق إلى الحرية، دار هومة، الجزائر، 2003.

2– بوحوش عمار ، التاريخ السياسي للجزائر منذ بداية إلى غاية 1962 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1997.

3– بورغدة رمضان ، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958 – 1962)سنوات الحسم والخلاص ، مؤسسة بونة، عنابة – الجزائر ، 2012.

4 – بوضربة عمر ، النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، سبتمبر ، 1958– جانفي 1960 ، دار الحكمة للنشر ، الجزائر ، 2002 .

5 – بوعزيز يحي ، ثورات الجزائريين في القرنين التاسع عشر والعشرون ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع ، 2009 6 بوعزيز يحي ، الثورة في الولاية الثالثة (1954 – 1962)، ط2، شركة دار الأمة، الجزائر، 2010.

7 –خليفي عبد القادر ، سياسة ديغول الجزائرية من خلال مذكراته ، الجزائر، [د.ت] .

8 –خليفي عبد القادر ، محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة (1962–1830) ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

9 –سيد علي أحمد مسعود ، التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960–1961 ، دار الحكمة ، الجزائر ، 2010 .

10 – شايد حمود ، دون حقد ولا تعصب – صفحات من تاريخ الجزائر المحاربة، تر: عبد الرحمان كابوية ،سالم محمد، منشورات دحلب، الجزائر، 2010.

11 –عباس محمد ، نصر بلا ثمن للثورة الجزائرية (1954 – 1962)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

12– عبد الكريم شوقي ، دور العقيد عميروش في الثورة الجزائرية 1954، ط 4، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 1996.

13 –علوي محمد ، قادة ولايات الثورة الجزائرية 1954–1962 ،منشورات اتحاد الكتاب الجزائريين، دار علي بن زيد للطباعة ،بسكرة ،2013.

14- غربي الغالي ، فرنسا و الثورة الجزائرية 1954 – 1958 دراسة في السياسات و الممارسات ، غرناطة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2009 .

15- موريس فايس ، نحو السلم في الجزائر مفاوضات ايفيان في أرشيف الدبلوماسية الفرنسية 15 يناير 1961 – 29 يونيو 1962 ، تر : الصادق سالم ، عالم الأفكار ، جزائر، [د.ت] .

16 –قندل جمال ،خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية 1957-1962 ، وزارة الثقافة، الجزائر ، 2008.

17 _لونيسي رابح ، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر،2000.

18- مقلاتي عبد الله ، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1954-1962 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2012.

19 – منشورات المنظمة الوطنية للمجاهدين ''من شهداء الثورة التحريرية'' الشهيد أحمد بوقرة 1928-1959، حقوق التأليف و النشر محفوظة للمتحف الوطني للمجاهد، الجزائر،2009 .

20 – منشورات المنظمة الوطنية للمجاهدين ، من أمجاد الجزائر (1830-1962) الشهيد محمد زعموم "سي صالح" 1928-1961 منشورات المتحف الوطني للمجاهد ،الجزائر، 2012.

باللغة الفرنسية:

1- Rabah Zamoum , Si Salah-Mystère et Vérités, édition casbah, Alger, 2005.

المجلات :

1- جبلي الطاهر ، الولاية الرابعة في مواجهة مخطط شال، مجلة المصادر، العدد 14، المركز الوطني للدراسات والبحث،الجزائر، 2006

2 –حمري عيسى ، اتصالات الولاية الرابعة مع الحكومة الفرنسية جوان 1960 ، دراسة من خلال الوثائق مجلس الولاية ، مجلة الحوار المتوسطي مجلد 9 ، عدد 2 ، مخبر

البحوث والدراسات الاستشرافية ، جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس ، الجزائر ، 2018 .

3 – روا فيس جمال ، قضايا شائكة من الثورة الجزائرية. حادثة الإليزيه سنة 1960، مجلة قضايا تاريخية، عدد01، مخبر الدراسات التاريخية المعاصرة، الجزائر، أفريل 2016 .

4 – سيد علي أحمد مسعود ، برنامج شال في مواجهة الثورة الجزائرية 1961/1959 ،مجلة البحوث التاريخية ، عدد 4 ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة ،2018.

5– شبوط سعاد ، نتائج وانعكاسات السياسة الاستعمارية الديغولية على الثورة الجزائرية قضية سي صالح زعموم في الولاية الرابعة (1960 – 1961) نموذجا، مجلة كان التاريخية، ع 23، دار ناشري، كويت، 2014

6 – مقلاتي عبد الله ، الرائد حمدي بن يحي ودوره القيادي في الولاية الرابعة خلال الثورة التحريرية ، المجلة، المجلة التاريخية الجزائرية ، عدد 02 الجزائر، ماي 2017 .

7– قاسمي يوسف ، الحضور الشعبي خلال الثورة الجزائرية ...السياق التاريخي والدلالات ،في تاريخ الثورة ،[د.م]،[د.ت].

8 – لونيسي رابح ، الحرب المخابراتية أثناء الثورة المسلحة، مجلة العصور الجديدة، العدد 6، دار القدس العربي للنشر، وهران، 2012

الملتقيات:

1– بن جابو أحمد ، حركة شريف بن سعيدي في الولاية الرابعة، أعمال الملتقى الوطني الثاني حول استراتيجية الثورة في مواجهة الحركات المناوئة، البليدة، 24– 25 أفريـــــل 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007،التاريخية الجزائرية ، عدد 2 ، الجزائر، ماي 2017 .

2– بوكنة عبد العزيز ، المعالجة السياسية والعسكرية لبعض الحركات المناوئة للثورة التحريرية، أعمال الملتقى الوطني الثاني،البليدة،24 –25 أفريل2005 .

3- حسيني عائشة ، الشهيد الجيلالـــي بونعامة ودوره في الثورة بمنطقة الونشريس ، أبحاث اليومين الدراسيين حول تاريخ وتراث منطقة الونشريس التراث الثقافي والصمود، عدد02 ، منشورات دار الثقافة بولاية تيسمسيلت، 19-20 ماي 2013 .

باللغة الفرنسية :

1-ROBERT DAVEZAC , L'AFFAIRE SI SALEH , RECHERCHE DE SA Thèse ,Alger,1958-1961.

الرسائل الجامعية:

1-بن زروال جمعة ، الحركات الجزائرية المضادة للثورة التحريرية 1954 – 1962، مذكرة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011-2012.

2- شتوان نظيرة ، الثورة التحريرية : 1954 -1962 الولاية الرابعة نموذجا، أطروحة مقدمة لكلية الآداب والعلوم الإنسانية لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة أبي بكر بلقا يد، تلمسان، 2008/2007.

3- ميلودي سهام ، اتفاقية ايفيان : أسبابها ومضمونها وردود الأفعال – دراسة تحليلية – ،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الحديث و المعاصر، جامعة أبي بكر بالقايد ، تلمسان ، 2015 – 2016.

4- بن شرقي حليلي ، الولاية الرابعة ومخطط شال ، مذكرة لنيل شهادة المـــاجستير ،جامعة الجزائر، 2005 – 2006 .

6- بوحوم محمد ، التنظيم السياسي والعسكري في الولاية الرابعة التاريخية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2005 - 2006 .

7- عالم مليكة ، دور الجيلالي بونعامة المدعو (سي محمد) في الثورة التحريرية (1954-1961) ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة الجزائر، 2003-2004.

8- بن إبراهيم جميلة ، استراتيجية ديغول و أساليبه القمعية للقضاء على الثورة الجزائرية 1958 – 1962 ، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص التاريخ المعاصر ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2012 2013.

9- حمدان أسماء ، الحركات المناوئة للثورة الجزائرية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012 – 2013.

10- زعبوبي منى ، الأسلاك الشائكة أثرها على تطويق الثورة الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر، بسكرة، 2012.

11- عمراوي أمال ، المشاريع السياسية والاستراتيجية الدبلوماسية الديغولية لأجل القضاء على الثورة ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة المسيلة ، 2013-2014.

12- رزيقة ملاح، الحركات المناوئة للثورة التحريرية في الولاية الرابعة التاريخية 1954 1962 ،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة مسيلة ،2017 – 2018

13- بوديار أمال وآخرون ، التطورات السياسية والعسكرية في الولاية الثالثة (1956-1962) ،مذكرة لنيل شهادة اللسانس ،جامعة العربي تبسي ، تبسة،2012-2013 .

الجرائد:

1 -جريدة المجاهد ،الحقيقة عن برنامج شال ، العدد 42 ، الاثنين 18 ماي 1959، ص7 ،الجزء الثاني ، (طبعة وزارة المجاهدين).

2 -جريدة الشروق، رسالة تأبين من شهيد إلى شهيد،الأحد01 نوفمبر2015.

مواقع الأنترنت :

http:// www.universlis .fr /encyclopedie /Bernard- tricot .

الموضوع **الصفحة**

مقدمة .....أ ب ج ده

الفصل الأول :ظروف وأوضاع العمل الثوري بالولاية الرابعة .

1- الحركات المناوئة للثورة بالولاية الرابعة 7

1-1- حركة الباشاغا بوعلام.....7

1-2-حركة الشريف بن السعيدي..... 10

1-3-حركة الزرق الاستخباراتية 1957 – 1958.....16

2-مشكلة التسليح.....24

3- الأزمة بين الداخل والخارج.....34

الفصل الثاني : تطور الثورة بالولاية الرابعة (1958 -1960) .

1- حركة تمرد 13 ماي و وصول ديغول إلى الحكم..... 43

2- مشاريع ديغول السياسية بالولاية الرابعة..... 46

2-1 - سلم الشجعان 1958" La paix des braves".....46

2-2- اقتراح مبدا تقرير المصير 1959 50

3 – مشاريع ديغول العسكرية 54

3-1- مخطط شال 1959 – 1960 54

- أثر مخطط شال على الولاية الرابعة.....57

- عملية الحزام1959 courroie.....59

الفصل الثالث : قضية "سي صالح زعموم "(لقاء الاليزي)1960 .

1- قضية سي صالح (خلفياتها وتطوراتها) 70

1-1- أصل التسمية 70

1-2- أطراف القضية 77

1-3- شخصية سي صالح زعموم 84

2- وقائع لقاء الاليزي 1960.....87

2-1- اللقاءات التمهيدية.....87

2-2- اللقاء الرسمي والمحادثات 97

2-3- نهاية قضية الاليزي (سي صالح ورفقائه يحاكمون) 105

خاتمة.

الملاحق.

قائمة المصادر والمراجع .

ملخص :

تعنى هده الرسالة بالبحث في واقعة مهمة من تاريخ الثورة الجزائرية بالولاية الرابعة التاريخية وهي حادثة سي صالح زعموم ، من حيث محاولة إبراز الواقع الصعب الذي عاشته الولاية الرابعة بين سنتي 1957- 1960، كاختراق الثورة من طرف المصالح الفرنسية فيما عرف بقضية "البلويت " ، والحركات المسلحة في الميدان المناوئة للثورة التحريرية على غرار حركة الباشا غا بوعلام وبن السعيدي ، ومشكل التسليح ، والخلاف الذي ظهر بين قادة الداخل والخارج بهذا الخصوص ، كما تناولت الدراسة مختلف المشاريع الاستعمارية الفرنسية التي طبقها ديغول بالولاية الرابعة العسكرية منها مخطط شال والسياسية التي تمثلت في سلم الشجعان وفي هدا السياق برزت قضية سي صالح زعموم. وقد قدمت هده الدراسة تفاصيل المفاوضات السرية التي تمت بين قادة الولاية الرابعة والجنرال ديغول 1960.

الكلمات المفتاحية: الثورة في الولاية الرابعة، الحركات المناوئة للثورة، التسليح، مخطط شال ، سلم الشجعان ، سي صالح زعموم ، المفاوضات السرية ، الجنرال ديغول .....